بسم الله الرحمن الرحيم

لمحات على طريق التطور
الاقتصادى فى مصر

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

رقـم الإيـداع : ١٤٦٥٤ / ٩٩
الترقيم الدولى : ٠-٣٧-٥٦٧٩-٩٧٧

تطلب جميع مطبوعاتنا من : مكتبة المجلد العربى ١١٦ش جوهر القائد - أمام جامعة الأزهر - ت: ٥٩١٢٥٢٤

توزيع جميع كتبنا فى المملكة المغربية عن طريق : دار الأمان للنشر والتوزيع ٤ زنقة المأمونية / الرباط

هاتف : ٢٧٦-٢٧٣ (٧-٢١٢) فاكس : ٢٠٠-٠٥٥ (٧٠٠-٢١٢)

لمحات على طريق التطور الاقتصادى فى مصر

د. حسن عباس زكى
وزير الاقتصاد الأسبق وخبير الاقتصاد العالمى

تجميـع وتقـديم
خديجـة النبـراوى

النهار للطبع والنشر والتوزيع

الفهـــرس

﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾

(هــــود :١١٧)

صَدَقَ اللهُ العَظِيم

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النذير البشير ، الذي جاء بالكتاب المبين الذي فيه آيات بينات ، تهدى إلى الصراط المستقيم والطريق القويم .

أمـا بعـد

فهذا الكتاب يعتبر من الأهمية بمكان على طريق الإصلاح الاقتصادى ، لأن كلماته لاتصدر من كاتب عادى ، أو اقتصادى متخصص ، ولكنها تصدر من كاتب فوق العادة ، وخبير اقتصادى عالمى ، حباه الله قدرة فائقة على تشخيص الداء ، ووصف الدواء لكل علة تعرض عليه من علل الحياة ﴿ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ (فاطر :١٤) .

وهذه الخبرات التي يحظى بها أستاذنا الفاضل ، لم تأت عبثا ولا مصادفة ولكنها جاءت حصاد سنين مثمرة ، لرجل وهبه الله مواهب متعددة .. فهو يمتلك عقلية فذة نادرة مكنته من تحصيل العلوم الغزيرة فى ميادين متعددة.. ويمتاز بنضج فى الفكر يساعده على سرعة اتخاذ القرار الرشيد ، الذى يحقق أقصى منفعة ممكنة ، أو أقل خسارة إن تعذرت إمكانيات المنفعة وجاءت الريح بما لاتشتهى السفن .. كما يتمتع بمرونة وطول نفس فى التفاهم ، ونظرة صائبة للأمور ، وقدرة فائقة على النفاذ إلى الأعماق .. وقبل هذا وذاك : فهو يفضل الله وحمده ذوإيمان عميق بالله ، يمده بأبعاد متجددة لفهم الحياة ويدعمه بأركان راسخة لمواجهة التحديات مهما كانت عاتية ، لأنه يستند إلى ركن متين ، ويستمسك بالعروة الوثقى التى لا انفصام لها ، ولا حدود لإمداداتها .

من أجل كل هذا : فإن كتابات عالمنا الخبير د. حسن عباس زكى فى مجال الفكر الاقتصادى يجب أن توزن كلماتها بميزان الذهب .. لأنها كلمات لها أهميتها القصوى ، فهي حصاد خبرات عمر مغدق ، من رجل قاد الاقتصاد المصرى فى أحلك الظرف وأشدها صعوبة وضراوة ، وواجه تحديات كانت كفيلة بالقضاء عليه قضاء مبرماً ، ولكنه استطاع بكفاءته أن يعبر بذلك الاقتصاد خضم تلك التحديات العاتية ، ويصل به إلى حدود الأمان المطلوبة ، بعد أن كان على شفا حفرة من النار ، مما يجعلنا أن نطلق عليه بحق عن جدارة أنه « **رجل إدارة الأزمات** » من الطراز الأول . ليس فقط الأزمات الاقتصادية بل الأزمات على جميع المستويات . يشهد بذلك تلك المكانة الهامة التي يحتلها بخبراته ومهاراته ، سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى .

فقد شغل منصب وزير الاقتصاد والمالية والخزانة فى عهد الرئيس الراحل عبدالناصر منذ سنة ١٩٥٨ وحتى سنة ١٩٧٠ حيث تربى على يديه رعيل كبير من الاقتصاديين فى مصر والعالم العربى .. ثم بعد ذلك عمل مستشارا للشيخ زايد فى دولة الإمارات ، والرئيس النميرى فى السودان لمدة خمسة عشر عاماً ، شيد بها دعائم الاقتصاد فى الدولتين الشقيقتين على دعائم راسخة وأسس متينة ، حققت لهما النهضة الاقتصادية السريعة فى جميع الميادين .

وهكذا فإن أستاذنا الخبير الاقتصادى د. حسن عباس زكى يعتبر بكل المقاييس موسوعة اقتصادية ، تنادى على راغبى الإصلاح الاقتصادى . والتطور المنشود أن : « هلموا إلى واغترفوا من معينى ماوسعكم الجهد ، واستفيدوا من خبراتى على مر السنين ، حتى تحققوا ماتبغونه من إصلاح ورقى وتقدم » .

. ومن تلك الموسوعة نغترف ذلك الكتاب ، الذى يتمثل فى جانب منه فى صورة سؤال وجواب ، جمعناها من محاورات صحفية عديدة أجراها الصحفيون مع عالمنا المتبحر فى ميادين العلوم د. حسن عباس زكى ، وذلك فى لقاءات حول تشخيص العلة ووصف الروشتة لإصلاح الاقتصاد المصرى ، نظرا لخبرته الرائدة ، ونظرته العميقة للأمور ، ومايتمتع به من باع طويل فى هذا المجال .

وتحقيقا لمزيد من الاستفادة ، فقد بوبنا الأسئلة تحت عناوين رئيسية ، يختص كل عنوان منها بمجال من مجالات إصلاح الاقتصاد المصرى ، بحيث تحقق فى مجموعها الهدف المنشود .

هذا بالإضافة إلى بعض الموضوعات التى تناولها أستاذنا الفاضل بعيدا عن أسئلة الصحفيين ، والتى تتسم بشمولية النظرة وعمقها ، لتحقيق الإصلاح الاقتصادى ، والتي لاتقل فى أهميتها عن أسئلة الصحفيين ، بل على العكس فهى تزيد ، لأنها تجمع بين خبرة الماضى والحاضر ، وبعد النظر نحو الإصلاح المستقبلى . لأنها موضوعات على جانب كبير من الأهمية ، حيث لا تتعلق بكيان مصر الاقتصادى فقط ، بل بالكيان الاقتصادى للأمة الإسلامية بأسرها .

ونحن إذ نقدم هذا الكتاب ندعو الله أن يكون منارا هاديا ، ودعامة راسخة للإصلاح الاقتصادى ، سواء فى مصر أو العالم العربى والإسلامى . فهو خلاصة فكر وتجارب خبير اقتصادى ورائد فى مجال الإصلاح عموما ، وقائد أثبت جدارته فى مجال الحكم والإدارة .

ولانملك إلا أن نردد قول الحق عزّ وجلّ بكل الصدق واليقين :

﴿إِنْ أُرِيـدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَـا اسْتَطَعْتُ وَمَـا تَوْفِيـقِي إِلاَّ بِاللَّهِ﴾ (هـود : ٨٨) .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .. والصلاة والسلام على أكرم الأنبياء وسيد المرسلين سيدنا محمد المبعوث رحمة وهداية للعالمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

خديجة النبراوى

الفصــل الأول

تشخيص الداء ووصف الدواء للاقتصاد المصرى

فى حوار صحفى بنّاء حول محاولة تشخيص الداء ووصف الدواء للاقتصاد المصرى ، قـام أستـاذنا الفـاضل د. حسـن عـبـاس زكى ، بالرد علي أسـئلة الصحفيين حول هذا الموضوع .

ونقدم هنا الأسئلة التى وجهت لسيادته ، وإجاباته القيـمة عليها ، التى تعتبر مرجعا ذا أهمية بالغة لكل الباحثين عن الإصلاح الاقتصادى .

سؤال : ماهو السبب الرئيسى من وجهة نظرك وراء الأزمة الاقتصادية الحالية .. هل هو ضعف معدلات الأداء والإنتاجية .. أم مشاكل الإدارة .. أم الانفجار السكاني ... أم ماذا ؟

الجواب : فى حقيقة الأمر أننى لست من المتشائمين أو المتفائلين حين أنظر إلى الأزمة الاقتصادية المصرية ، فهى أزمة ككل أزمة لها أسبابها ولها ظواهرها ، وفى نفس الوقت لها مكامن حلها ، ولها النقاط الإيجابية والنقاط السلبية ، التي يمكننى أن أنفذ من بين طياتها ، لأرى المشكلة بوضوح وعمق، حتى أستطيع أن أرى موضع قدمى ، وأعرف أين أقف منها ، وكيف أراها بوضوح حتى أعرف كيف أتعامل معها .

وتبدو الأزمة فى ظاهرها محددة فى خطوط رئيسية متشابكة ، حيث تتزايد البطالة . ويحيطها تزايد الاستهلاك الكلى ، وعدم كفاية الإنتاج المحلي . وبالتالى تزايد الاستيراد .. وفى الوقت نفسه حصيلة صادراتنا لاتتناسب واحتياجاتنا من النقد الأجنبى ، كذلك نحن مدينون للخارج بأرقام كبيرة .

وعلى المستوى المالى : فهناك عجز فى الموارد المتاحة للتنمية ، تنعكس على تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فى الوقت الذى يتزايد فيه فائض السيولة فى الجهاز المصرفى ، وهذا يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو، وعدم كفايتها لمقابلة النمو السكانى المتزايد ، وتحسين أحوال المعيشة ، وخفض معدلات التضخم .

أيضا فنحن فى حاجة إلى الاستثمارات الخارجية ، لتنمية الاستثمار القومى ، وتهيئة المناخ العام لتلقى الاستثمارات وزيادة كفاءتها .

ولعل ماجعلنا نستشعر الأزمة : هو أننا قد تحولنا من سياسة للتنمية تقوم على الشمولية ومركزية اتخاذ القرار في شتى المجالات ، إلى استراتيجية جديدة تقوم على اقتصاديات السوق والحافز الفردى .. وهذا فى تقديري مايجعلنا نستشعر وطأة المشكلة الاقتصادية ، لأننا ننتقل من سياسة إلى سياسة ، تماما مثل حالة المواطن الذى ينتقل من شقة إلى شقة أخرى ، فكل فى غير موضعه المعتاد ، ونحتاج إلى وقت للتعود على النظم الجديدة والآليات الجديدة بأعبائها ومشكلاتها ، حتى تنتظم آلة الاقتصاد المصري فى الدوران ، من حالة المشكلة والأزمة ، إلى حالة الحل والاستقرار .

وكما ذكرت : فإن مشكلة الاقتصاد المصرى تكمن فى انخفاض الإنتاجية فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى ، إلى جانب مشكلات البيروقراطية ، وعدم التعامل الكفء مع الوقت ، وصعوبة التشريع للحياة الإنتاجية والاقتصادية ، فالبيروقراطية تقتل أى نظام ، مهما كان له كفاءته وقدرته على حل المشكلات .

ولابد من إفساح المجال أمام الشباب ليدلوا برؤاهم فى كيفية تحمل مسئولياتهم فى حل المشكلة الاقتصادية .

وأنا أتفق معك فى أن الأزمة الاقتصادية الحالية ترجع أيضا فى بعض جوانبها إلى سوء الإدارة ، وعدم وجود نظام للعمل مع المشكلات اليومية وضعف الإنتاجية .. بالإضافة إلى عبء المشكلة السكانية ، حيث يجب علينا أن نعول الزيادة السكانية ، ونجد لها المسكن الملائم ، والوظيفة المناسبة والمواصلات المريحة ، والنوادى والعلاج والصحة والتعليم ، ونوفر لها السلع والخدمات بأسعار فى متناولها ، بالإضافة إلى توفير المرافق الأساسية اللازمة للمجتمع .. أضف إلى ذلك : عبء التحول الاقتصادى ، وآثاره على ارتباك المرحلة الانتقالية، التي سوف تنتظم بعدها حالة الاقتصاد المصرى من الكساد

إلى الرواج والديناميكية ، والانتقال إلى الحالة المرضية إذا ماتعلمنا دروس الماضى ، وعرفنا كيف نواجه مشاكلنا ، بسياسات لها احترامها وموضوعيتها وتجردها من الهوى والغرض ، والانحياز إلى جانب المصلحة العامة بتعفف وبمنهج عملى ، وعدم الارتجال فى سياساتنا لمواجهة المشكلة الاقتصادية ، واختيار الفريق الكفء للعمل العام بروح عالية وتجرد ، وإيمان بالإنسان المصرى ، الذي هو أساس الحياة الاقتصادية المصرية وهدفها الرئيسى .

كذلك فإن هناك مشكلة رئيسية فى الاقتصاد المصرى ينبغى عدم التهوين من شأنها وهى : مشكلة الفاقد أو العادم فى المناولة والتخزين والعرض والتجهيز للاستهلاك النهائى .. فهناك عدم رشادة فى النظر إلى كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد .. وهناك هالك بنسب كبيرة فى نقل الفاكهة والخضر والسلع الاستهلاكية . وفى نقل الحبوب والمحاصيل من الحقل إلى الشون ، وإلى المستهلك النهائى .. كما أنه يحدث أيضا بالنسبة للخامات ومستلزمات الإنتاج ، فهناك هالك بنسب كبيرة وخطيرة ، هذا الفاقد يمثل ادخار سلبى ، ويؤثر على كفاءة تعبئة الموارد اللازمة لرفع معدلات الاستثمار، وبالتالى زيادة معدلات النمو .

وهكذا فإن الأزمة الاقتصادية تنتج غالباً عن عوامل عدة متشابكة .. وهذه العوامل فى أساسها ترجع إلى الإنسان ، فهو المحرك الأول لعملية التنمية فى جميع المجالات ولذلك فيجب أن يتجه التغيير فى المقام الأول إلى رقى ذلك الإنسان وهو يقود التنمية فى جميع الميادين بفكره وإرادته .

<u>سؤال :</u> لو استقبلك الرئيس حسنى مبارك لشرح "داء" الاقتصاد المصرى وتقديم "روشتة" علاج .. ماذا تقول له ؟

<u>الجواب :</u> من المعلوم أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات هيكلية تتمثل فى :

قلة الموارد التمويلية (متوسطة وطويلة الأجل) اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية .. إلى جانب أزمة بطالة سافرة ومقنعة ، نتيجة الانفجار السكانى ، وعدم التشغيل الكفء للأيدى العاملة .. كذلك ضعف الاستثمارات العينية وعدم كفاءتها ، والحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة للارتفاع بمستوى الإنتاج والإنتاجية .. فضلا عن تدنى معدل النمو الاقتصادى على مدى فترات زمنية طويلة ، بالإضافة إلى ارتفاع فائض السيولة فى الجهاز المصرفى .. ورغم النجاح فى خفض معدل التضخم إلى ١٠٪ سنويا ، إلا أنه لازال مرتفعا نسبيا ، بالمقارنة بالدول الأخرى التى تتشابه وظروفنا .. إلى جانب مصاعب التوسع الأفقى فى الزراعة والصناعة والخدمات ، نتيجة الافتقار إلى البنية الأساسية الملائمة لعمليات النمو الاقتصادى .. والاقتصاد المصرى يستهلك أكثر مما ينتج . لذا فنحن نستورد بمعدلات كبيرة ، وأغلب وارداتنا تتجه إلى الغذاء والخامات والسلع الوسيطة والمعدات الرأسمالية .. كذلك نحن مدينون بدين خارجى بلغ فى العام ١٩٩٤/٩٣ ماقيمته ٢٤ر٣٠ مليار دولار أمريكى ، وذلك بخلاف الدين المحلى ..

أى أن المشكلة تتشعب إلى أربعة محاور رئيسية :

المحور الأول : خلل هيكلى فى الجهاز الإنتاجى ، سواء فى الزراعة أو الصناعة أو غيرها .

المحور الثانى : عجز فى الموارد التمويلية اللازمة لإحداث طفرة فى الاستثمارات القومية ، حتى تتحقق زيادة ملموسة فى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالى .

المحور الثالث : خلل فى سياسات إدارة الموارد المالية اللازمة لسد العجز فى الموارد المتاحة لتمويل مشروعات التنمية ، ويتمثل ذلك بصفة أساسية فى

السياسة المالية والسياسة النقدية ، وسياسات علاج العجز فى ميزان المدفوعات .

__المحور الرابع :__ عدم الاهتمام الكافى بالإنسان تعليماً وتدريباً وتربية ، والمسألة ليست مسألة قراءة أرقام ، أو ترديد عبارات إنشائية .. فالأرقام منشورة سواء فى مصر أو فى الخارج عن مشكلات الاقتصاد المصرى ، ولكن العلاج الحقيقى يكمن فى تلمس الحل بأصابع حساسة لاتؤلم المريض ، ولاتؤدي إلى علاج يودى بحياته ، أو يخرجه من مشكلة إلى مشكلات أخرى.

هذا يقودنا إلى نقطة أساسية مؤداها : إن التشخيص السليم للداء ، يؤدى إلى علاج مناسب للمشكلة .. فالحل السليم لأزمة الاقتصاد المصرى : يتمثل فى الحاجة إلى مجموعة متشابكة ومتوازنة من السياسات والعلاجات لبيت الداء ، فى ظاهر مرض الاقتصاد المصرى وباطنه ..

حيث الظاهر يتمثل فى البطالة ، ونقص الموارد ، والخلل الهيكلى ، وضعف كفاءة الاستثمارات ، وسوء الإدارة والعجز الداخلى ، والعجز الخارجى.

وباطن مرض الاقتصاد المصرى يتمثل فى : حاجته إلى جرعات منشطة ، تنقله من حالة الركود والثبات والاسترخاء لمشكلات التخلف وضعف الإنتاجية إلى حالة طبيعية من النشاط التلقائى ، وليس الافتعالى أو التخليقى ، حيث لابد وأن ننتهج سياسات على مدى سنوات طويلة ، وإلى ثبات سياسات التنمية وعدم ارتجالها .. ولامانع من أن تتغير السياسات الاقتصادية تبعاً لعمق الرؤية واستشراقها للمستقبل ، ولكن هناك ثوابت لاتتغير فى المدى القصير ، وهى التى تصنع سياسات التنمية ، من ورائها استراتيجية النمو الملائمة .

وعلى هذا النحو ، فإنه من المناسب طرح السياسات التالية لإنعاش الاقتصاد المصرى والخروج من أزمة الكساد الحالية وفقا للتصور الآتى :

١ - خلق سوق للودائع طويلة الأجل .

٢ - خلق كوادر مدربة ، والتوسع فى التدريب المتميز على المهن المختلفة ، سواء للعمل فى الداخل أو الخارج .

٣ - النهوض بالصادرات وحل مشكلاتها الحالية والمستقبلية ، وإنشاء مؤسسة متخصصة للتعريف بالصادرات المصرية ، وتبصير المصدرين بالأسواق ومواصفات السلع المطلوبة والهيئات المستوردة .

٤ - تنمية مناخ الاستثمار عمليا ، وإنشاء مؤسسة لدراسة المشروعات التى يثبت جدواها .

٥ - تشجيع الصناعات الصغيرة .

وسوف نستعرض هذه السياسات وفقاً لما يلى :

أولا - خلق سوق للودائع طويلة الأجل :

حيث يعتبر من الأهمية بمكان : توافر موارد تمويلية متوسطة وطويلة الأجل لتمويل المشروعات الإنمائية ، إذ زادت الودائع قصيرة الأجل زيادة كبيرة ، إلا أن استخدامها فى تمويل المشروعات يعد ذا تكلفة كبيرة ، ويزيد عبء التمويل ، ناهيك عن آثاره على زيادة معدلات التضخم ، وارتفاعات الأسعار المتوالية .

ولعله من الأهمية بمكان : قيام سوق متوسطة وطويلة الأجل للودائع ، يمكن من خلالها توجيه الموارد المتاحة لتمويل مشروعات التنمية ، وفى نفس الوقت امتصاص فائض السيولة .

والسوق المقترحة تقوم على جانبين رئيسيين : أولهما جانب العرض - ويتجه إلى الودائع من الأفراد والبنوك والمؤسسات المالية ، لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات . ثم ثانيهما وهو جانب الطلب : ينصرف إلى طلب الشركات الاستثمارية ، وشركات قطاع الأعمال ، والمؤسسات الإنتاجية ، لتمويل استثماراتها فى شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل .

ويلزم لنجاح قيام السوق المقترحة تحقق الشروط التالية :

أ) الاهتمام باستعادة دور القروض المسوقة Syndicated louns كأساس لتلاقى البنوك المقرضة مع المقترضين ، فى سوق الودائع متوسطة الأجل .

ب) تشجيع البنوك والمؤسسات المالية علي الإقراض طويل الأجل .

ج) التفكير فى إنشاء بنوك جديدة للودائع متوسطة وطويلة الأجل ، وتكون مهمتها تلقى الودائع متوسطة وطويلة الأجل ، وإعادة إقراضها للمقترضين ، فى قطاعات الصناعة والزراعة والنشاط العقارى والتجارة والسياحة ودراسة فكرة عدم إنشاء بنوك جديدة فى الوقت الحالى ، إلا إذا كانت تنشأ علي أساس عدم قبول ودائع تقل عن ٣ سنوات ، لكى تتخصص فى الإقراض التنموى .

د) إصدار شهادات إيداع توجه حصيلتها للإقراض متوسط وطويل الأجل .

وعموما فإن إقامة سوق للودائع طويلة الأجل ، سوف يؤدى إلى عدة نتائج، تبدو على الوجه الآتى :

١) امتصاص فائض السيولة .

٢) تقليل معدلات التضخم .

٣) تلبية احتياجات القطاعات المقترضة ، من مصادر التمويل متوسط الأجل.

٤) تنمية الاستثمارات الجديدة ، نتيجة توافر موارد التمويل اللازمة .

٥) زيادة كفاءة الأوعية الادخارية ، والقدرة على الإقراض ، وتقليل الفاقد في عمليات توظيف الموارد المتاحة .

٦) زيادة كفاءة الجهاز المصرفى ، لتنمية الإيداع والإقراض طويل الأجل .

٧) تنمية الإقراض متوسط الأجل للمشروعات الإنمائية ، فى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات والتجارة والنشاط العقارى .

ومما لاشك حوله : أن إقامة سوق للودائع طويلة الأجل سوف يسد الثغرة القائمة فى هيكل الودائع الحالية ، وميلها إلى جانب الأجل القصير ، وابتعادها نسبيا عن الأجل المتوسط والطويل ، والعمل على تيسير سبل تمويل مشروعات التنمية .

ثانيا : خلق كوادر مدربة والتوسع فى التدريب المتميز :

وفى هذا الخصوص : فإن الاتجاه إلى التعليم المهنى والتدريب الحرفى ، يعنى الاتجاه بالتعليم إلى تلبية احتياجات القطاعات الإنتاجية والمهنية ، من التخصصات المختلفة .

كما أن التوسع فى التدريب المهنى المتميز ، يعنى أن يكون التعليم نابعا من حاجة المشروعات الإنمائية إلى ما ينقصها ، من تخصصات فنية وعمالة مدربة حقيقة ، وبالتالى يعمل على سد فجوة البطالة ، من التخصصات التي لاتحتاجها المشروعات الإنتاجية ، ويمكن فى هذا الصدد : الاستفادة من المنح والهبات الدولية ، والتعاون الدولى فى مجال التدريب المهنى المتميز ، لخلق القوة العاملة المدربة ، والتي تحتاجها البلاد .. **حيث يؤدى ذلك إلى تحقيق ما يلى :**

١) زيادة القوة العاملة المدربة تدريبا راقيا على المهن .

٢) خفض معدلات البطالة ، نتيجة التوجه السليم إلى المهن والحرف ، ذات الطلب من القطاعات الإنتاجية .

٣) رفع كفاءة العملية الإنتاجية ، بتوفير العمالة اللازمة .

٤) زيادة فرص تنمية الصناعات الصغيرة التى تحتاج إلى الحرف والمهن المتميزة ، كأساس لقيامها ونموها وفق الفنون الإنتاجية الحديثة ، وحسب ما يتوافر من مقومات فى المجتمع .

٥) تقليل الفاقد فى العملية التعليمية ، نتجة تخريج أعداد كبيرة من العاطلين ، الذين لاتحتاجهم سوق العمالة ، ويعملون على زيادة نسبة البطالة ، وصعوبة تشغيلهم فى المهن الملائمة .

وفى حقيقة الأمر : فإن إنجاح سياسة التعليم المهنى الراقى ، لابد وأن ترتكز على عوامل أساسية رئيسية تبدو كما يلى :

- ضرورة أن تكون المهن التى يتعلمها التلاميذ ، ذات طلب حقيقى من جانب المشروعات الإنتاجية .

- أن تكون المهن التي ينشدها المجتمع ، متوافقة مع برنامج التعليم المهنى ويتوافر لها كافة مقومات التدريب والتعليم ، علي أساس واقعى يتمشى ومتطلبات العمل الإنتاجى .

- أن تتوافر عناصر العملية التعليمية الراقية ، من ورش تدريبية راقية ومعلم متمكن ، وقدرة استيعابية مناسبة من التلاميذ ، وساعات تدريس وتدريب كافية ، لتخريج المهن المطلوبة والمؤهلة تأهيلاً عملياً وفنياً .

- تحقيق الاستفادة المثلى من برامج العون الفنى والمالى ، الذى تقدمه الدول الأجنبية لمصر فى هذا المجال .

وعلى هذا النحو : فإن النظر إلى سياسة التعليم المهنى ، والتدريب الراقى المتميز ، يجب النظر إليها كعملية اقتصادية متكاملة ، باعتبارها ترعى مصالح المجتمع ، وتدبر احتياجاته من المهن المختلفة . وفى نفس الوقت تقوم على خلق الكوادر المهنية المدربة تدريباً راقياً يتفق وحاجة المجتمع .

ومن المعلوم : أن هذه الإجراءات تساعد على إنشاء نظام مدروس ، لتوجيه العمالة الفائضة إلى الخارج فى الأسواق التى تطلبها ، وتهيئة زيادة فرص الهجرة الفنية إلى كافة بلاد العالم ، بعد دراسة متأنية وافية ، لمتطلبات المهن والوظائف فى كل بلد على حدة .

وقد تطورت فنون الصناعة والتكنولوجيا المستخدمة فى كافة المهن بصورة مذهلة ، وأصبح مطلوبا من العمالة المصرية أن تتسلح بأسرار المهن المختلفة والتكنولوجيا الحديثة ، حتى تستطيع أن تجد لها مكانا لائقا وسط جموع العاملين المهاجرين من بلد إلى بلد ، والمنافسة على فرص العمل المناسبة .. والتعليم الفنى يجب أن يفى بغرض تلبية احتياجات الهجرة إلى الخارج ، وبالذات البلدان العربية الخليجية ، وأمريكا واستراليا وكندا وأفريقيا ، حيث يتطلب أن يكون للعمالة المصرية دراية كاملة بأساليب وتكنولوجيا المهن الحديثة .. وهذا يستلزم أن تقوم الدولة بدور ذى وزن فى مجال تأهيل العمالة للعمل بالخارج ، حتى لاتتجه العمالة المصرية بالخارج إلى الوظائف والمهن الدنيا ، التى لاتتطلب أى مهارات ، أو تدريب تكنولوجى راق ، وتضطر العمالة المصرية لقبول المهن الرثة .

ولايخفى بحال من الأحوال مدى مايمكن أن تجنيه هذه السياسة فى المستقبل القريب والبعيد ، حيث يكون لنجاح العمالة المصرية المهاجرة فى ارتياد مهن عالية التقنية ، والقبول فى أوساط العمل الخارجى ، أثر لابأس به

فى زيادة الانتمـاء إلى مصـر ، وكـذلك إلى زيادة التـحـويلات إلى داخل الاقتصاد المصرى من العـاملين فى الخارج ، وتأثيـره الفورى على ميـزان المدفوعات .

ويتطلب نجاح سياسة التعليم الفنى ، والتدريب الراقى المتميز ، لتلبية احتياجات الهجرة للخارج ، توافر الشروط التالية :

أ) وضع برنامج شامل لاحتياجات اقتصاديات البلدان المضيفة للعمالة المصرية من المهن المختلفة ، وعلى أساسه يتم وضع السياسة التعليمية والتدريبية الملائمة لقائمة المهن المطلوبة فى الخارج ، ووضع البرنامج التدريبى عليها واقعياً وعمليا .

ب) الاستفادة من الكثافة البشرية فى المحافظات المختلفة ، والتوزيع العادل لبرنامج التدريب المهنى المتميز على الريف والحضر ، بحيث تتوازن فرص التدريب بين المحافظات المختلفة .

ج) توفير اعتمادات مالية كافية ، للإنفاق على برامج التدريب المهنى المتميز بغرض الهجرة ، ومنح حوافز مالية للمتدربين لتشجعيهم على الاستمرار والإحساس بجدية العملية التعليمية .

د) توافر مصادر تمويلية لمنح قروض من الصندوق الاجتماعى للعمالة المصرية المهاجرة ، إسوة بقروض الشباب والخريجين فى مجال الصناعات الصغيرة، ولتشجيعهم على ارتياد مجالات المهن المختلفة فى الخارج ، على أن يتم سدادها بعد إستلامهم لأعمالهم فى الخارج ، وبضمان كفيل فى مصر ، من الأهالى أو النقابات أو الهيئات المختلفة والجمعيات الأهلية والثقافية والاجتماعية فى سائر المحافظات .

هـ) الاهتمام بالمهاجرين المصريين بالخارج ، وتوطيد الصلات بهم ، حيث أنهم أقدر من أى أجهزة أخرى ، فى مجال بحث مستلزمات السوق الخارجى من المهن المختلفة ، وترتيب السبل المختلفة لربطهم ببلدهم الأم ، وتهيئة كافة احتياجاتهم المهنية والثقافية والدينية بما يؤدى إلى ازدياد الولاء لبلدهم ، والإحساس بحاجة الإنسان المصرى فى الداخل والخارج ، ودراسة الأسواق الخارجية ومتطلباتها ، كل دولة على حدة ، لتشجيع الهجرة المنظمة إليها ، وتهيئة المهاجرين من حيث اللغة والناحية الفنية المطلوبة .

و) الاتجاه إلى تطوير المهن التى يتعلمها العاطلون والتلاميذ ، فى مراحل التعليم الفنى المتميز ، لتكون على أحدث ماوصلته تكنولوجيا المهن ، والمهارات الفنية الصناعية المختلفة ، وبما يتجاوب مع الحاجة الفعلية للمشروعات فى الخارج ، وما هو سائد فى ميادين الانتاج المختلفة ، حتى يتسلح المصريون فى الخارج بمهن عالية التقنية ، ومستوى راق متميز .

ز) أن يكون منح القروض للمتدربين على المهن بغرض الهجرة للخارج ، مرهونا باجتيازه إجازة التعليم الفنى المتميز ، والتسلح بمهارات جديدة وفنية عالية المستوى ، وتتطابق واحتياجات السوق الخارجى فعليا .

وهكذا : فإنه من الممكن أن يكون للتوسع فى برامج التأهيل المهنى المتميز، لتلبية احتياجات الهجرة للخارج ، أثر مباشر وغير مباشر على حل مشكلة البطالة ، وإيجاد فرص عمالة جديدة فى الخارج ، وزيادة موارد الدولة الخارجية ، من تحويلات العمالة المدربة فى الخارج ، وزيادة التواجد المصرى فى الخارج ، على قائمة الدول المصدرة للعمالة ، وخاصة فى المهن والوظائف ذات المستوى التكنولوجى المتطور ، الذى يليق بكرامة واحتياجات الإنسان المصرى فى الداخل والخارج على حد سواء .

ثالثاً : النهوض بالصادرات المصرية وحل مشكلاتها الحالية والمستقبلية وإنشاء مؤسسة متخصصة للتعريف بالصادرات المصرية وتبصير المصدرين بالأسواق الخارجية ومواصفات السلع المطلوبة والهيئات المستوردة .

حيث يعانى قطاع التصدير فى مصر من عدة مشكلات متراكمة ، تتعلق بطبيعة الإجراءات المتبعة فى سبيل إتمام عملية التصدير من ناحية ، ومن الناحية الثانية : تتعلق بطبيعة المنافسة الخارجية وكيفية التغلب عليها بسياسات عملية واقعية ، تقوم علي حفز وتوجيه كافة القوى المهتمة بالصادرات المصرية إلى الخارج .

ولابد أن نكون على مستوى من الشجاعة الأدبية ، ونحن ننظر إلى أنفسنا فى مجال الصادرات .. **ونحاول الإجابة على أسئلة محددة هى :**

* هل نحن نقوم بواجبنا الأكمل فى اقتحام الأسواق الخارجية ؟

* هل نحن نعمل على توفير كافة السبل لتشجيع الصادرات المصرية ، والتخلص من المعوقات المحلية ، والسعى إلى التغلب على المعوقات الخارجية؟

* وهل مانقوم به من إجراءات يتسم بالواقعية ، وبالرغبة فى الدخول كبائع ومصدر له اسم ومستوى راق ، قادر على المنافسة والتجديد والابتكار ، والتعامل مع معطيات السوق العالمية بفاعلية واقتدار ؟

* هل هناك فجوة بين مايحدث على الساحة الواقعية فى مجال التصدير ، وبين ما نطمع إليه من مكانة لائقة ؟

* هل هناك ثمة فارق فى الجودة بين منتجاتنا التصديرية ، وبين ماهو مطروح فى السوق العالمية ؟

* كيف نحل المشكلة بين توجه الإنتاج للتصدير ، والاحتياج الشديد للسوق المحلية ؟ بمعنى كيف نسلك طريقا صعبا شائكا ، وأمام المنتج الطريق السهل الميسر ، وهو الإنتاج لإشباع حاجة السوق المحلية ، ولكن المنتج المحلى يرغب فى قرارة ذاته أن ينطلق إلى السوق العالمية ، لأنها تحقق له اسما مرموقا ، وتحقق ذاته عمليا ، وتنمى أرباحه بصورة كبيرة ، وتزيد من خبراته التسويقية والتفاوضية ، والإحساس بنبض السوق العالمى .

* ماذا فعلنا للمصدرين ؟ وماذا يجب أن نفعل ؟ حتى لاتتوه الحقيقة بين مصدرين حقيقيين يمتلكون القدرة وعوامل النجاح ، وسياسات غير فعالة وغير واقعية ، أمام متطلبات المنافسة العالمية ، وصعوبة الإجراءات محلياً ؟

- فمن يصدق أن هناك ٨ جهات رقابية تتولى أمر الصادرات المصرية .. وهي للتذكرة : الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، ومصلحة الحجر الزراعى فى حالة السلع الزراعية والغذائية ، ووزارة الصحة ، وصندوق دعم الغزل فى حالة الملابس الجاهزة ، والرقابة الدوائية فى حالة الأدوية ، والرقابة الصناعية للسلع المصنعة عدا الغزل والنسيج ، والرقابة على المطبوعات ، والهيئة العامة للكتاب .

- ناهيك عن ضمان الصادرات ، والمخاطر السياسية وغيرها ، التى تحيط بعملية حصول المصدرين علي عائداتهم فى يسر وأمان ، والذى تنبهت إليه الدولة أخيرا ، وأقامت له شركة لضمان الصادرات .

- ثم أن تمويل الصادرات لايتم بالصورة المثلى ، فلدينا بنك لتنمية الصادرات المصرية ، وهو بنك وحيد يتحرك فى إطار حكومى مرسوم ، وموارده غير كافية لطموحات تشجيع وتنمية الصادرات بشكل حقيقى وفعال، ثم أنه يقدم التمويل قصير وطويل الأجل بشروط تجارية للمصدرين .. فما هى الميزة إذن التى يذهب إليها المصدرون هناك ؟

- فضلا عن المصاعب العديدة التي يشكو منها المصدرون ، من اقتضاء ضمانات عسيرة مثل الرهن العقارى على الأرض والمبانى ، والرهن التجارى على المقومات المادية والمعنوية للمشروع ، والتي تستغرق وقتاً طويلاً ومجهداً، حيث تضيع العديد من الصفقات التصديرية نتيجة لضياع الوقت .. وكذلك قد تتعرض الصفقات للتلف بفعل العوامل الطبيعية فى السلع الزراعية والمنتجات القابلة للتلف ..

إذن أى نظام هذا الذي يشجع الصادرات ولايعى متطلباتها العاجلة ، من السيولة والتيسير والواقعية ، والانسجام مع طبيعة عمليات التجارة الخارجية، والالتفات لعامل الوقت والسرعة والحسم فى اتخاذ القرار ؟

وقد أقمنا على مدى فترات طويلة نظما لتشجيع التصدير ، كان ينقصها الاستمرارية والدأب ، والإيمان بأن قضية الصادرات قضية شمولية لها جديتها، واليقين بها مثل الأمن والدفاع تماما ، أى لاتقبل التهاون أو عدم اليقين .

والخيوط أمامنا ظاهرة ، حيث ينبغى أن نسمع ونعايش المصدرين والمنتجين فى مصر ، ولابد من الخروج من الازدواجية التى تميز الصادرات المصرية ، حيث المصدرين فى واد ، والسياسات والإجراءات التى تحيط بنشاطهم فى واد آخر .

وكما هو الحال : فإن شبح المنافسة الخارجية يصطدم بالكيانات الكبرى فى السوق العالمية ، والتى تبنت استراتيجيات للتصدير والتنمية معا .. ولاينبغى أن نخاف من خطر المنافسة مع الدول الكبرى ونمور آسيا ، التي لاتقل منتجاتنا فى جودتها وأسعارها التنافسية عن مثيلاتها في السوق الخارجية ، إذا ما أحسن توجيهها .

إن المنتجين والمصدرين في الداخل يعانون من بطء الإجراءات والروتين ، والأنين تحت رسوم وضرائب من اتجاهات شتى .. والرسوم على الواردات على

السلع المعاد تصديرها "الدروباك" خير مثال على مايعانيه المصدر من استرداد مادفعه ، حتى يستطيع المنافسة خارجيا فى كفاءة ويسر ..

كذلك فإن قضية الجودة ، والقدرة على إنتاج سلع متميزة تستطيع المنافسة أمام المنتجات العالمية ، والتمتع برخص اليد العاملة ، وانخفاض تكلفة الإنتاج محليا ، وتمتع السلع المصرية بالسعر الرخيص الاقتصادي .. ينبغي أن يتلازم مع الحفاظ على الجودة وتنميتها ، وإخضاعها لجهاز وحيد لمراقبة الجودة والتوحيد القياسى ، حسبما يتطلب السوق الخارجي فى كل بلد على حدة، ودون أن نزيد من إرهاق المنتجين ، ووقوعهم تحت عبء الروتين والرقابة الحكومية ، إذ لابد أن نهتم بالجودة وكسر الروتين معا .

وعلى وجه العموم : فالمنتج والمصدر يحتاج إلى لغة بسيطة وواقعية للتعامل مع مشكلته الأساسية ، والتى يلخصها كل مصدر فى سؤال وحيد هو : كيف أنتج لأبيع منتجاتى فى السوق الخارجى بكفاءة ؟

وفى تقديرنا : يمكن وضع تصور مستقبلى للتعامل مع مشكلات المصدرين وكيفية حلها ، والتعامل مع مفرداتها على أسس واقعية ، يتولاها المصدرون أنفسهم كأصحاب مصلحة ورؤية عملية ، وتتبناها الدولة بأجهزتها المختلفة الرسمية وغير الرسمية .

وقد يكون مواتيا أن نضع رؤية لانتهاج سياسة عملية ، لتنمية الصادرات المصرية واقعيا على الأسس التالية :

أولا : الربط بين خطة التنمية وأهداف التصدير ، فى شكل نمط تنموى تصديرى ، يقوم على تعبئة كافة الموارد المتاحة ، لانتهاج نمط إنتاجى ، يقوم على تشجيع التصدير ، كهدف أول استراتيجى ، ويقوم بشكل مكمل له ، إحلال الواردات كنمط تكميلى ، جنبا إلى جنب مع هدف إشباع الحاجات القومية ، فى قطاعات الصناعة والزراعة والقطاعات الاقتصادية المكملة .

ثانياً : إنشاء هيئة لضمان وترويج الصادرات المصرية ، تتولى الدولة بملاءتها المالية والسياسية والأدبية ، مهمة ضمان حقوق المصدرين ، ليس كشركة محدودة ، قد لاتقوى على مواجهة التزاماتها بمخاطرها المتعددة ، وعدم كفاية مواردها المتاحة ولكن كهيئة لها وزنها بسلطاتها وماتجمعه من اشتراكات من المصدرين .. إلى جانب تجميع جمعيات رجال الأعمال وشعبة المصدرين بالاتحاد العام للغرف التجارية ، واتحاد الصناعات المصرية ، وجمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة ، كممثلين للمنتجين والمصدرين .. **هذا إلى جانب جهاز التمثيل التجارى التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ليتبنى استراتيجية ورؤية عملية في نقطتين أساسيتين :**

أولهما : حل المشكلات الإجرائية التي يعانى منها المنتجون والمصدرون فى الداخل ، ليقوموا بدورهم فى الاضطلاع بأهداف التصدير القومى .

ثانيهما : توحيد جهات تسويق الصادرات المصرية فى جهة واحدة ، تتولى البحث العملى غير الحكومى وغير التقليدى ، عن فرص التصدير بكفاءة ، وتزويدها بكافة الصلاحيات ، والكفاءات غير العادية من القطاع الخاص والعاملين ، فى مجال الصادرات والتسويق الخارجى .

وفيما يتعلق بالدعاية للصادرات المصرية بالخارج : فلابد وأن تتولاها هيئة تنمية وضمان الصادرات المقترحة ، حيث تقوم نيابة عن المصدرين ، بالدعاية لمنتجاتهم فى الأسواق العالمية ، وفى البلدان المستوردة للسلع المصرية ، على أسس راقية وعالية المستوى ، وبتكنيك قوى ، نابع من حاجة تلك الأسواق للسلع المستوردة .. وكما هو معروف : فإن المنتجين فى الداخل ، لاتستطيع ميزانياتهم تحمل تكاليف مثل هذه الحملات الإعلانية باهظة التكاليف ، بالإضافة إلى الأساليب الأخرى لترويج الصادرات المصرية ، من ندوات ومعارض دولية متقدمة ومستمرة على مدار العام ونشرات تعريفية

وفرص تصديرية واقعية ، يلمسها المصدرون فى صفقات لها وزنها بعد التعرف الكامل بين الأسواق الخارجية والمصدرين المصريين ، عن طريق تلك الهيئة الناشئة ، بأساليب عملية واقعية يلمسها المصدرون . وقد يكون ميسورا تمويل برامج الدعاية للصادرات المصرية ، من حصيلة اقتطاع مانسبته ١٪ من كل صفقة تصديرية تحول لصالح الدعاية للصادرات ، إلى جانب دعم الدولة لهذا البرنامج ، لتكون الرؤية وآليات العمل أكثر واقعية ، وعلى أساس عملى .. وفى هذا الصدد : لابد وأن يتم تجميع مصادر التمويل المتاحة للصادرات فى تلك الهيئة ، وضم قطاع المعارض والأسواق الخارجية ، ليقوم بدوره بشكل كفء وعملى جنبا إلى جنب . **وهنا لابد من وقفة إذ لابد أن تقوم هيئة تسويق وضمان الصادرات بدور ملموس فى النواحى التالية :**

أ) دعم الصادرات ماليا ، واستحداث نظام إعانات التصدير فى الأسواق الخارجية التى تعانى فيها الصادرات المصرية من تفاوت سعرى لغير صالحها.

ب) الاهتمام بتجميع الموارد المتاحة لتمويل الصادرات المصرية للخارج .

ج) بحث وتزويد المنتجين المصدرين ، بالمعلومات الواقعية الكافية عن الأسواق الخارجية ، من خلال فروع بالمحافظات .

د) تدعيم البنية الأساسية لقطاع التصدير ، وتبسيط الإجراءات ، وحل مشكلات الجمارك مع المصدرين، وتنمية التسويق الخارجى ، بواسطة المصدرين ورجال التصدير .

ثالثاً : تشجيع الصادرات المصرية بتقديم الدعم اللازم لها ، وإقرار سياسات وحوافز مالية ملائمة لها .

رابعاً : دعم قطاع تمويل الصادرات بشكل مستحدث ، ليقوم به الجهاز المصرفى ، ويتنافس لصالح المصدرين جنباً إلى جنب مع البنك المصرى لتنمية

الصادرات ، وإعطاء الحرية وعدم التشتت للمصدرين ، للتعامل مع الجهاز التمويلى ، الذى يتوافق ومصالح المصدرين .

خامساً : تشجيع المستثمرين فى إطار قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بإعطاء المصدرين والمشروعات التى تقوم بالتصدير للخارج مزايا مالية وسياسات مالية تشجيعية ، جنباً إلى جنب مع الإعفاءات القائمة فى القانون.

سادساً : إقامة مجمعات صناعية وزراعية تخصص للتصدير ، وتتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية على مستلزمات الإنتاج ، فى المناطق الزراعية المختلفة ، وفى إطار المدن الجديدة ، أو إقامة مدن صناعية جديدة للصادرات ، ذات إعفاءات وهيكل استثمارى لصالح المصدرين .

وهذه فى النهاية مجرد أفكار ، ينبغى ربطها عملياً ، والمناقشة حولها من المصدرين والمنتجين ، لانتهاج الأسلوب الأمثل لتنمية الصادرات المصرية ، على أسس عملية وليست نظرية .

ومن الواضح : أن معالجة قضية الصادرات المصرية ، لاينبغى تركه للفورات الحماسية ، أو اللجان عديمة الجدوى والفائدة ، بل لابد وأن يترك لأصحابه من رجال الأعمال والمنتجين لأنهم أقدر على فهم المشكلة ، وخلق التصورات الملائمة ، ووضع الأهداف المناسبة لقطاع الصادرات المصرى ، التي تتلائم وحقيقة أعماله ومنجزاته .

وينبغى أن نتابع أهمية الاستعداد لانضمامنا لاتفاقية الجات التى لايمكن الاستفادة منها ، إلا إذا رفعنا مستوى إنتاجنا للمستوى الذى يحقق لنا أن تكون هذه الاتفاقية وسيلة لزيادة صادراتنا ، ومن ذلك أيضا التوسع فى المناطق الحرة .

رابعاً : تنمية مناخ الاستثمار عملياً وانشاء مؤسسة لدراسة المشروعات التى يثبت جدواها :

وفى هذا الخصوص : لابد وأن نطرح جانبا الشعارات الخالية من المضمون العملى ونعمل على انتهاج اجراءات عملية ، لتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال على خلق فرص الاستثمار المناسبة واللازمة للاقتصاد المصرى .

ولابد فى هذا المجال : أن تكون الأجهزة الحكومية والإدارية للدولة فى خدمة المستثمر عمليا ، وتقدم كافة سبل العون المادى والمعنوى للمستثمرين، للقيام بدورهم فى خدمة المجتمع .. وليس المقصود بمناخ الاستثمار قانون الاستثمار وهيئة الاستثمار فقط ، بل إن مناخ الاستثمار يتسع ليشمل كافة مقومات الاستثمار الكفء ، الذي يتدفق لخدمة المجتمع من تشريع ملائم وصديق للمستثمر ، وليس معاديا له ، ويعمل على تذليل كافة العقبات التي تقف أمامه ، وليس خلق المشكلات والمعوقات .

ثم توفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات ، وقيام المحليات بدور مشجع ومؤيد للاستثمار ، من خلال ثورة فى الإجراءات الإدارية ، وأن يكون لهيئة الاستثمار مكاتب فى كافة محافظات مصر ، لتتولى تقديم خدماتها للمستثمرين فى المحليات ، وتقدم لهم الحلول الفورية ، دون الانتظار للرجوع للمركز الرئيسى .

كما أن بيئة الاستثمار يجب أن تحظى بتوافر الخامات والعمالة المناسبة والأسواق ، وتوفير البيانات اللازمة للمستثمرين ، عن احتياجات الاقتصاد المصرى من السلع والخدمات المختلفة ، وسبل التسويق لكل سلعة أو خدمة على مدى فترات زمنية مناسبة . بالإضافة إلى توافر السبل السهلة والميسرة للانضمام إلى اتحادات رجال الأعمال والمستثمرين فى المدن الجديدة ، واتحاد

الصناعات وجمعيات المستثمرين ، والعمل بشكل غير روتينى وغير تقليدى فى مجال بحث أساليب الترويج للمشروعات الاستثمارية ، واستصدارأى تشريع يمكن من خلاله استقطاب مشروعات عملاقة لخدمة الاستثمار القومى.

كما تعتبر من الأمور ذات الأهمية : أن يكون هناك فى داخل الاقتصاد المصري نواة تفرز المشروعات الجيدة ، ذات الجدوى الاقتصادية والمالية والتسويقية ، لتضخها إلى التنفيذ ، حيث البنوك وشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص والاستثمارى ، والأفراد المهتمين بالاستثمار ، وذلك من خلال مؤسسة لدراسة المشروعات .. وسوف يكون من الأهمية بمكان أن تقوم تلك المؤسسة باختيار المشروعات على المستوى القومي ، والتي تتفق واستراتيجية التنمية ، ثم اكتمالها باختيار المشروعات على مستوى المشروع ، بمايتفق وظروف الربحية وإمكانيات جذب المستثمر الخاص وأولوياته للاستثمار .

وسوف يكون مهما : أن تتوافر طائفة من المشروعات المدروسة ، يمكن على أساسها استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية ، وعرضها على المستثمرين العرب والأجانب .. ولعله كان واضحا خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، منذ صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ومابعدها ، أن الشكوى كانت مستمرة من عدم تواجد فرص استثمارية مدروسة ، يمكن علي أساسها إقامة المشروعات الجديدة لرأس المال العربى والأجنبى .. **وسوف يكون من الأهمية أن تقوم تلك المؤسسة بالآتى :**

أ) إعداد مسميات مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، أو فى الأجل المتوسط .

ب) إعداد المشروعات الاستراتيجية للدولة ، ودراستها تفصيليا ، وإعداد دراسات الجدوى المالية والاقتصادية والفنية لها .

ج) إعداد المشروعات الاستثمارية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعرضها على المحليات وجهات الإسناد المختلفة .

د) دراسة طائفة متنوعة من المشروعات الاستثمارية ، فى قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار العقارى ، لتقوم بها شركات قطاع الأعمال ، فى إطار الخطة العامة للدولة ، وإعداد ملفات لها .

هـ) القيام بإعداد دراسات الجدوى لمشروعات الصناعات الصغيرة ، التى يحتاجها الاقتصاد القومى ، وعرضها على المستثمرين لإقامتها وتنفيذها فى مصر .

وقد يمكن تأسيس هذه المؤسسة كبيت استشارى ذى مسئوليات كبرى ، يتأسس كشركة مساهمة مصرية ، يساهم فى رأسمالها البنوك وشركات قطاع الأعمال وشركات القطاع الخاص والاستثمارى ، ويطرح جانب من رأسمالها للاكتتاب العام .

ومن المأمول أن تحقق هذه المؤسسة عديدا من المزايا للاقتصاد القومى أهمها ما يلى :

١ - الإعداد الواقعى لدراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية للمشروعات على المستوى القومى فى مصر ، وبأيدى وعقول خبراء مصريين ، والاستعانة بالخبرة الأجنبية فى المجالات الغير متوافرة فى مصر .

٢ - تحقيق الاستفادة المثلى من توافر قاعدة البيانات ، على المستوى القومى والقطاعى ومستوى الوحدة فى مصر ، والإفادة بها فى دراسة حاجة الاقتصاد المصرى من المشروعات الاستثمارية المختلفة .

٣ - تجميع الخبرات المختلفة المصرية ، فى الجامعات ودور العلم والبحوث المصرية ، فى بيت استشارى مصرى ذى مكانة ، يمكن حشدها لدراسة

احتياجات الاقتصاد المصرى ، من فرص الاستثمار المختلفة ، ودراستها من كافة الجوانب وتقديمها للمستثمرين ، سواء كانوا مصريين أو عرب أو أجانب ، بشكل مستمر ومتجدد .

٤ - سد الثغرة فى احتياج الاقتصاد المصرى إلى مؤسسة قومية كبرى ذات رأسمال كبير ، وتكون مهمتها هى : دراسة احتياجات الاقتصاد المصرى من المشروعات الاستثمارية ، سواء كانت كبيرة الحجم أو متوسطة أو من المشروعات الصغيرة ، لتكون أساسا لنمو الاستثمارات على المستوى القومى ، ودفع حركة النمو إلى الأمام .

ومن المتوقع لقيام هذه المؤسسة : أن تثري الحياة الاقتصادية ولاسيما فى مجال التمويل الاستثمارى ، حيث سيكون للمشروعات التى تتولى إعدادها المصداقية والملاءة الفنية والأدبية ، لما تتمتع به من خبرات متنوعة عالية المستوى ، ومايتوافر تحت أيديها من بيانات حديثة وواقعية ودقيقة ، حول مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتشمل كافة فروع النشاط الاقتصادى ، فى الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والرى ، والإنشاءات والسياحة ، والاستثمار العقارى ، والبنية الأساسية ، وهو ما سيسد حاجة البنوك والمؤسسات المالية ، عند تقييمها للمشروعات التي تعرضها عليها هذه المؤسسة ، ويدفع بحركة الاستثمارات والتنمية قدما إلى الأمام والتطور .

خامساً - تشجيع الصناعات الصغيرة :

تلعب الصناعات الصغيرة دوراً متعدد الأبعاد فى مسار التنمية الاقتصادية ، لأنها تمس الغالبية العظمى من أبناء الشعب الذين اختاروا الصناعة والمشروع الصغير ، كأساس لنشاطهم الاقتصادى ومجال لرزقهم ،

وكذلك لاحتياجها إلى استثمارات بسيطة يسهل تدبيرها ، بواسطة الأفراد أو من خلال الجهاز المصرفى ، فضلا عن احتياجها لمستوى تكنولوجى من الميسور توفره للمنظمين ، الذين يقومون بهذه المشروعات فى شتى فروع الصناعات وفى مختلف المحافظات ، كذلك سهولة تسويق منتجاتها ، وقيامها بعمليات صناعة السلع الوسيطة ومستلزمات الصناعة .

وقد سارت جهود الدولة ، فى صدد تمويل مشروعات الصناعات الصغيرة ، شوطا لا بأس به ، وتم حل مشكلة التمويل المصرفى ، وتوفير مقومات الصناعة ، عن طريق إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفى للمشروعات الصغيرة ، التى يساهم فى رأسمالها مجموعة من كبرى البنوك ، وتقدم الضمان بنسبة ٥٠٪ من التمويل الممنوح من البنوك العاملة فى مصر للمشروع الصغير .. وتوفرت لدى الشركة خطوط تمويل كبيرة ، من برنامج التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لتقديمه للمشروعات والصناعات الصغيرة التي يثبت جدواها .

ورغم اهتمام الدولة عملياً ونظرياً بتنمية الصناعات الصغيرة ، إلا أنها تجابه مشكلات فى غاية الصعوبة منها :

قصور فى بعض أجهزة المحليات للدور الاقتصادى للمشروع الصغير وطبيعة احتياجاته ، وكيفية التعامل معه .. فلازالت بعض الأجهزة تصر على عدم منح التراخيص لهذه المشروعات ، كما أن بعضها يماطل فى منح أراضى الدولة وتخصيصها للقائمين على هذه المشروعات ، تحت حجج ومبررات واهية تدور فى فلك البيروقراطية والتعنت ، وعدم الفهم الصحيح لدور الدولة ، فى تيسير سبل قيام المشروعات الجديدة .. ويترتب على عدم منح التراخيص : مصاعب التزويد بالكهرباء والمياه والصرف الصحى ، وبالتالى صعوبة قيام المشروع بدوره المأمول فى تنمية الاقتصاد القومى .

كـذلك فـإن تسـويق إنتـاج المشـروعـات الصـغـيـرة ، لازال يتم بمجـهـود أصحـابهـا ، وليس هناك جهة رسـمـيـة أو غـيـر رسـمـيـة ، تتولى عنهم مـهـام الدراسة والتسويق ، وتجميع احتياجات تلك المشروعات فى مجال تصريف إنتاجها ، مما يؤدى إلى تيسير التسويق ، وإتمام دورة الإنتاج .

ويجدر الإشارة إلى أن المنظمين الصغار فى دائرة الصناعات الصغيرة - فى غالبيتهم - ينتمون إلى الفئة الصغيرة محدودة الإمكانيات ، والتى يصعب انتقالها إلى مصاف الأعمال المتوسطة والكبرى ، والتطور إلى الأمام ، حسبما يقتضي العصر ، وتستلزم طبائع الأشياء .. فليس الصغير ضروريا أن يبق صغيراً أمد الدهر ، بل أنه حتما سيكبر ، ويتحول إلى مجال استثمار أكبر وأوسع ، وفق ما تقتضيه طبيعة النمو والتطور .

وتأكيداً للقول : فقد قام فرع مصرفنا بالأزهر ، كحى تجارى وموطن للصناعات الصغيرة فى (تحت الربع وخان الخليلى والمناصرة والصاغة والجمالية والموسكى وباب الشعرية) بدراسة عن إمكانية تطوير الصناعات الصغيرة فيه ، وبحث إمكانية توسيع نشاطها وتنميته ، بمنح قروض للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى .. وقد تبين من الدراسة : أن أغلبية المنظمين وأصحاب المشروعات الصغيرة ، يرفضون التطور والنمو ، والاقتراض من البنوك ، ولهم أسبابهم الشخصية وأخرى منها : أن هيئة الآثار تقوم حاليا بدراسة إعادة جزء كبير من منطقة الجمالية للتراث الإسلامى القديم ، بإزالة المبانى التي أعيد بنائها على الطراز الحديث، وإعادة بنائها على التراث الإسلامى ، بمنحة فرنسية فى هذا الخصوص ، مما سيكون له أثر سلبى على نمو واستمرارية الورش والمحلات القائمة بهذه المنطقة .

ولعل هذا يفسر لنا : مدى الإحباط الذى يواجهه المنظمون فى الصناعات الصغيرة ، أمام إمكانيات تطورهم ونموهم ، ليصبحوا فى مجموعهم قوة

اقتصادية ذات وزن ، فى مجال إعادة تشكيل وصياغة بنيان الصناعة المصرية والاقتصاد المصرى ، بالاعتماد على المشروع الصغير كأساس للتنمية والازدهار الاقتصادى ، فى الأجل القصير والطويل معا .

وقد يكون من الضرورى إعادة تهيئة الظروف المشجعة ، أمام نمو المنظمين فى الصناعات الصغيرة ، وإزالة المعوقات من أمامهم ، وفتح كافة السبل أمام تنمية أعمالهم بتيسير سبل الإقراض ، وتحسين أساليب اقتضاء الضريبة وكفالة الأمان والتمويل اللازم أمام توسعاتهم ، لتثمر فى النهاية ، وتنمو مشروعاتهم ، فى إطار تنمية اقتصادية متكاملة .

وفى هذا الصدد : فإن تنمية الوعى لدى رجال الأعمال والمنظمين ، فى دائرة المشروعات الصغيرة ، وتبصيرهم بمستقبل الصناعات الصغيرة وإمكانية نموها ، لابد وأن تضطلع به الدولة بأجهزتها المختلفة ، وخلق المناخ اللازم ، لتجديد شباب الصفوة القائمة على أمور التجارة والمال والصناعة والأعمال ، بإعطاء الندوات والأمثلة التطبيقية ، وخلق الاحتكاك مع رجال المال والأعمال فى الخارج ، على أسس مستقرة وواضحة من المثل الصالح البناء .

كذلك فإن الصناعات الصغيرة التصديرية تقف فى مهب الريح ، فليست هناك جهة واحدة مسئولة عن تبصير المنتجين ، فى قطاع الصناعات الصغيرة بالأسواق الخارجية والمنافسة مع السلع المثيلة واحتياجات تلك الأسواق ، وذوق المستهلك ، والكميات المطلوبة وطبيعة التسهيلات التي يتمتع بها المنافسون فى السوق الخارجى ، وأسعار البيع ، وظروف الشحن ، علاوة على الدعم الظاهر والمستتر الذى تتمتع به السلع المثيلة فى السوق الخارجى وليس هناك اتحاد للصناعات الصغيرة التصديرية .. ونتساءل : كيف يمكن أن نترك مشروع صغير ، محدود الطاقة والقدرة والإمكانية ، أمام ظروف المنافسة ، دون أن نقدم له العون الكافى ، فى مجال هو فى أشد الحاجة إلى يد قوية

تقف إلى جانبه ، تؤازره ، وتحميه وتوجهه . هذا دور مفقود للدولة بأجهزتها المختلفة ، ينبغى تداركه ، وفتح الباب أمام المستثمرين فى الصناعات الصغيرة ، للمشاركة بالرأى والجهد فى حله ، جنبا إلى جنب مع الجهود المفتقدة لأجهزة الدولة المختلفة ، فى مجال التصدير والتسويق الخارجى .

هذا بالإضافة إلى المشكلات فى مجال التعامل المصرفى ، ووقوف الصناعات الصغيرة أمام شروط التمويل التجارى ، بأعبائه الباهظة على هيكل تمويل المشروع الصغير .. بالإضافة إلى مصاعب إعداد دراسات الجدوى وقلة البيانات وعدم حداثتها وتجاوبها مع متطلبات الدراسة .. بالإضافة إلى احتياج المشروعات الصغيرة للتدريب وصقل الخبرة ، لخلق المنظم الواعى بظروف الصناعة ، من مختلف الوجوه الفنية والإدارية والتسويقية .

من الذى يجب أن يقوم بهذا ؟ هل نتركه للأفراد إلى جانب مايعانونه من مشكلات البيروقراطية وتعنتها ، وانسداد الأبواب أمام المستثمرين الجادين ؟ لابد من وقفة موضوعية لحل مشكلات الصناعات الصغيرة ، التى أثبتت التجربة خلال السنوات القليلة الماضية ، أنها قادرة على حل مشكلة البطالة ، وإفساحها لفرص عمالة حقيقية ، بتكلفة أقل من تلك التى تتحملها المشروعات متوسطة وكبيرة الحجم .

والسؤال الآن : **كيف يمكن تدارك المشكلات ، وتنمية الصناعات الصغيرة، على المستويات الرسمية وغير الرسمية ؟**

وفى تقديرنا : فإن البداية لإثراء المناخ اللازم إقامته ، لتنمية دور الصناعات الصغيرة يدور حول الآتى :

١ - تكوين مجلس أعلى ذى فاعلية ، يتولى تدعيم وتنمية الصناعات الصغيرة ، حيث التطلع إلى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية المبسطة ، التى تجذب المنظمين بشكل سهل ميسر ، وتكون مقبولة مصرفيا ..

والتنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية لتذليل العقبات أمام المستثمرين ، من صغار المنتجين فى سائر المحافظات .

٢ - مشاركة البنوك الاستثمارية فى الحصول على خطوط تمويل خارجية ، من الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة فى مجال الصناعات الصغيرة ، والاهتمام بخلق رجل الأعمال فى هذا المجال . وذلك جنباً إلى جنب ، مع ما تقوم به بنوك الدولة الأربعة وبنك التنمية الصناعية فى هذا الخصوص.

٣ - تقديم التمويل المطلوب للصناعات الصغيرة بفائدة ميسرة ، استغلالا للقروض المقدمة من بنك التنمية الإسلامى ، وصناديق التنمية الإقليمية الدولية ، وتيسير الحصول على التمويل من كافة وحدات الجهاز المصرفى فى مصر .

٤ - الاهتمام بإقامة تجمع مصرفى كبير تكون مهمته تقديم القروض والخدمات المصرفية إلى المستثمرين ، أصحاب المشروعات والصناعات الصغيرة ، وذلك بشروط ميسرة تعمل على تشجيع واستمرارية جهود رجال الأعمال ، من أصحاب المشروعات الصغيرة .

٥ - الاهتمام بالإنسان كأساس للعملية الإنتاجية ، وضرورة الاتصال مع المنظم الصغير الواعى ، من خلال التجمعات النوعية ، كالنقابات والنوادى والجمعيات العلمية والإنسانية والجامعات ، وتضافر الجهود لصقل الشباب ، والاعتماد عليهم فى تنمية الصناعات الصغيرة .

٦ - ضرورة الاهتمام والتلاقى مع الصندوق الاجتماعى لتنمية المشروعات ، حيث يمكن التركيز على دوره فى إقراض الشباب ، لإقامة المشروعات من خلال الوحدات المصرفية عالية المستوى فى هذا المجال ، ذى الحساسية والأبعاد المختلفة .

٧ - مراعاة عدم التقليد ، فى مجال الاحتكاك بالتجارب المماثلة ، فى البلدان المختلفة شرقا أو غربا ، وضرورة إبراز الهوية المصرية ، التى تتفاعل بانسجام مع الظروف المحلية والخلفيات النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، على وجه العموم والتفصيلات .

٨ - عدم التأثر بالنتائج المحققة فى تجارب البلدان ، التى سبقت فى انتهاج طريق الاعتماد على تجربة الصناعات الصغيرة ، بشكل قد يؤدى إلى الإحباط وعدم الاستمرارية ، أو التقليد كحل سهل .. ويجب الاعتماد على إظهار الشخصية المصرية ، فى صدد البحث عن طريق التنمية ، وفتح المجال أمام الإبداع والرؤى الخلاقة من أصحاب المشروعات والمهتمين بالأمر .

٩ - تكوين مجلس لتنمية صادرات الصناعات الصغيرة ، يتم انتخابه من المنتجين الصغار ، للتعاون مع الأجهزة المسئولة عن تنمية الصادرات المصرية ، وحل مشكلات التسويق الخارجى للصناعات الصغيرة .

وفى النهاية .. فإن السياسات المقترحة لإنعاش الاقتصاد المصرى ، والخروج من دائرة الكساد ، تحتم على المهتمين بقضايا الاقتصاد المصرى : ضرورة تعميق المفاهيم الأساسية حول القضايا المثارة ، وضرورة الالتفات حول برنامج محدد لكسر حلقات التضخم والركود معا ، بشكل مستمر وفعال ، على أساس من التعاون الكامل بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية ، لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى ، وتعميق تحرير الاقتصاد المصرى ، والسير فى طريق التنمية الرشيدة .. **كما أن العبرة فى نجاح السياسات المقترحة ، إنما يقوم على ثلاثة أمور رئيسية :**

أولهما - يقظة القائمين على إدارة تلك السياسات ، والتنبه إلى طبيعة المتغيرات التى تحيط بالبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة .

. **ثانيهما** - ضرورة مشاركة أصحاب المصلحة من رجال الأعمال والمستثمرين ، فى التشاور المسبق مع رجال الحكومة ، حول هذه السياسات وسبل تنفيذها بالمشاركة ، وليس بطرف على حساب طرف آخر ، وكيفية حل المشكلات تباعا .

ثالثهما - عدم الانعزالية عن الواقع المصرى ، والتفاعل مع العالم الخارجى ، على أساس من التوازن بين المصالح ، وإعلاء النزعة القومية المستنيرة الواقعية .

سؤال : هل الأزمة الاقتصادية الآن تحتاج إلى مجرد إجراءات إصلاحية .. أم أننا نحتاج إلى رؤية جذرية وإلى تطور شامل وفق استراتيجية قومية جديدة ؟

الجواب : من المتفق عليه: أن هناك فارقا جوهريا بين إدارة الأزمة ، وبين الحلول الجذرية لمشكلات الاقتصاد المصرى ، ولكن هذا لايمنع أن نتخذ إجراءات وسياسات ، تجمع بين فكر حل الأزمة ومواجهتها ، وبين اتخاذ الحلول الجذرية للمشكلات التى نقف أمامها ، تبعا للرؤية التى يتبناها متخذ القرار .

وفى حالتنا : هناك مشكلات وقتية ، يمكن انتهاج سياسات مختلفة لحلها ، وهناك مشكلات جذرية ، تحتاج إلى عمق التناول والإجراءات الحاسمة التى تتناول المشكلة والحل من الأعماق .

وإذا نظرنا إلى حال الاقتصاد المصرى كما ذكرنا ، نرى أن هناك سياسات لحل المشكلات الطارئة التي تواجهه مثل : مشكلة البطالة والتشغيل ، وعجز الموازنة العامة ، وكفاءة الجهاز الإنتاجى والعجز الخارجى ، ودفع وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية ، وكيفية حفز القطاع الخاص للقيام

بدوره ، وكذلك تهيئة المناخ الملائم للخصخصة ، وتوسيع قاعدة الملكية لقطاع الأعمال العام ، ورفع معدلات النمو الاقتصادى ، على أسس من زيادة الاستثمارات وكفاءتها ، بواقعية ودون شعارات .

هذه المشكلات تحتاج إلى سياسات قصيرة الأمد ، وسياسات مكملة طويلة الأجل .. ويمكن المزج بين هذين النوعين من السياسات ، ولكن بيت القصيد هو : **جوهر التنمية المطلوبة للاقتصاد المصرى ، وكيفية الدخول إلى التسيير الذاتى ، والسير فى آلية متناسبة ، لتحقيق أهداف المجتمع فى التنمية والاستثمار ، والتوازن الداخلى والخارجى ، ورفع كفاءة الجهاز الإنتاجى ، والنمو بصفة عامة .**

وقد تحقق فى الآونة الأخيرة جانب من الحلول لمشكلة الاقتصاد المصرى ، ولكنها كانت فى جملتها حلولا غير ذاتية ، لأن معظمها نبع من فكر المؤسسات الدولية ، وبصفة خاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، باعتبارها الهيئتين العالميتين المهيمنتين على سلامة المسار الاقتصادى الدولى، وتمشى الدول الأعضاء مع معطيات نظام المدفوعات الدولى والنقد الدولى ، والاعتماد المتبادل ، والتعاون الاقتصادى العالمى ، وسلامة الاقتصاديات الداخلية للدول الأعضاء .. أى أن رؤيتنا الذاتية لم تكن ظاهرة ١٠٠٪ كاستراتيجية للتنمية ، وسياسة اقتصادية للتعامل مع المشكلات .

وهذا يقودنا إلى حالة من الإحباط .. فكيف أختار نمط التنمية الملائم ؟ وكيف أختار استراتيجية للتنمية ؟ وكيف أحل مشكلاتى برؤية مصرية خالصة ، تتفق مع ماتريده المنظمات العالمية ، دون وصاية أو تشتيت للجهد ، وإبعاد عن أهداف التنمية بواقعية .

فالمنظمات الدولية لاتفرض آراءها إلا على الكيانات الضعيفة ، بدليل أن النمور الآسيوية واليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا ، اتبعت جميعها

استراتيجيات للتنمية غير متماثلة ، رغم تشابه ظروفها ، وتقاربها الجغرافى والتاريخى ، وتشابه بيئاتها وخلفياتها الاقتصادية .. اليابان مثلا تبنت استراتيجية تعتمد على التصدير .. كوريا اعتمدت على استراتيجية تنمية الصادرات مع تطعيمها بالإحلال محل الواردات .. هونج كونج اعتمدت علي التصدير .. الصين اعتمدت على الإحلال محل الواردات ، والاكتفاء الذاتى ، ونمط تصديرى فى آن واحد .

أى أنه لا إرغام على قبول سياسة أو استراتيجية معينة ، المهم هو : **أين أنت فى معترك التنمية الدولية وأين إرادتك الذاتية ؟** .. وهنا أعود إلى سؤالك الأساسى وهو : هل أغوص فى الإصلاح وأنسى المشكلة الأساسية وهى التنمية ؟ أم لابد من اختيار حل مصري مائة فى المائة ، وهو ما ننادى به من ضرورة قيام استراتيجية مصرية للتنمية ، تقوم على الإنتاج للتصدير ، والإحلال التدريجى محل الواردات جنبا إلى جنب .

والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصرية ، مهيأة تماماً لتبنى استراتيجية إنمائية تقوم على التصدير والإحلال التدريجى محل الواردات ، فى إطار من الاتفاق مع معطيات الظروف الاقتصادية الدولية ، وبصفة خاصة فى مجال التجارة الدولية ، التى أصبحت تحكمها اتفاقية الجات ١٩٩٤ وهيمنة منظمة التجارة العالمية ، إلى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، على مجريات التجارة والتعاون الاقتصادى الدولى ، فى مجالات النقد والاستثمار والائتمان والتعاون الدولى .

ويكفى أن تتحد الإرادة السياسية والاقتصادية ، فى تحديد أهداف التنمية، واختيار استراتيجيتها ، حتى يمكن إعداد السياسات التفصيلية ، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية .

وهنا : فإننى أتفق تماما مع الآراء التى تنادى بالخروج من قبو الأزمة المظلم، إلى متنفس رحب واسع ، يقودنا إلى عالم التنمية ، وحل المشكلات التى تواجهنا ، على مدى زمنى واسع ، بأهداف طموحة تتناسب وقدراتنا الحقيقية ، والعمل على تهيئة البيئة بكافة الظروف والمعطيات ، لتحقيق خطط التنمية ، التى يجب إعدادها قطاعياً وحتى مستوى المشروع ، لتعطى فى البداية والنهاية رؤية قومية مبدعة .

وهنا لاينبغى أن تخيفنا أحلامنا ، مادامت قدراتنا على تحقيقها والذود عنها ، قائمة مستمرة بأسلوب عملى وواقعى .

وننادى جميعا بالخروج إلى معترك النمو بإرادة شعبية ، ومصارحة بأهمية الانطلاق من الداخل إلى الخارج ، ومن الخارج إلى الداخل ، بانسيابية وإرادة حديدية ، تقوم على حشد كل إمكانياتنا لتحقيق هدف أبعد وهو التنمية المستمرة ، ورفع مستوى معيشة الإنسان المصرى إلى مصاف أعلى ، وإلى مستويات لها احترامها وواقعيتها .

وفى النهاية : نحن حقيقة بحاجة إلى انتهاج رؤية جذرية ، ونمط محدد للتنمية ، يغذيه فكر مستمر ، ورؤية ثاقبة لما يجب أن تكون عليه مستقبلا ، وينبغى ألا يكون هناك خلط بين نمط التنمية الذي نختاره ، وبين نظام السوق أو الحافز الفردى الذى اخترناه ، كأساس للنظام الاقتصادى فهو آلية للعمل، أما نمط التنمية فهو : أسلوب للفكر ، ونهج لتعبئة الموارد ، واختيار لأسلوب التنمية ، والانطلاق لآفاق الدول المتقدمة ، والخروج من إسار التخلف ومشكلاته .

<u>سؤال :</u> كيف تتحقق الاستفادة المثلى للاقتصاد المصرى فى ظل النظام العالمى الجديد ؟ وكيف يمكن إدارة الاقتصاد المصرى ، وعلاقته بكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والقوى الكبرى ، على أساس من تعميق الاحترام المتبادل ، وتحقيق الصالح المشترك ، بموضوعية واتزان ؟

<u>الجواب :</u> لعله من الأسباب التى تدعو إلى التفاؤل : هو نجاح مصر فى الوفاء بالتزاماتها المرحلية ، فى إطار إجراءات الإصلاح الاقتصادى والمالى ، الذى تم الاتفاق على جوانبه مؤخرا ، بين الحكومة المصرية وكلا من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .. وهذا التفاؤل ليس وليد المصادفة البحتة ، بل إنه نتيجة فكر ، والتزام مشترك بالمصالح الحيوية للاقتصاد المصرى ، فى سعيه للتخلص من مشكلات الماضى ومقابلة التزاماته.. وبداهة : لابد من الاتفاق على أن علاقة الاقتصاد المصرى بالمنظومة العالمية ، ليست محل جدل أو نقاش حول كفاءتها ، فالثقل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لمصر ، يضعها فى مصاف الدول ذات الأهمية الكبرى ، للمصالح الاستراتيجية العالمية ، فى إطار النظام العالمى الجديد ، الذى يسمى الآن بالكونية أو الـ Globalization والذى تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، علي أساس أنها القطب الوحيد ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وتوقف الحرب الباردة ، وتفكك سائر مؤسسات المعسكر الاشتراكى ، واتجاهها هى الأخرى إلى مظلة التحرير الاقتصادى ، والاقتصاد الليبرالى .

ولاشك أن هناك اتفاقا عالميا من سائر بلدان العالم ، علي الاتجاه إلى الليبرالية ، كأساس للنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدانها ، ولم يعد هناك ما يثير العداء أو عدم التفهم بين بلدان العالم المختلفة ورموز النظام الاقتصادى العالمى ، ممثلة فى البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، باستثناء دول قليلة فى العالم ، لازالت تقف مترددة بين النظامين الشمولى

والليبرالى ، فى موقف أراه مؤقتا ، وفى سبيله إلى حل يتمشى والمصالح المشتركة لهذه البلدان ، إذا ما ترسخ فى الوجدان العالمى : التزام القوى الكبري بمساعدة العالم الثالث على أساس واقعى .

ونتساءل عن الإيجابيات التى تحققت فى علاقة مصر وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .. فنجدها على الوجه التالى :

أولاً - تم ترسيخ الفهم المشترك لدى مصر ، والمؤسستين الدوليتين الكبيرتين ، بأن أساس التعاون هو : الاقتناع المشترك ببرامج مقبولة وواقعية، لحل المشكلات بين الجانبين ، بعد نقاش وحوارات طويلة .

ثانياً - إن مصر بثقلها الحضارى ليست مثقلة بالمشكلات ، التى تستثير الفكر والتكنيك الغربى ، فى توصيف الأداء الاقتصادى ، وبصفة خاصة فى مجالات المديونية الخارجية وضبط التضخم ، وكفاءة السياسة المالية ، وأداء النظام المالى والضريبى ، وكفاءة نظام التجارة الخارجية ، وإدارة سياسة النقد الأجنبى ، وضبط أسعار الصرف والميزان التجارى ، ونمو الناتج المحلى الإجمالى وتوزيعاته القطاعى المختلفة ، وكفاءة الجهاز الإنتاجى القومى فى القطاعات والأنشطة المختلفة ، والنظام السعرى والانتقال إلى الحرية ، وتعميق الأداء على أساس الحافز الفردى في نظام السوق والعلاقات بين الأجور والأسعار ، وبحث المؤشرات الاقتصادية الحاكمة للأداء الاقتصادى .

وقد كانت الإدارة المصرية تتجنب المصادمة ، وتفكر بأسلوب الصداقة Friendly وليس المعاداة ، وهذا أساس استراتيجى لإنجاح العلاقة مع المؤسستين الماليتين المعروفتين .. وقد نجحت مصر فى مجالات عديدة أهمها : تخفيف المديونية الخارجية ، وخفض تأثيراتها على ميزان المدفوعات ، وذهبنا إلى نادى باريس ، وتم التنازل عن نصف الديون الحكومية الخارجية على شرائح ثلاث ، لم يتبق منها إلا الشريحة الثالثة ، وقدرها ٤ر٢ مليار دولار.. وتمت إعادة جدولة الديون الخارجية ، كذلك تم إصلاح النظام المصرفى، وضبط

سعر الفائدة ، وإلغاء السقوف الائتمانية ، وتقوية دور البنك المركزى .. كذلك تحسن الأداء المالى ، وانخفض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى ٢٫٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، فى العام المالى ١٩٩٤/٩٣.. وازداد الاعتماد على موارد نقدية حقيقية ، فى تمويل عجز الموازنة العامة ، نتيجة زيادة إصدار أذون الخزانة ، التي بلغت ٣٥ مليار جنيه فى نفس العام .. كذلك زادت حصيلة العملات الأجنبية ، من إيرادات قناة السويس ، والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والصادرات ، بنسب ملموسة .. وتحول ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض ، مما أدى إلى وجود احتياطيات نقدية ، تربو على ١٧ بليون دولار .. كما أن الحكومة تقوم منذ فترة غير قصيرة ، بإعداد سياسات عملية لوضع الخصخصة ، وتوسيع قاعدة الملكية ، موضع التنفيذ العملي ، ومحاولة النزول ببرنامج واقعى ، لطرح جانب من أسهم شركات قطاع الأعمال العام ، الناجحة والمتوازنة ماليا ، إلى السوق .. كما تم تمليك حصة مناسبة إلى اتحادات العاملين بالشركات ذاتها ، وفى وقت لاحق ، سوف تصدر سندات ، تطرح على البنوك والجمهور ، لتغطية مديونيات بعض آخر من الشركات ، المتوافقة مع سبل إصلاحها ماليا ، بغرض امتصاص فائض السيولة ، وسداد مديونيات البنوك لدى هذه الشركات، وتصويب هياكلها المالية .

ثالثاً – إن منطق المفاوضة مع صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، أثبت مقولة : إن احترام المصداقية السياسية والاقتصادية ، والتي تؤكدها صدق الأرقام والمستندات الواقعية ، لكل منها مصداقيته .

ولقد أثبتت التجربة : أن صبر ودأب وجهد الشعب المصرى ، وتحمله لمصاعب الإصلاح المالى والاقتصادى ، هى البطل الحقيقى لإدارة علاقات ناجحة متوازنة ، مع المؤسستين الدوليتين .

رابعاً – إن الأصل فى التفاوض مع النظام العالمى الجديد هو أننا جزء منه وعلى الغرب والقوى الكبرى أن تساندنا فى إجراءاتنا للتحول إلى النمط الجديد ، وتأكيد الحافز الفردى ونظام السوق ، كآلية رئيسية لنظامنا الاقتصادى والاجتماعى .

خامساً – إن هناك ظروفا إيجابية ساندت برنامج الإصلاح الاقتصادى ، مثل تزايد حصيلة النقد الأجنبى ، وتطور الصادرات وعلى رأسها البترول ، ونمو إيرادات قناة السويس ، وازدهار السياحة ، الأمر الذى يؤكد أن الإصلاح المالى والاقتصادى يعتمد على الخارج قبل الداخل ، وأن نجاحهم معنا يساعد على نجاح برنامج الإصلاح المالى والاقتصادى داخليا ، ويقوى من مركزنا التفاوضى ، ويهىء أرضية مناسبة للحوار والتفاعل ، بين عوامل الجذب والشد ، بين الخارج والداخل ، وكيف أن الاقتصاد برمته فى كفتيه الداخلية والخارجية ، إنما يتوازن فى إدارته وفق الرؤية الكلية الأعلى ، التى تحكم مساره ، وتتدبر كافة أوجه الأداء فى القطاعات المختلفة ، وأن إرادة التغيير والإيمان بسلامة المسار وصدق التوجه ، هي أساس النجاح فى إجراء تفاوض مرضى من كافة الوجوه ، وغير مخيب للرجاء ، أو يميل إلى القنوط وقصر الجهد والنفس فى إدارة الحوار .

سادساً – إن حكمة القيادة السياسية للرئيس حسنى مبارك ، فى مراحل التفاوض المختلفة ، أظهرت أهمية الصبر والموضوعية ، والتجرد فى اختيار البدائل الواقعية والتدريجية التي تناسب شعبنا وظروفه ، فى كافة مراحل الإصلاح .

سابعاً – إن شهادة البنك والصندوق على سلامة الاقتصاد المصرى ، والإشادة بنتائج سياسة الإصلاح المالى والاقتصادى ، هى نقطة تحول فى العلاقة بين مصر والمؤسستين الدوليتين ، وتبرز أهمية التعاون الثنائي فى

التغلب على عقبات الإصلاح ، وتؤكد كفاءة الطاقم الفنى الذى يجرى المفاوضات ، على بينة من التأييد والمؤازرة من المؤسسات الشعبية والدستورية، التي أساسها المكاشفة والمصارحة مع الجماهير ، والتى تؤكد أنه لافصل بين السياسة والاقتصاد فى كافة مناحى النشاط .

ثامناً - إن التعاون مع البنك والصندوق ليس تعاوناً تكنيكيا بحتا ، يتناول الأرقام والمؤشرات والإحصاءات ، فى مجالات الاقتصاد المختلفة ، بل هو احتكاك بين إرادات مختلفة ، وثقافات متعددة ، تتفاعل معا من أجل الصالح المشترك ، الذى تؤكده عجلة سير المباحثات ، ومدى قوة كل طرف ، وسلامة حججه وأسانيده ، وقدرته على الإقناع .

وسوف يسجل التاريخ للمفاوض المصرى : مدى حرصه على مصالح البلاد وقدرته على النفاذ إلى الخارج ، وتأكيد الهوية الوطنية ، والحكمة فى عدم اتخاذ قرارات لايتحملها البعد الاجتماعى للشعب ، وثبت نجاحها تماما .

تاسعاً - يؤكد درس المفاوضات مع البنك والصندوق : أن العمل المشترك ، والعضوية الفعالة لمصر فى كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، تبين أن لمصر مكانة كبيرة فى العالم ، والعالم النامى على وجه الخصوص ، وأنه من الممكن تلافى أى أوجه للقصور ، فى أداء العلاقات الثنائية ، فى سبيل الاستمرار فى برنامج الإصلاح والوصول إلى مرتبة النضج الاقتصادى ، والمقدرة الذاتية للاقتصاد المصرى ، كمرحلة مأمولة فى علاقة مصر بالبنك والصندوق .

عاشراً - إن السؤال الأساسى حول مستقبل علاقة مصر بالبنك والصندوق هو : **كيف يمكن توقى مخاطر عدم الفهم أو التعنت ، أو عدم التكيف مع المصالح الذاتية للاقتصاد المصرى ؟**

إن الإجابة التي تطرح : تؤكد أنه لاسبيل إلى الحكم على المستقبل ، لأن العالم تتغير ثوابته ، ويعاد تنظيمه ، وتدور الدوائر بين ليلة وضحاها .. ومن هنا فإن التكهن بمستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ، لايمكن بناؤه على أساس من مراحل التفاوض بين مصر والصندوق ، ونجاح الأداء الاقتصادى المصرى خلالها . بل لابد من ترسيخ المقدرة الذاتية للاقتصاد المصرى ، واتباع سياسات اقتصادية تتسم بالعمق والاستمرارية للحفاظ على معدلات عالية للنمو الاقتصادى ، وتزايد حصيلة النقد الأجنبى ، والسعى لاستقرار ميزان المدفوعات ، وتدعيم احتياطي البنك المركزى ، الذى تحقق خلال السنوات الأخيرة .. وفوق كل ذلك : العمل على زيادة الكفاية الإنتاجية وزيادة النمو، والعمل على تقليل العادم إلى أقل قدر ممكن ، وتماسك البنيان الاقتصادى والترتيب القطاعى ، حسب أولويات محددة للنمو ، والأخذ باستراتيجية ثابتة للتنمية الاقتصادية ، والقضاء تدريجيا على مشاكل البطالة والتضخم، وانخفاض الدخول والسعى لتكثيف التطور التكنولوجى ، وجلب وتطويع التكنولوجيا ، وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية ، وتدعيم مسار الاقتصاد المصرى نحو العالمية ، وانتهاج نمط تنموى يعتمد على التصدير، مع إحلال الواردات تدريجيا ، والتفاعل بكفاءة مع إجراءات وسياسات اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، وتوقعات الانفراج فى الحواجز الجمركية والكمية ، وأثرها فى تطوير المنتج المحلى ، وكفاءة التجارة الخارجية .

ويجب الحذر فى الاعتماد على أن لنا وضعا مميزا ، أو ما شابه ذلك ، حيث لابد من الاستعداد الدائم لجولات وحوارات طويلة ، حول ذات الموضوعات ، وبنفس الحماس القديم .

يبقى سؤال على جانب كبير من الأهمية ، ألا وهو : **ما هى الدروس المستفادة من علاقات مصر بالصندوق ، وبنك الإنشاء والتعمير ، فى مجال إدارة المصالح ، مع القوى الدولية والدول الكبرى ؟**

وفى حقيقة الأمر : إن أهم الدروس المستفادة ، من رحلة المفاوضات والحوار، تتجه إلى ما يلى :

أ - ضرورة توافر قاعدة صلبة ، من البيانات والإحصاءات والتوقعات والمؤشرات ، التى تغطى كافة جوانب الاقتصاد المصرى ، وعلاقاته القطاعية ، ومع العالم الخارجى .

ب - أهمية التدريب على أساليب الحوار والتفاعل مع المفاوضين الخارجيين ، وأهمية خلق جيل واع من المفاوضين المحليين .

ج - عدم الفصل بين السياسة والاقتصاد ، محليا وخارجيا .

د - ضرورة تقوية الاقتصاد المصرى بصفة مستمرة ، ووضع ذلك كهدف استراتيجى دائم .

هـ - الربط الاستراتيجى بين منجزات مصر فى حقل السياسة الخارجية ، والدور العسكرى المصرى واستراتيجية الأمن المصرى ، وقدرته على الصمود والمواجهة كأساس للتعامل الخارجى ، وإعطاء الصلاحيات للمفاوض الاقتصادى سلبا أو إيجابا .

و - إن نجاح التنمية المصرية على كافة الأبعاد ، هي أساس النجاح فى التعامل مع الخارج ، وفق رؤى استراتيجية تعظم من الدور المصرى ، وتقويه داخليا وخارجياً .

ز - إن التحالف مع أمريكا ينبغى أن تكون له مكاسبه على الساحة الاقتصادية والسياسية ، فما معنى حليف استراتيجى ؟ وما معنى توحد المصالح والرؤى الاستراتيجية ؟ إذا لم تصب فى عوائد جديدة ، تعود على الاقتصاد المصرى ، وتظهر مدى العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

كـذلك فـمن المهم أن نلاحظ : أن الاحتـرام المتبـادل هو أساس العـلاقات الناجحة بين الحلفاء ، كما أن الحرص على سلامة الاقتصاد ، والسعى لتقديم العون الاقتصادى والمالى والعسكرى ، تؤكد مصداقيـة العلاقة الوطيدة ، وهو ما يجب أن تظهره العلاقـات المصرية الأمريكيـة، والتى يجب أن تتـبلور فى برنامج للمساعدات الأمريكيـة لمصر على أسس متينة ، وهدف استـراتيـجى واضح المعالم ، المصالح يخدم المصالح الاقتـصادية المشتـركة ، وتعـاظم الدور المحورى الهام الذي تلعبه مصر ، فى إقرار السـلام العادل فى منطقة الشرق الأوسط ، كطرف فعال ومؤثر وديناميكى فى المنطقة .

وهناك ناحية هامة يجب أن ندرسها تكتيكيا وهى : دراسة دور صندوق النقد الدولى ، على ضوء التجربة السابقة ، وأهمية إعادة النظر فى سياساته وأسلوبه ، خاصة بعد ماحدث فى أمريكا اللاتينية وبخاصة المكسيك ، وقد طالب رئيس وزراء إيطاليا ، الذى كان يعمل بالصندوق ، بضرورة إعادة النظر فى سـيـاسـة الصندوق ، لأنهـا أصبـحت لاتلائم الوضع الراهن ، كـمـا أن اشتـراطات الصندوق الخاصـة بتـخفـيض العمـلات ، وغـيرها من الإجراءات المعروفة ، وتطبيـقهـا على كل الدول ، لم تعد هي الوسيلة الناجحة .. وهذا الموضوع يحتـاج أن يثـار على مستوى دول العـالم الثـالث ، وضـرورة دراسة توصيات واقتراحات تلائمها . والوقت الحالى هو أنسب الأوقات لإثارة هذا الموضوع ، الذي يعرض نفسه على الظروف الدولية الراهنة .

الفصل الثانى

اتفاقية الجات ١٩٩٤

والحاجة إلى نموذج عملى وواقعى للتعامل معها

إن مواجهة التحديات التى خلقتها اتفاقية الجات ، تفرض على الجميع دراسة تلك الاتفاقية بتأنى وعمق ، للاستعداد لتجاوز آثارها التى ستؤثر حتما على مستقبل التجارة فى الدول النامية .

ونسجل هنا الحوار الصحفى الذى أجراه الصحفيون مع خبير الاقتصاد العالمى ، أستاذنا الفاضل د. حسن عباس زكى، لنحدد ملامح خطواتنا الاقتصادية حتى لا تتباعد كثيرا عن وقع الخطوات العالمية فنضيع فى خضم المصالح المادية والتكتلات القوية .

سؤال : ينقسم الاقتصاديون إلى تيارين فى مجال النظر إلى اتفاقية الجات ١٩٩٤ وآثارها على الاقتصاد المصرى .. فنجد تياراً ينادى بالحذر والاحتراس فى التعامل مع الجات .. وتياراً آخر ينادى بأنه لاخشية فى التعامل مع الجات ١٩٩٤ وينبغى الاستفادة منها ، وتحقيق أقصى المنافع للاقتصاد المصرى .

ففى أى معسكر تتجه أفكاركم وآراؤكم فى مسألة الجات ١٩٩٤ ؟

الجواب : أثار صدور الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات ١٩٩٤) ردود فعل واسعة وعلى كافة المستويات ، فرغم الانفراجة الكبيرة فى إزالة الحواجز الجمركية ، والقيود الكمية والإجرائية ، على حركة التجارة بين دول العالم ، إلا أنه ألقى ببعض الظلال على الجانب الآخر .. فمن المؤكد أن عام ١٩٩٤ ومابعدها ، سوف يشهد انطلاقة كبيرة فى مجال تحرير التجارة الدولية ، وتحقيق قدر أكبر من الانسيابية والتوازن فى جودة المنتج ، وتحقيق مستوى مجزى للأسعار ، والحماية من الإغراق ، والبحث عن سبل جديدة لتنشيط حركة الواردات والصادرات بين الدول .

ولكن نقطة الضعف الظاهرة فى بنود اتفاقية الجات ١٩٩٤ تنصرف إلى اقتصاديات الدول النامية ، ومدى مقدرتها على التكيف مع النظام الجديد ، لتحرير التجارة الدولية ، وعدم القدرة على المنافسة أو كسر الاحتكارات والدخول إلى أسواق جديدة ، والحفاظ على أسعار حاصلاتها الأولية فى السوق الدولية .

وقد يبدو أن اتفاقية الجات ١٩٩٤ تحمى حرية التجارة ، وتحافظ على مصداقية أطراف التبادل الدولى ، وموقف الدول الغنية من مجريات التبادل الدولى ، وسيولة وانسيابية التعامل ، على أسس تحمى نظام التجارة الدولى.

وعلى وجه العموم : فإن المتتبع لاتفاقية الجات ١٩٩٤ يرى أنها قد أحاطت نظام التجارة والمدفوعات الدولى والتعريفة الجمركية ، بسياج عالى لايمكن القفز من فوقه ، إلا إلى الحرية ، وتدعيم انتقالات السلع والخدمات والأفراد بين الدول ، دون قيود مانعة تؤثر على حرية التجارة .

ونقف أمام ملامح الاتفاقية لنرى أنها تحقق خمسة شروط أساسية وجوهرية تحدد الطبيعة الإجرائية لمسار حركة التجارة الدولية وموقف الدول الأعضاء منها :

أولاً - الحفاظ على كيان متماسك لنظام التجارة الدولى ، وعدم كسر القواعد المنظمة للمزايا النسبية التى تتمتع بها صادرات وواردات الدول المختلفة من السلع والبضائع .

ثانياً - حماية نظام التعريفة من أى افتئات من جانب السلطات المحلية ، لعرقلة انسياب التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء ، والحفاظ على هيكل عام للتعريفة الجمركية فى اتجاه التحرير ، وعدم العرقلة لأى جهود نحو مسايرة الاتجاه العام الدولى ، لتحرير التجارة بمعدلات أكبر ، لصالح قضية التنمية المشتركة بين شعوب العالم قاطبة .

ثالثاً - أن هناك تداخلاً واضحاً بين الإجراءات المنظمة لحرية التجارة ، وتنظيمها بغية الحفاظ على مكاسب الدول الأعضاء ، حيث تحددت حصص للدول والسلع ، والقيود الجمركية التى يخشى منها على حرية التجارة ، ونظام المنافسة الدولية ، وتحقيق الهدف الأسمى لتحرير التجارة الدولية وهو رفاهة المنتجين والمستهلكين على حد سواء .

رابعاً - أن هناك هامشا كبيرا ومفتوحا للحركة أمام الدول الأعضاء ، للتكيف والتوائم مع نصوص اتفاقية الجات ١٩٩٤ التي أعطت المزيد من الحوافز للمصدرين والمستوردين ، لزيادة أنشطتهم لخدمة التجارة الدولية ، علي أسس مستقرة من احترام المصالح ، والمنافع متعددة الأطراف .

خامساً - أن سلطة الجات أصبحت أكثر قوة ، فى إلزام الدول على احترام التعهدات الدولية للأعضاء بتحرير التجارة ، وتقنين التعريفة الجمركية الملائمة لهدف تنشيط سبل التبادل الدولى ، وأن التعاون والتفاهم الدولى ، هو أساس حل المنازعات وتسويتها ، لخدمة الهدف الأسمى وهو تحرير التجارة الدولية .

وعليه : فإنه من المتوقع أن يشهد عام ١٩٩٤ والأعوام القادمة مدا ملحوظا ، فى حركة التجارة الدولية بين الدول المنتجة والمستهلكة .. وإن كانت السمة الغالبة : ستكون فى اتجاه تزايد التنافس الدولى فى أسواق السلع المختلفة ، ووضوح أساليب المعايشة بين الاقتصاديات فى البلدان النامية ، للولوج إلى داخل نسيج العلاقات المتشابكة ، لنظام التعامل الدولى فى السلع والخدمات .

وهناك عدة محاذير أمام بلدان العالم الثالث بصدد التعامل مع اتفاقية الجات ١٩٩٤ :

١) إن القدرة على التملص من إلزامية الاتفاقية أمر مشكوك فى نجاحه ، والخروج إلى عالم أو تركيبة هامشية فى الظل لاتنسجم والتركيبة العامة للنظام الدولى .. ومن ثم فعلى الدول النامية اتباع أساليب مبتكرة ، ورؤى لها احترامها فى التعامل ، مع منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية ، على أساس اتفاقية الجات ١٩٩٤ .

٢) إن خطر الإغراق وضرورة حماية الصناعة المحلية فى البلدان النامية ، تعد من الأمور ذات الأهمية ، والتى أفردت لها الاتفاقية أبوابا عديدة لتنظيمها وحماية أطراف المتعاملين فيها ، كأساس لحماية نظام التجارة الدولى من الانهيار ، وتنظيم المنافسة الدولية . وبالتالى فإن خطر الإغراق يعد ركنا هاما فى تفكير الدول النامية ، الذى ينبغى أخذه فى الحسبان ، وتدارك أبعاده من كافة الوجوه .

٣) إن قضية التنمية في ظل الحرية هى الأساس وهى السمة الغالبة فى الفترة القادمة ، ومن ثم فإن أى تقييد لحرية التجارة ، سوف يؤدى إلى مزيد من العواقب ، على الأطراف غير المتعاونة ، وغير المتجاوبة مع نظام الحرية الاقتصادية .

٤) إن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لن تكون مجدية ، إلا فى إطار التعاون الدولى ، والانسجام مع معطيات المد الكبير للتعامل على أساس الاتفاقية ، وبما يدعم الحرية ويقلص من الاتجاهات الحمائية ، التى قد تصدر من أعضاء الاتفاقية من هنا أو هناك .. ولابد من التنسيق بين التكتلات الاقتصادية والإقليمية ، والعمل العام المشترك ، على مستوى التحرير الكلى للتجارة الدولية .

٥) إن قوة وفاعلية السلطات المحلية فى إعادة توجيه حركة التجارة ، لن تتأتى إلا بالتماسك والتعاون الدولى ، على أرضية مشتركة من التفاهم وتبادل المصالح ، وحماية النظام العام للتجارة الدولية ، وبما يحقق مجموع مصالح الدول الأعضاء .. وهو الأمر الذي يلقى بكامل الدفة ، فى يد حسن الإدارة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

والسؤال الذى يتبادر إلى الأذهان الآن هو : كيف يمكن الخروج بنموذج أو توليفة من السياسات والإجراءات تتعامل مع الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الجات ١٩٩٤ ؟؟

عموما فإن الاقتصاد المصرى بعد نجاحه فى مراحل التعامل المختلفة مع المؤسسات الدولية ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والخروج ببرنامج الإصلاح الاقتصادى على أسس متدرجة وعملية ، وبما لايؤثر على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد المصرى ، والنهوض بما اصطلح على تسميته ببرنامج الإصلاح الاقتصادى ، وبلوغ مرحلته الثانية دون

اهتزازات أو آثار جانبية لايمكن التعامل معها .. فإنه وبنفس الروح يمكن إدارة التعامل مع اتفاقية الجات ١٩٩٤ بآثارها الشاملة .

وقد نجحت الولايات المتحدة إلى حد بعيد فى التأثير على الدول الأوروبية، لتحصل على ما وصلت إليه فى هذه الاتفاقية ، خاصة بالتجارة فى الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية ، واتفاقية الاستثمار .. وتقاسمت الدول الكبرى المزايا ، ووزعت على بعضها البعض الشروط والأوضاع ، التى تكفل لها أن تحصل على حصة الأسد من التجارة العالمية .. كما أنها قضت على ماكانت تحصل عليه الدول النامية ، من مميزات وأفضليات فى التجارة ، كما أنها نجحت فى إدخال معايير دولية أكثر شدة ، تستهدف حماية الملكية الفردية ، دون اكتراث بحق الدول النامية فى التنمية، وحرمان شعوبها من الاستفادة من الاختراعات الحديثة ، إلا بعد دفع الثمن الباهظ الذى لاتقوى عليه . وبذلك أصبح نقل التكنولوجيا الضرورية للعالم النامى عبئا ثقيلا على الدول النامية .

ولقد تضمنت اتفاقية الجات عدة اتفاقيات فى منتهى الأهمية ، وهى جزء لايتجزأ منها ، والدولة الموقعة على الاتفاقية تعتبر أنها قبلت كل نصوص الاتفاقية ، ولامفر لها من إمكان الإفلات منها ، حتى ولو جزئيا .. فمثلا :

هناك اتفاقية الزراعة - واتفاقية الملابس والمنسوجات - واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة - واتفاقية التجارة المرتبطة بالاستثمار - واتفاقية التفتيش قبل الشحن - وقواعد المنشأ - وإجراءات فتح تراخيص الاستيراد - وإجراءات مكافحة الإغراق - واتفاقية الخدمات - واتفاقية حقوق الملكية واتفاقية المنازعات .

ويتعين علينا أن ندرس هذه الاتفاقية ، وأن نشكل بنوك فكر على مستوى عال ورفيع ، لدراسة كل اتفاقية على حدة وآثارها ، وكيفية مواجهة مابها من أمور ، سواء عن طريق الاستفادة من حقوقنا منها ، أو إعداد كياننا

الاقتصادى والتجارى ، ليرتفع إلى المستوى المطلوب . وليس أدل على ذلك : من اتفاقية الملابس الجاهزة ، التى هي مثار مفاوضات شاقة ، بين مصر والولايات المتحدة التى تعمل على خفض حصة مصر .

وعلينا أن ندرك بوعى أن العالم يحكمه اقتصاديا الآن ثلاث منظمات ، ذات أهمية كبيرة ، وتأثير أخطر وهي : البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولى ، وأضيف إليهما الآن المنظمة الجديدة للتجارة ، والتى أصبح من شأنها التطرق إلى المشاركة فى السياسات الوطنية للدول ، فى المجالات السابق الإشارة إليها ، بل وإدماجها تحت عنوان البيئة الدولية وغيرها من التعاريف .. فكما أن معيار حقوق الإنسان أصبح وسيلة للتدخل فى شئون كثير من الدول ، بل ووضع عقوبات ضدها ؛ فكذلك هناك من المعايير التجارية ، والخاصة بحقوق الملكية والخدمات وغيرها ، وسائل تكفل مثل هذا التدخل .

كل ذلك يدعونا إلى ضرورة أن نفهم بوعى عميق هذه الاتفاقية ، وكيفية التعامل معها ، حتى نستفيد منها إلى أقصى درجة كلما أمكن ذلك ، واتخاذ الإجراءات الداخلية التى تكفل لإنتاجنا وسلوكنا ، عدم الوقوع فى طائلة العقوبة ، أو الخروج من السوق العالمى ، والإضرار بتجارتنا الخارجية .

ويثور السؤال التالى : **ماهى الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الجات ١٩٩٤ على الاقتصاد المصرى وبصفة خاصة على برنامج الإصلاح الاقتصادى ومسار عملية التنمية ؟**

وبادئ ذى بدء : **فإنه يحسن البدء بالآثار الايجابية على مسار الاقتصاد المصري فى المرحلة القادمة .. حيث يمكن القول بما يلى :**

أ- إن اتفاقية الجات قد أعطت المصدرين المصريين مساحة كبيرة على خريطة المعاملات الدولية لإثبات جدارتهم وقدرتهم على المنافسة ، وبما سمحت به

الاتفاقية من حصص فى مختلف السلع الزراعية والمصنعة وشبه المصنعة ، حيث يمكن للمصدرين المصريين أن يتبوأوا مكانة لائقة ، حسب جودة السلع التى يصدرونها ، ومقدرتهم على خوض المنافسة الشريفة والعادلة مع المنتجات الأخرى فى الأسواق الخارجية .

ب - إن الجات تتفق وجوهر السياسة الاقتصادية المصرية الرامية إلى الإصلاح وتأكيد هوية الاقتصاد المصرى ، الذى يقوم على الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية ، ويقوم على زيادة القطاع الخاص للتنمية ، والتحول إلى القطاع الخاص وفق برنامج الإصلاح ، وفى المدى الزمنى المتفق عليه .. ومن ثم فإن الجات لاتشكل أى عائق أمام فلسفة النظام الاقتصادى المصرى ، بل إنها على العكس تعطيه دفعة لتأكيد حركة النشاط الاقتصادى ، فى السوقين الداخلى والخارجى .

ج - إن الجات تأتى منسجمة مع السياسة الاستيرادية المصرية ، التى تقوم على الحرية وتنظيمها هيكل للتعريفة الجمركية ، سوف يتماشى والقيود الواردة على الاتفاقية العامة للجات ، بشكل يعمل على تقليل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، وعدم زيادتها زيادات كبيرة ، تعوق حركة تحرير التجارة الخارجية الدولية .

د - إن اتفاقية الجات قد أعطت مصداقية للاتجاهات الرامية إلى الالتزام بالرأسمالية الفردية وريادة القطاع الخاص ، ومن هنا فإن الدعم الخارجى من المجتمع الدولى ، فى صورة المعاهدة أو الاتفاقية ، كإجماع دولى لإقرار نظام التجارة الدولية ، وهو ما يعطى الاقتصاد المصرى دفعة انتماء إلى المنظومة العالمية ، وعدم التخلف عنها .. أى بعبارة مختصرة: إن اتفاقية الجات تعضد الرأسمالية الجديدة فى مصر ، وتزكى صلاتها الداخلية والخارجية فى أنشطة الاستيراد أو التصدير ، لإشباع حاجات المستثمر والتاجر المصرى ، نتيجة الانتماء والتفاعل الخلاق .

هـ - إن جهود إصلاح ميزان المدفوعات المصرى سوف تكسب كثيراً من تحرير التجارة الخارجية ، لأن جو الحرية سوف يدعم انتقالات رؤوس الأموال والبضائع والأفراد ، من الخارج إلى الداخل ، ومن الداخل إلى الخارج ، بصورة سلسة ، ودون أى عقبات غير طبيعية أو قيود حكمية .. ومن ثم فإن عناصر ميزان المدفوعات ذات الحساسية لجو الحرية والتقييد ، وهى انتقالات رؤوس الأموال والسلع ، والهجرة المصرية إلى الخارج ، وبصفة خاصة لبلدان الخليج ، إلى جانب السياحة ، وقناة السويس كشريان ملاحى يخدم حركة التجارة العالمية .. كل هذه العناصر سوف تتأثر حتميا باتفاقية الجات ، وتعطى مؤشرا إيجابيا لتوقع تحسن ميزان المدفوعات المصرى ، نتيجة تحرير عناصر الإيرادات والمدفوعات ، واتجاهها نحو الفائض وتقليل العجز ، وهى بصفة خاصة صورة إيجابية إذا ما اتبعت السياسات الاقتصادية الحافزة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر ، وتنمية الصادرات بكفاءة وبصورة غير تقليدية أو روتينية .. وفى نفس الوقت تنمية الكشوف البترولية وحسن إدارة صادرات البترول ، وتحقيق أعلى الأسعار والعائدات منها ، كذلك الاهتمام بتهيئة السبل الرشيدة والحافزة لجذب أموال المصريين العاملين فى الخارج للاستثمار والتوظيف فى مصر، هذا بطبيعة الحال إلى جانب الاهتمام البناء وغير العفوى ، بتنمية نشاط السياحة على أسس مستحدثة ، وكذلك تطوير وتنمية مرفق قناة السويس ، ليكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات نمو التجارة العالمية فى الظروف المختلفة .

و - إن ظروف التحرير الواسع للتجارة الدولية ، سوف يضع المنتجين المحليين فى موقف المنافسة الشديدة ، أمام الجودة الفائقة والأسعار المناسبة ، وهو الأمر الذى سوف يدفع بالمنتجين إلى إدخال التكنولوجيا العالية ، وترشيد الإدارة وضبط الجودة وترشيد النفقات ، للوصول إلى مستوى مناسب من

الجودة والسعر .. وهو الأمر الذى سوف يثرى الحياة الاقتصادية المصرية ، ويدفع بالإنتاج إلى مستوى لائق من الجودة والسعر والذوق ، وهو الأمر الذى يدفع بالاقتصاد القومى إلى حالة الكفاءة .

أما الناحية الثانية : فإن هناك عددا من الآثار السلبية سوف تتولد عن أعمال اتفاقية الجات ١٩٩٤ وهي تتعلق بالآتي :

* صعوبة القدرة على السيطرة على حركة الواردات ، نتيجة ضعف المقدرة علي التحرك ارتفاعاً بشرائح الضريبة الجمركية على الواردات ، أو الاتجاه إلى أسلوب الحصص ، أو تقييد حركة الواردات كما ونوعا نتيجة تشدد اتفاقية الجات فى هذا الخصوص .

* صعوبة الانطلاق إلى أسواق جديدة ، نتيجة إلغاء نظام الحصص ، المفروض من قبل الجات على الصادرات للدول الأعضاء ، خلال عشر سنوات انتقالية .

* شدة المنافسة فى الأسواق الخارجية ، وسط كيانات منظمة وقادرة على التنافس ، وتحملها لكافة التبعات أمام هدف الاحتفاظ بالأسواق ، وكسب ثقة المستهلك فى الأسواق الخارجية فى السلع المختلفة .

* تزايد مخاطر الإغراق وسط مطاطية الإجراءات ، التى أفردتها الجات لمعالجة حالات الإغراق ، وحماية المنتجين المحليين من خطر الواردات بأسعار متدنية ، وازدياد متاهات الجدل والتحقيق فى شكاوى المتضررين من سياسة الإغراق ، التى قد تتبعها الدول والشركات الكبرى لاقتحام الأسواق المصرية حيث إجراءات البحث والتقصى فى هذه الحالات طويلة ومعقدة ، وتأخذ سنوات عديدة ، علاوة على عدم تنظيم سلطة منح العقوبات ، أو إعادة الأوضاع إلى سابقتها ، وتفشى الفوضى فى الأسواق المحلية ، على حساب استقرار أسعار المنتجات المحلية ، وقدرتها علي المنافسة الشريفة البناءة .

* مصاعب الحصول على الواردات الاستراتيجية المصرية كالقمح ، نتيجة إلغاء الدعم ، وتأثر الأسعار بالعرض والطلب ، ووقوف المستورد المصرى أمام أبواب مقيدة لتصدير القمح ، مما يرفع أسعاره ، علاوة على مصاعب التوريد وضعف آجال السداد ، نتيجة تزايد الطلب على القروض بصورة مذهلة وانخفاض الدعم ، وتحرير الأسعار .

* الارتفاع المتوقع لأسعار الشحن والنوالين ، نتيجة توقع نمو حجم التجارة الدولية ، مع ثبات أسطول الشحن الدولى والناقلات ، الأمر الذى سيرفع حتما من أسعارالنقل ، وبالتالى ارتفاع أسعار الواردات .

* مصاعب إدارة العجز فى ميزان المعاملات الجارية ، وميزان المدفوعات بوجه عام ، نتيجة خروجها عن قبضة الدولة ، وارتهانها بأصحاب الأرصدة من المستوردين أو العالم الخارجى بصورة كبيرة ، الأمر الذى يضعف من قدرة الدولة على السيطرة على إدارة التعامل الخارجى بصورة ملموسة .

ونعود إلي سؤالنا الأساسي عن النموذج الذي يتطلبه التعامل مع معطيات اتفاقية الجات ١٩٩٤ بشكل عملي وواقعي ودون حاجة إلى التوقف بالمطالبة والشكوى من إجحاف الاتفاقية أو عدم تمشي بنودها مع صالح الاقتصاد المصري وعدم مقدرته على التعامل مع بنودها بما يحقق الصالح الوطنى ؟ وعلى هذا فإننا نرى هذا النموذج يقوم على التالى :

(١) التدرج فى تطبيق اتفاقية الجات ١٩٩٤ وطلب مهلة انتقالية مناسبة للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات ، أسوة بما اتبع مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، حيث أنه فى هذه الفترة الانتقالية ، يمكن أن تتوحد الهياكل الانتاجية ، ونظم الاستيراد والتصدير ، ونظام المدفوعات والمتحصلات ، بشكل يضمن الاستقرار وتحقيق الفاعلية لاتفاقية الجات ، ويضمن سلامة أداء الاقتصاد المصرى ، على أساس

من الاستقرار ورعاية المصالح المتبادلة ، والتكافؤ والندية فى التعامل مع العالم الخارجى .

(٢) إنه من الممكن التعامل مع نظام الحصص ، التى أوردتها الاتفاقية للدول الأعضاء ، فى مجالات السلع المختلفة ، حيث يمكن الاستفادة من التعامل مع الدول التى لها حصص لم تستغل ، واستغلالها من الباطن مقابل عمولة أو هامش مقطوع من الحصة ، بشكل يضمن كفاءة التخصيص للحصص فى التجارة الخارجية ، ويزيد من كفاءة الصادرات المصرية ، والقدرة على زيادة الصادرات ، وتعميق التعاون الدولى فى مجال التجارة الخارجية ، علي أساس من تبادل المصالح والمنافع على المستوى الدولى .

(٣) تطوير هياكل الإنتاج المحلي فى الزراعة والصناعة ، بشكل يتمشى ونظام تخصيص الحصص فى التجارة الدولية ، على أساس اتفاقية الجات .. فعلى سبيل المثال : يمكن التوسع فى زراعة القمح وتحقيق الاكتفاء الذاتى منه ، بدلا من التخوف من زيادة أسعار القمح العالمية، ومصاعب الحصول على احتياجات مصر من القمح من السوق الخارجي.. وكذلك يمكن تطوير الهياكل الإنتاجية بزيادة كفاءة التخصص فى السلع التى تتمتع بها بمزايا نسبية ، كرخص السعر والجودة ، وتواجد مستهلك خارجى (مستورد) وتحقيق كفاءة فى التصدير فى إطار الاتفاقية .. وذلك بالتوسع فى انتاج هذه السلع ، وزيادة الاستثمارات فى مجال نشاطها ، وفى نفس الوقت التوسع فى الانتاج المحلى بغرض إشباع احتياجات السوق الداخلى ، على أساس من المزايا النسبية التى يتمتع بها المنتج المحلي ، والحفاظ على رخص أسعاره وجودته ، بشكل يقوى المنتج المحلى ، أمام المنافسة الأجنبية الشريفة .

(٤) تدعيم المناطق الحرة والتوسع فيها ، حيث أنها تخرج من نطاق الدولة ، وتتمتع بكامل الحرية في التصدير والاستيراد ، بعيدا عن مظلة اتفاقية الجات .. ويمكن من خلالها زيادة الصادرات وتنميتها دون قيود ، ومن الممكن زيادة المناطق الحرة فى مصر ، لتشمل أكبر قطاع ممكن لتحرير المنتجين ورجال الأعمال ، من قيود الصادرات للجات ، ولتكون معبراً بين الاقتصاد المحلى والاقتصاد العالمى ، بشكل يحقق مصالح المنتجين فى المناطق الحرة .

(٥) تنمية الشعور الوطنى العام بالاعتزاز بالسلع المصرية ، وتشجيع تصديرها للخارج ، والاستهلاك المحلى منها ، وإزكاء الشعور الوطنى، كعنصر رئيسى فى تشجيع الإنتاج والاستهلاك على المستوى القومى.. ويكفى أن نتذكر أنه فى غضون سنوات الاحتلال البريطانى لمصر ، ومحاولة تحرير الاقتصاد المصرى ، رغم تبعيته الكاملة للتاج البريطانى، استطاعت الصفوة الوطنية أن تنشئ بنك مصر وشركاته وتزكى الروح المصرية لاستخدام السلع المصرية ، وتشكل منها سياجا واقعيا لحماية الإنتاج الوطنى ودعمه بشكل عملى .

(٦) تنمية الرأسمالية المصرية ، وزيادة فاعلية القطاع الخاص فى التنمية المصرية ، وتقديم كافة أشكال الدعم للقطاع الخاص لارتياد أسواق جديدة ، وتشجيع التصدير وحمايته من مخاطر الإغراق من الشركات الكبرى ، وقيام سياج من الشعور بالمسئولية لحماية الرأسمالية المصرية، لأنها أساس الإنتاج والاستيراد والاستثمار والاستهلاك والتصدير ، لتتصدى بدورها للدور الوطنى المنوط بها لحماية الاقتصاد الوطنى .

(٧) انتهاج سياسات حافزة للاستثمار ، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وخلق الأطر المناسبة لاستثمار أموال المصريين العاملين فى الخارج فى مشروعات مصرية ، لدعم ميزان المدفوعات المصرى .

(٨) إزكاء روح التعاون الدولى على أسس مستقرة وعادلة ، بشكل يعمل علي تحقيق الإفادة المشتركة من حركة التجارة العالمية ، والتوسع فى بروتوكولات التعاون الثنائى بين مصر والعالم الخارجى ، كأساس لتنمية التعاون الدولى فى المجال الاقتصادى .

(٩) تنمية الصادرات المصرية على أسس غير تقليدية ، والأخذ بمبدأ هام فى إدارة النشاط التصديرى ، ألا وهو : الإدارة بمنطق القطاع الخاص ، وليس العمل الروتينى الحكومى ، والعمل على تذليل كافة عقبات التصدير ، ودعم التواجد الخارجى للسلع المصرية ، بالدعاية الكافية ، والتبصير بالأسواق المتاحة ، وكيفية الدخول إليها ، وخلق مزايا نسبية إضافية للصادرات المصرية ، فى مواجهة المنافسة الخارجية ، وتدعيم الجودة للسلع المصدرة ، وتقوية اتحادات المصدرين، لتكون معبرة بحق عن مطالب رجال التصدير ومشكلاتهم ، والتعاون الكامل بين الأجهزة العاملة فى حقل التصدير ، لخدمة الصادرات المصرية ، وتحقيق تواجدها المشرف فى السوق الخارجية .

(١٠) الإدارة الرشيدة للواردات المصرية .. وليس فى هذا المجال إشارة إلى الأخذ بنظام الحصص ، أو فرض رسوم جمركية إضافية عالية على الواردات من السلع المختلفة ، للحد من تزايد الواردات الذى يصاحب تحرير التجارة الخارجية .. ولكن يجب القول بأهمية التعاون بين الدولة ورجال الأعمال من المستوردين ورجال التسويق فى الداخل ، للاتفاق على حدود أدبية لعدم التوسع فى استيراد السلع الكمالية ، والسلع

التى لها مثيل ينتج محليا .. وفى واقع الأمر : فإن الإلتزام الأدبى سوف يكون أقوى من أى قوانين ، إذا ماكان المنطق وسعة الأفق والكياسة هى أساس عملية الإقناع للمستوردين على المستوى غير الرسمى والرسمى ، لاسيما وأنه ليس هناك فواصل كبيرة بين المستثمرين والمصدرين ورجال الأعمال فى مصر .

(١١) تنشيط الاستثمارات بصورة فعالة ، وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية اللازمة لعملية التحول إلى القطاع الخاص ، التى يعيشها الاقتصاد المصرى .. وفى هذا الصدد : فإنه من الضرورى تأكيد التعاون مع المجتمع الدولى من خلال اتفاقية الجات ، والتوسع فى الصناعات التصديرية ، وخلق قنوات للطلب على الصادرات المصرية ، وتشجيع رجال الأعمال على التوسع فى المشروعات المحلية أملا فى حل مشكلات البطالة ، وزيادة الإنتاج المحلى ، والإحلال محل الواردات ، ودعم التصدير .

(١٢) تدعيم أسطول النقل الجوى والبحرى ، لتقليل الأعباء على الصادرات والواردات المصرية ، نتيجة ارتفاع النوالين .. وفى هذا الخصوص : فلابد من تشجيع الشركات الأجنبية العاملة فى النقل البحرى ، على الدخول فى مجال الشحن البحرى ، وتقوية أسطول الناقلات المصرية .. وكذلك الحال بالنسبة لأسطول النقل الجوى ، الذى ينبغى أن يأخذ مكانه اللائق ، وسط الناقلين الجويين للسلع المصرية إلى الخارج .

(١٣) كذلك فمن الطبيعى والتلقائى : أن يكون هناك اتجاه معلوم إلى إحياء السوق العربية المشتركة ووضعها على الطريق العملى ، كمنفذ للعبور من قيود الجات ، ومخرج للتعاون العربى حيث اللاقيود .. وبطبيعة الحال فإنه من الضرورى ونحن نطرق باب السوق العربية المشتركة ، ألا

يكون بنفس الرتابة والروح التي ســادت فى الماضى ، بل لابد من استلهام روح العصر ، بمتغيراته وثوابته العديدة ، حيث الأمل معقود على قيام منطقة تجارة عربية حرة ، يتم من خلالها انتقال رؤوس الأموال والسلع والأفراد دون أى قيود ، رداً على التكتلات الاقتصادية الكبرى فى آسيا وأوروبا وأمريكا .

(١٤) إمكانية الاتفاق مع الدول التى لها حصص غير مستغلة فى التجارة الدولية ، أو لها فائض يمكن الاتفاق معها على تشغيله وإنتاجه فى مصر لحسابها ، من حصص تلك الدول ، وذلك باتفاقيات خاصة تنفذ الأمر من كل جوانبه .

وهكذا يتبين لنا : أن التعامل مع اتفاقية الجات ١٩٩٤ ليس تعاملا قانونيا بحتاً ، ذو بعد واحد ، وإنما ينبغى إدارته على أساس شمولى ، تجتمع فى طياته كافة الأدوات والسبل ، لتحقيق صالح الاقتصاد المصرى ، على أساس من المصالح المتبادلة ، والاجتهاد فى ارتياد المجالات الجديدة ، وفق ما يمليه الضمير الوطنى لمتخذى القرار ، لصالح رفاهة الشعب المصرى ، وحفز قدراته على البقاء ، وممارسة دوره على كافة المستويات .

وهكذا فإننى لست من المتشائمين ، الذين ينادون بالاحتراس والتخوف من التعامل مع الجات ، ولكن الرأى عندى هو : إنه يجب التعامل مع الجات على أساس عملى وموضوعى ، والتفكير المستمر لخلق نموذج عملى للتعامل مع الجات ، وتعظيم مكاسب الاقتصاد المصرى ، وعدم الانعزال عن التيارات العالمية التى تنادى بحرية التجارة ، وانسيابية تدفقها ، فيما بين دول العالم المختلفة .

والحذر الوحيد فى تعاملنا مع الجات : ينصرف إلى مخاوف الوقوع فى حالة من عدم القدرة على التفكير ، ومجاراة التيارات العالمية ، والتفاعل مع

نبض الاتفاقية وتفهمها ، والقدرة على التعامل معها بإيجابية وتطويع الهياكل الإنتاجية ، وإنشاء جهاز مصرى ينظم التعامل مع الجات ، على المستوى المحلى والقطاعات المختلفة والقطاع الخارجى ، بما يحقق أقصى فائدة للاقتصاد المصرى .. ويجب أن يكون تعاملنا مع الاتفاقية على أساس السلع وليس الحكومات ، وتكوين لجان تضم رجال الأعمال وذوى الخبرة فى السلع المختلفة ، من الغرف التجارية والصناعية ، وتتولى وضع الأسس المناسبة للتعامل مع الجات ، وبحث أساسيات التعريفة الجمركية المناسبة ، وسبل مقاومة احتمالات الإغراق السلعي ، ووضع الاستراتيجية المناسبة لفتح الأبواب أمام الواردات ، وتشجيع الصادرات المصرية إلى الأسواق الخارجية ، وفق منظومة الجات ، القائمة على فتح وتحرير الاقتصاديات العالمية ، وانسيابية التجارة الخارجية بين الدول ، دون أدنى عوائق .. وكذلك البحث فى المشكلات التى تجابه كل سلعة على حدة ، سواء من السلع المثيلة المستوردة ، أو كفاءة الإنتاج المحلى منها ، ووضع السبل الملائمة لانتهاج نظام إنتاجى محلى ، قائم على بحث المزايا النسبية التى تتمتع بها السلع المصرية ، أو السلع التي يحتاجها الاقتصاد المصرى من الخارج .

وفى هذا الصدد نوصى بالأخذ بالآتى :

أ - تعريفة جمركية مرنة ، تتجاوب مع متطلبات حماية الإنتاج المحلى من ناحية ، وكذلك مع متطلبات الالتزامات الناجمة عن توقيع اتفاقية الجات، بشكل يعظم من فرص تشجيع الإنتاج المحلى ، ويقلل من مخاطر التصادم أو الخلاف ، مع منظمة التجارة العالمية ، التي سوف تهيمن على مسار حركة السلع ، وتنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٤ .

ب - ضرورة مشاركة رجال الأعمال بيسر وفاعلية ، وترجيح كفة مشاركتهم ، لتوجيه الجهاز الحكومى على أساس : أن عصب التجارة هم رجال

الأعمال، وليس الحكومة أو الشركات شبه الحكومية ، العاملة فى قطاع التجارة الخارجية .. ونقترح فى هذا الخصوص : أن يتشكل مجلس للتجارة الخارجية ، يتكون من رجال الأعمال بصفة رئيسية ، وتشجيع تنظيمات رجال الأعمال ، حتى تأتى مشاركتهم بشكل فعال وخال من القيود أو الحساسيات .. ومن الضرورى التنسيق البروتوكولى ، بين أجهزة الدولة وتنظيمات رجال الأعمال ، التى تقوم على تأكيد صالح الاقتصاد القومى، وتغليب المصلحة القومية مع مصالح رجال الأعمال ، فى مواجهة تيارات المنافسة ، التي ستأتى حتما فى طيات تطبيقات سياسة التحرير، التي تقوم عليها الجات ١٩٩٤ .

ج - الأخذ بنظام أمثل للمعلومات والشفافية ، فيمايتعلق بالحفاظ على الأمن الاقتصادى المصرى ولاسيما فى مجال فتح الأسواق أمام المنافسة العالمية ، وضرورة الإعلام الكافى عن السياسات التجارية المصرية ، التى تقوم بها أجهزة الدولة مع الأجهزة غير الحكومية ، لتنظيم قطاع التجارة الخارجية على أسس رشيدة .. نراها تقوم على مبدأين رئيسيين هما :

أولاً - مبدأ الأفضلية للسلع المنتجة محلياً ، وحماية الإنتاج الوطنى بأساليب جديدة ومستحدثة ، وبما لايتعارض مع الجات .

ثانياً - مبدأ ضمان الانسيابية ، وتنظيم المنافسة الأجنبية ، للسلع والخدمات المنتجة محلياً ، بمعنى إعطاء الحماية الأدبية بنصوص والتزامات غير مكتوبة ، وبما لايتعارض مع واجب حماية الإنتاج الوطنى ، واحترام التزاماتنا فى ظل اتفاقية الجات ١٩٩٤ .

د - إعطاء تنظيمات رجال الأعمال وغرف الصناعة والتجارة دوراً هاماً ، فى مجال إبداء الرأى والنصح بالنسبة للسياسات التي تتخذها الحكومة ، فى سبيل إنجاح استفادة الاقتصاد المصرى من تيسيرات الجات ١٩٩٤ وتقليل

الآثار غير المواتية من إقرار الاتفاقية ، وبصفة خاصة فى مجال المنسوجات وإلغاء الدعم على السلع الزراعية ، وكذلك فى مجال الخدمات، وما يستتبعها من فتح النظم المالية والمصرفية وتجارة الخدمات ، أمام تيارات تحرير انتقالها ، والمخاطر المحتملة من قدوم الشركات العالمية الكبرى ، فى مجالات المقاولات والتأمين والمصارف والخدمات المالية . وذلك يعنى إعطاء رجال الأعمال وضعا متميزاً ، فى مجال التشاور المسبق لإقرار السياسات التجارية ، ومجابهة مشكلات تطبيق اتفاقية الجات ١٩٩٤ .

هـ - ضرورة تكوين جهاز كفء للتعامل مع اتفاقية الجات ١٩٩٤ ويتولى التنسيق بين أجهزة الوزارة المختلفة ، والأجهزة فى الوزارات الأخرى ، ذات الصلة بإعمال اتفاقية الجات ، فى النواحى العملية والتطبيقية .

و - الاهتمام بالاستفادة من نصوص الجات ، وتشجيعها لإقامة التنظيمات الإقليمية ، والكيانات التى تأخذ بالتحرير الاقتصادى ، وانسيابية التجارة الحرة على أساس إقليمى .. **وفى هذا الصدد فإنه يكون من الملائم الاهتمام بإقامة ما يلى :**

أولاً - مناطق حرة داخل الاقتصاد المصرى ، تتمتع بالحرية الكاملة ، وتعفى من كافة القيود الجمركية والكمية .

ثانياً - مناطق تجارة حرة عربية ، تتولاها الجامعة العربية بأجهزتها المختلفة ، والعمل على أسس عملية وموضوعية ، لتعظيم المصالح العربية المشتركة ، وتحقيق الاستفادة المشتركة من التعامل فى هذا المجال ، وخاصة التسهيلات المتاحة فى ظل اتفاقية الجات .

ثالثاً - الاهتمام بوضع السوق العربية المشتركة كهدف استراتيجى فى المدى البعيد ، والعمل تدريجيا ومرحليا لإحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة ، ووضع السبل والسياسات المناسبة لتحقيقها ، حيث أن السوق العربية أولى بالرعاية والأولوية .

وجدير بالنظر أن اتفاقية الجات ١٩٩٤ قد أخذت شكلا جديا ، من جانب القوى العالمية والدول الكبرى ، ولاينبغى أن نكون فى مستوى أقل من جدية أطراف التعامل الدولى ، ونقف مكتوفى الأيدى منتظرين الفعل ورد الفعل ، من القوى العالمية بأساليبها متعددة الأبعاد ، فى النفاذ إلى الأسواق ، وتطويع الأبنية الاقتصادية المحلية والعالمية ، من أجل إعلاء المصالح العليا للقوى الكبرى ، فى مجال التجارة العالمية .

وهو مايدعو إلى تبنى منهج عملى قوى فى التعامل مع الجات عمليا وواقعيا ، لنحقق ما ننشده من أقصى منفعة اقتصادية .

الفصل الثالث

تصورات حول بورسعيد المدينة الحرة

والانفتـــاح الاقتصــــادى

إن التكلم عن اتفاقية الجات يستتبع الكلام عن الانفتاح الاقتصادى والمناطق الحرة .. ولذلك دار حوار صحفى مع أستاذنا العالم د. حسن عباس زكى حول هذا الموضوع ، فأجاب إجابة شافية وافية ، لخبرته العميقة التى لا تضارع فى تلك الميادين ، علاوة على أنه من أبناء بورسعيد الذين يكنون لها كل الحب ، ويحتفظون لها بأغلى الذكريات .. لذلك جاءت كلماته مفعمة بالخبرة والحب والإخلاص فى تمازج رائع .

<u>سؤال :</u> تدور الحوارات بين المهتمين بتجربة المناطق الحرة ، وبصفة خاصة تجربة مدينة بورسعيد ، حول مدى إمكانية التواصل مع معطيات اتفاقية الجات ١٩٩٤ وأثرها على اقتصاديات المدينة الحرة .

<u>الجواب :</u> فى حقيقة الأمر : إن التعامل مع اتفاقية الجات ١٩٩٤ أو ما يسمى بجولة أوراجواى ، إنما ينصب حول فرضية أساسية ، وهى تحرير المعاملات الاقتصادية بين الدول ، والتحرر من القيود الجمركية النوعية والكمية ، والانطلاق إلى عالم تسوده الحرية بغير حواجز أو قيود .

وهذا الأمر يتفق تماما مع معطيات إنشاء المدن والمناطق الحرة ، بغير حاجة إلى طلب مهلة للتفاوض ، والتأقلم مع النظم الجديدة ، أو طلب استثناءات أو فترات سماح ، للتعامل مع النظام العالمى الجديد، علاوة على أن الموانئ هى أقرب إلى حركة الصادرات والواردات ، والتعامل مع مجريات التجارة الدولية ، ومن ثم فإن مدينة بورسعيد تمثل بيئة خصبة وممتازة ، للتوافق مع الجات بغير قيود أو تأجيل ، والحصول على ثمرات الاتفاقية فى جميع المجالات .

واستكمالا للحوار الذي يدور بين المهتمين بإحداث تنمية حقيقية وفعالة فى مدينة بورسعيد ، فإن هناك تصورا محددا يرى أن تنمية بورسيعد كمدينة حرة ، لا يتأتى بغير الاهتمام بالميناء كأساس وعصب للنشاط الاقتصادى فى المدينة ، لاسيما بعد توقيع اتفاقية الجات ١٩٩٤ التي بدأ سريانها اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ .

ولعل نجاح المدينة الحرة في التصور الجديد القادم إنما يقوم على الآتى :

* العمل على تكوين شركة دولية لإدارة المناطق الصناعية الحرة الجديدة ، جنوب بورسيعد وشرق التفريعة بمدينة بورفؤاد .

* استقطاب الشركات العالمية الكبرى للاستثمار فى بورسعيد ، من خلال قيام التجار والمستثمرين من أبناء المدينة ، فى منظومة الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال بالمدينة ، بجهد ملموس فى هذا الصدد .

* الاهتمام بالنشاط التجارى والاستيرادى بصورة معقولة ، جنبا إلى جنب مع أنشطة الاستثمار فى القطاعات الأخرى .

* إعطاء الاستثمار أولوية خاصة ، وتكوين قاعدة للصناعات الكيماوية والأدوية ، وصناعة السيارات ومستلزماتها ، والملابس الجاهزة ، والصناعات الهندسية الخفيفة ، وطائفة من الصناعات التى تتمشى وطبيعة الميناء .. على أن تقوم جميعها على أساس تصديرى فى المقام الأول .

* الارتباط بالسوق العربية ، وتشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى المدينة الحرة .

* الاهتمام بالسياحة والنشاط السياحى ، على أساس راقى فى مدينة بورسعيد .

* الاهتمام بصناعة التأمين وربطها بالمدينة الحرة على أسس مستحدثة ، تتجه إلى جذب الشركات العالمية للعمل بالمدينة .

* الارتباط بسيناء واقتصادياتها ، كخط خلفى لاقتصاد المدينة الحرة .

* العمل على إنشاء قاعدة لنمو الاستثمارات الجديدة ، تتمثل فى انتقاء رجال الأعمال المصريين ذوى الرؤية الدولية الاستثمارية ، وتنمية قدراتهم على اتخاذ القرار الاستثمارى الرشيد ، بالتعاون مع الحكومة المصرية وأجهزتها المختلفة .

* أهمية استرجاع تجربة المدينة الحرة منذ السبعينات ، واستخلاص دروسها المستفادة لتكون رصيداً للبداية الجديدة ، مع إنشاء المناطق الصناعية الجديدة بالمدينة .

* الاهتمام بميناء بورسعيد ، والعمل على زيادة طاقته وتطويره ، وإقامة الشركات الملاحية التي تناسب طاقة الميناء المخططة ، والعمل عل تشجيع إعادة نشاط إصلاح السفن وترميمها وبنائها ، والعمل على توسيع وتطوير الترسانة البحرية ، وتنمية الأعمال البحرية ، وإصلاح وتموين السفن ، والخدمات البحرية المتنوعة المصاحبة لنشاط الميناء .

فمدينة بورسعيد تمثل مكانة بارزة فى التعامل مع الجات ١٩٩٤ ، وتتهيأ لها كل سبل النجاح والخبرة العميقة لأبناء المدينة ، فى التعامل على أساس الحرية ، وحفز الاستثمارات ، والنفاذ إلى الأسواق العالمية ، والشفافية فى التعامل مع أنظمة التجارة الحرة على مستوى العالم ومؤسساته الكبرى .. ولن تحتاج بورسعيد إلى وقت طويل للتجاوب مع معطيات الجات ، فالبيئة مهيأة للتحرير الاقتصادى الكامل .

سؤال : ماهى خلاصة تجربة المدينة الحرة ، بعد عشرين سنة من صدور قانون إنشاء مدينة بورسعيد الحرة ؟

الجواب : واقع تجربة مدينة بورسعيد فى التحول إلى نظام متكامل للمدن الحرة ، يثير العديد من التساؤلات ، عبر موجات المد والجزر التى سادت التجربة .. فالمدينة قد انطلقت إلى طوفان استيرادى جامح ، أفادت منه التجارة الداخلية بين المحافظات ، وهدد الصناعة المصرية ، وأثار التنافس بين المنتجات المحلية ومثيلتها المستوردة .

وقد تكونت أموال يجب النظر إليها باهتمام فى زاوية مهمة ، وهى أهمية أن تدور أموال أبناء بورسعيد لخدمة المدينة الحرة ، والتحول إلى أنشطة صناعية وخدمية وتجارية متنوعة ، تشجع على إعادة تدوير رؤوس أموال المدينة لخدمة أبنائها .

وأعود إلي إجابة سؤالك وهي : إن أهم ملامح تجربة بورسعيد كمدينة حرة ، تدور حول ما يلي :

أولاً - إن الميناء هو عصب المدينة ومستقبلها الواعد .

ثانياً - إن رصيد تجربة المدينة الحرة تمثل فى قيام نشاط استيرادى وتجارى واسع ، استفادت منه الأغلبية الكبيرة من أبناء بورسعيد ، وازدهرت معه الحركة التجارية مع المحافظات المجاورة .

ثالثاً - إن التحول إلى الصناعة وقيام نشاط صناعى ، كان محدود الأثر فى تجربة مدينة بورسعيد .

رابعاً - إن بورسعيد سوف تفرز طبقة المنظمين القادرين على النهوض بالتجربة ، والخروج إلى النطاق الدولى .

خامساً - لم تجذب مدينة بورسعيد أنشطة لها وزن كبير فى إنعاش اقتصاديات المدينة ، بل بدا النشاط التجارى هو السمة الغالبة لنشاط المدينة الحرة ، وتحولت المدينة بكاملها إلى التعايش مع نمط التجارة الحرة ، كأساس للمعيشة وكسب الرزق يوما بيوم .

سادساً - اعتمدت المدينة الحرة على الدولة فى تدبير احتياجاتها من رأس المال الاجتماعى والبنية الأساسية ، ولم تنجح فى جذب موارد خارجية خاصة بها ، لإدارة النشاط الصناعى والتصديرى على أساس اقتصادى يقوم على حساب المنافع / النفقات ، وقدرة المدينة على إدارة نفسها بنفسها ، والتفاوض مع العالم الخارجي كشخصية اعتبارية مستقلة ، لها قدراتها وحدود صلاحياتها فى التعامل مع الاقتصاد العالمى .

سابعاً - لم تستفد التجربة من دروس الماضى ، وضرورة تنويع النشاط الاقتصادى للمدينة ، واعتمادها على عدة أنشطة ومحاور للحركة ، وخلق

الدخول بحيث تكون منظومة النشاط فى اتجاه البعد عن المخاطر وتنويعها ، والعمل على تجنب الهزات التى تتعلق بأى نشاط وحيد .

ثامناً - إن المدينة كانت تدار بأسلوب حكومى ، وليس بأسلوب رجل الأعمال ، الذى يعرف قدر المكسب والخسارة وقيمة الوقت ، وحدود وصلاحيات القرار المناسب فى الوقت المناسب ، فى خلفية من المعطيات الاقتصادية والسياسية المتعددة .

سؤال : يعانى المستثمرون ورجال الأعمال من وجود عقبات إدارية وروتينية أمام نشاطهم فى إطار المدينة الحرة ، فكيف يمكن العمل على حل هذه المشكلات برؤية استراتيجية عملية ؟

الجواب : رغم أن المستثمرين فى الغالب هم من القطاع الخاص ، إلا أنهم يقعون فريسة للقرارات الإدارية والحكومية المتضاربة ، وعدم الانسجام بين رؤية الدولة المضيفة ورؤية أصحاب الأعمال ، وضياع الوقت والجهد وراء الحصول على تأشيرات وموافقات لأعمال قد لاتستغرق الدقائق أو الساعات القليلة .

فهل نترك مستقبل المدينة الحرة والاستثمارات للتضارب بين السلطات المختلفة التى تحكم نشاط الاستثمارات والتصدير والاستيراد ؟ فليس معقولا أن يدور المستوردون حول جهات عديدة ، للحصول على موافقة لإنزال حاوياتهم فى فراغات ، لايعرف مداها العاملون فى هيئة الاستثمار ، وهم بعيدون تمام البعد عن أحوال الميناء وظروف الشحن وإنزال الحاويات والفراغات التخزينية فى الميناء .

نحن إذن أمام سلطات عديدة فى الميناء ، حيث هيئة قناة السويس ، وهيئة الميناء ، وسلطات الجمارك ، والحجر الزراعى والصحى ، والرقابة على

الواردات والصادرات ، وكذلك سلطات الاستثمار ، ومجلس إدارة المدينة الحرة ، حيث تتعدد السلطات بصورة لاتخدم مصلحة المستثمرين ، أو العمل فى تحويل المدينة إلى نسق المدن الحرة .. فلابد من توحيد الجهات التى تشرف علي أعمال المدينة الحرة ، حيث لابد من وجود فكر قيادى يتناول أمور المدينة الحرة فى انسجام كامل مع المعطيات السياسية والاقتصادية الحاكمة لنشاط المدينة الحرة ، خصوصاً وأنه قد تم تحويل عدد كبير من الحاويات إلى موانىء قبرصية ، ثم إعادة شحنها إلى مصر ، نظراً لتأخر السلطات المحلية فى تحديد مكان التفريغ أو لعدم توافره ، مما كبد الاقتصاد القومى خسارة ، وأضعف ثقة المتعاملين فى ميناء بورسعيد .

سؤال: كيف يمكن الانتقال من المحلية إلى العالمية فى تجربة المدينة الحرة؟

الجواب : بوضوح لايمكن الحديث عن العالمية بمعزل عن مجمل الظروف الدولية والسياسية والاقتصادية التى تحيط بحركة الاستثمارات الدولية .

فمدينة بورسعيد ليست كيانا مختلفا ، أو منطقة ذات اسم جديد على الساحة العالمية ، فالمدينة تقع على ملتقى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا ، وعلى مدخل شريان مائى عالمى هو قناة السويس ، كما أنه يتوافر بها البنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات التى ترتبط بحركة التجارة العالمية ، كذلك يوجد بها سوق كبير للعمالة المتخصصة والمدربة ، والمتجاوبة مع نمط الاستثمارات الأجنبية ، وتوافر المهارات والتقنيات اللازمة .

وحتي ينجح تصور المدينة الحرة في المرحلة القادمة والسير نحو العالمية لابد من توافر الآتي :

* موارد تمويلية خارجية مناسبة لتهيئة البنية الأساسية اللازمة للنشاط الصناعى والسياحى المنتظر إن شاء الله .

* تهيئة المناخ فى بورسعيد لقيام مدينة حرة على أساس عالمى ، يتفق وروح اتفاقية الجات ١٩٩٤ ويسمح بنمو حركة الصادرات والواردات بسهولة ويسر .

* تكوين شركة دولية لإدارة المدينة الحرة على أساس اقتصادى ، بعيدا عن الروتين وتعقيدات العمل الحكومى ، التي يئن منها المستثمرون ، وتشكل عقبة أساسية من عقبات نفور المستثمرين العرب والأجانب من الجهاز الحكومى والروتينى .. على أن يساهم فى رأسمالها البنوك الكبرى ، وشركات الاستثمار ، وهيئة قناة السويس ، ورجال الأعمال المصريين والعرب والأجانب ، وهيئات التمويل الدولية الكبرى ، ومنظمات التنمية الصناعية الغربية والعالمية .

* التحرك برشادة لجذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار فى بورسعيد.. ومن المقترح سفر بعثة من رجال الأعمال ببورسعيد لزيارة هونج كونج وسنغافورة ، للتعرف على إمكانية التعاون وجذب رجال الأعمال من هناك ، والتعرف على ما يمكن الاستفادة به من تجربة هذه البلاد .. ولعله من المناسب نشر ملخص لحوافز الاستثمار فى المنطقة الحرة هناك .

* الاهتمام بإقامة قاعدة لها وزنها وكفاءتها لتجارة الترانزيت فى بورسعيد .

<u>سؤال :</u> ماذا عن التجارب العالمية المماثلة - هونج كونج على سبيل المثال ، وكيف يمكن الاستفادة منها فى توجيه الفكر إلى تجربة مدينة بورسعيد الحرة ؟

<u>الجواب :</u> من البديهيات أن ننظر إلى أرجاء العالم ، ونتعلم ونفيد ونستفيد من التجارب التى تحيط بنا .. وتجربة هونج كونج تجربة فريدة ، فى

طريقها إلى مسار جديد ، بعد انتهاء الولاية البريطانية واستقلالها وعودتها للسيادة الصينية .

حيث أن هونج كونج عدد سكانها ٦ مليون نسمة ، وحجم صادراتها ١١٨ بليون دولار ، وتحتل المرتبة الأولى فى العالم ، بالنسبة لتصدير الملابس والحقائب والحلى والساعات ولعب الأطفال والالكترونيات وغيرها .

الاستثمارات الأجنبية فى هونج كونج ٣٦ مليار دولار ، وتحتل هونج كونج المركز الثالث فى صناعة الخدمات ، وهى خدمات البنوك والتأمين والسياحة والنقل والفندقة والتخزين والاتصالات ، معدل النمو ٦٪ سنوياً ، متوسط دخل الفرد ١٧ ألف دولار ، فائض الموازنة العامة السنوى ٥ مليار دولار ، الاحتياطي النقدى بلغ ٣٢ مليار دولار .. تمكنت هونج كونج من الوصول إلى كل ذلك خلال مدة عشرين سنة .

ويرجع ذلك إلى :

١) الحرية الاقتصادية الكاملة .

٢) استقرار المناخ الاجتماعى والسياسى .

٣) توافر بنية أساسية متقدمة .

٤) خدمات نقل متميزة ، وميناء مزود بأحدث المعدات ، واتصالات دولية ممتازة .

٥) معدل الضرائب لديها لايتعدى ١٧٪ .

٦) الاهتمام بالعنصر البشرى وتنمية مهاراته .

٧) تشجيع الابتكار والاختراع وتسهيل نقل التكنولوجيا .

٨) تنمية قدرات العمال وكفاءتهم .

٩) انخفاض الرسوم الجمركية ومعظم السلع معفاه .

١٠) التوسع فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الصناعات الاستهلاكية ، وذلك بغرض التصدير .

ويلاحظ أن : هونج كونج بها حوالي ٤٦ ألف مؤسسة صناعية، تستخدم ٢٠ ألف مؤسسة منها أقل من ٢٨ عامل ومستخدم فى كل منها .

١١) هناك مجلس لتنمية الصناعة ، مكون من شخصيات صناعية ، وممثلين للمنظمات التجارية والصناعية وقطاع التعليم ، مهمته تقديم المشورة والخدمات التكنولوجية للحكومة ، حول سبل استجابة الصناعة للتطورات الدولية .

١٢) تقوم وزارة الصناعة بتقديم كافة المعلومات عن الخدمات المعاونة للصناعة إلى الصناع وفحص انتاجهم .

١٣) التوسع فى المعاهد التعليمية الفنية ، وتدريب القوى العاملة ، وضمان جودة الانتاج .

١٤) الترويج للاستثمار الأجنبى ، وتوفير المعلومات ، ومساعدة المستثمرين.

١٥) إنشاء مجلس الانتاجية ، ويوفر هذا المجلس برامج تدريبية واستشارات وخدمات دعم فنى فى مجال الصناعة ، وعمل دورات تدريبية فنية .

١٦) إنشاء شركة للتأمين على الصادرات ، وهى تساعد فى تمويل المصدرين، والتأمين على صادراتهم ، ومدى مايتحملونه من خسائر .

وهناك بخلاف ذلك مؤسسات تجارية وصناعية مختلفة ، تقوم بإزالة كل ما يعوق حركة التجارة وتشجيع المصدرين .

وهكذا يتضح لنا أن مدينة بورسعيد تستطيع أن تحتل مركزا متقدما فى نسق المدن الحرة العالمية ، إذا ما استفادت من توليفة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التى تميزها داخل الاقتصاد المصرى ، وإذا ما استقر فى الوجدان أهمية التحول إلى مدينة حرة حقيقية .

سؤال : ما هى رؤيتكم لكيفية إنجاح المدينة الحرة داخلياً برؤى متميزة ؟

الجواب : فى الواقع إن نجاح المدينة الحرة عملياً وواقعياً إنما ينصرف إلى ثلاثة عناصر أساسية :

أولها - الرغبة الأكيدة لرجال المال والأعمال من أبناء المدينة فى إقامة مدينتهم الحرة .

ثانيها - توافر الإطار المؤسسى من تشريعات ومؤسسات مالية وصناعية وتجارية وخدمية .

ثالثها - التجاوب مع معطيات الاقتصاد المحلى والإقليمى والدولى والتوجهات الحاكمة لنشاط المدينة الحرة .

والنقطة بالغة الأهمية في إنجاح المدينة الحرة : تعود إلى أهمية المشاركة السياسية للصفوة المتميزة من القيادات السياسية الشعبية والتنفيذية ، كذلك قيام المجموعة البرلمانية للمدينة بجهد لايستهان به فى الدفاع عن قضايا المدينة الحرة ، إلى جانب مشاركة جمعية رجال الأعمال والغرفة التجارية فى صنع القرارات المتعلقة بالمدينة الحرة .

وإننا على يقين كامل : أن القيادة السياسية تكن لشعب بورسعيد منزلة خاصة ، وتتجاوب مع أفكارهم وأحلامهم ، التي تدور فى فلك الأهداف القومية العليا ، والمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على المستوى المحلى والعربى والدولى .

ونقطة أخيرة أرى من الضرورى إيضاحها وهى : أن التقدم إلى الأمام لايقوم إلا لذوى الإرادة من الأمم والشعوب ، وأنه ليس هناك نظم اجتماعية أو سياسية ، تقدم المزايا للشعوب على طبق من فضة، فلابد من العمل الدؤوب المتواصل لاكتساب الثقة ، واحتلال مكانة مرموقة ، فى أسواق التصدير والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ، وشركات الشحن والخدمات البحرية العالمية ، دون تقليد أو انقياد ، والعمل برؤى متميزة وخلاقة لها احترامها .

سؤال : يعتبر النجاح فى تطبيق سياسة المناطق الحرة عصبا رئيسياً فى إنجاح سياسة الانفتاح والتحرير الاقتصادى .. فهل ترون إمكانية تكرار تجربة بورسعيد ؟ وما هو تقييمكم لها ؟ وكيف يمكن وضعها على الطريق الصحيح؟

الجواب : تلاقى سياسة المناطق الحرة تشجيعا وترحيبا من المستثمرين فى الداخل والخارج ، لأنها تضع استثماراتهم فى مناطق تتحرر من القيود والإجراءات الجمركية والضريبية ، وتتسم بسمات جغرافية واقتصادية واجتماعية تشجع على الاستثمار ، وتتمتع بمزايا نسبية تربطها بالاقتصاد العالمى ، على عكس الحال بالنسبة للاستثمارات داخل البلاد .

وقد تم إنشاء مناطق حرة فى الإسكندرية والقاهرة والسويس والإسماعيلية ودمياط ، وتم استثناء بورسعيد ، إذ تحولت بكاملها إلى مدينة حرة .. لذا يجب أن نفرق بين حالة بورسعيد كمدينة حرة ، وبين المناطق الحرة الأخرى ، فمدينة بورسعيد تم النظر إليها كإقليم متجانس ، وتم تحويلها بالكامل إلى مدينة حرة ، على عكس بقية المناطق الحرة .

ولعل نجاح المدينة الحرة فى التصور الجديد القادم ، بعد إضافة مناطق جديدة جنوب بورسعيد وشرق تفريعة قناة السويس ببور فؤاد إليها ، إنما يقوم على ضرورة العمل على تكوين شركة دولية لإدارة المناطق الحرة الجديدة ، واستقطاب الشركات العالمية الكبرى للاستثمار فى بورسعيد ، من خلال قيام التجار والمستثمرين من أبناء المدينة ، فى منظومة الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال ، بجهد ملموس فى هذا الميدان .. كما يجب الاهتمام بالنشاط التجارى والاستيرادى بصورة معقولة ، جنبا إلى جنب مع أنشطة الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، وإعطاء الاستثمار أولوية خاصة ، وتكوين قاعدة للصناعات الكيماوية ، وصناعة السيارات ومستلزماتها ، والملابس الجاهزة ، والصناعات الهندسية الخفيفة ، وطائفة من الصناعات التي تتمشى وطبيعة

الميناء ، على أن تقوم جميعها على أساس تصديرى فى المقام الأول .. ولابد من الارتباط بالسوق العربية ، وتشجيع رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى المدينة الحرة ، إلى جانب الاستثمارات العالمية بالطبع .

كما يجب الاهتمام بالسياحة والنشاط السياحى على أساس راقى فى مدينة بورسعيد ، لما تتمتع به من جو وطبيعة متميزة ، بسواحلها الممتدة على البحر المتوسط ، وقناة السويس ، وبحيرة المنزلة .

وينبغى الاهتمام بصناعة التأمين ، وربطها بالمدينة الحرة على أسس مستحدثة ، تتجه إلى جذب الشركات العالمية للعمل فى المدينة ، إلى جانب الاهتمام بإقامة بورصة للأوراق المالية للمشروعات التى تؤسس بالمدينة ، ويمكن تسجيل الشركات العالمية فيها كنواة لبورصة مصرية عالمية .

ولاننسى الارتباط بسيناء واقتصادياتها ، كخط خلفى لاقتصاد المدينة الحرة ، وتعميق ارتباطاته بإقليم سيناء وقناة السويس ، كوحدة جغرافية واحدة، ولابد من العمل على إنشاء قاعدة لنمو الاستثمارات الجديدة ، من خلال صقل تجارب رجال الأعمال المصريين ، وتشجيعهم على انتهاج مجال الاستثمار الدولى ، وتنمية قدراتهم على اتخاذ القرار الاستثمارى الرشيد ، بالتعاون مع الحكومة المصرية وأجهزتها المختلفة .

ويلزم بصفة أساسية الاهتمام بميناء بورسعيد ، والعمل على زيادة طاقته وتطويره ، وإقامة الشركات الملاحية التى تناسب طاقة الميناء المخططة ، والعمل على تشجيع إعادة نشاط إصلاح السفن وترميمها وبنائها ، والعمل على توسيع وتطوير الترسانة البحرية ، وتنمية الأعمال البحرية وإصلاح وتموين السفن ، والخدمات البحرية المتنوعة المصاحبة لنشاط الميناء .

ومن المهم لنجاح مدينة بورسعيد : أن نتعلم من تجارب الآخرين دون تقليدهم ، ويجب أن نبدع فى خلق تصور للمدينة الحرة ، يكون معبرا عن طموحات السياسة الاقتصادية المصرية ، وأساساً يلتف من حوله رجال الأعمال

من خلال تنظيماتهم ، لإنجاح المدينة الحرة على أساس عملى ومنطقى ، لتحقيق صالح الاقتصاد المصرى ، وتقديم منجزات لأبناء المدينة .

وفى تقديرى : أن التجربة قابلة للتكرار ، إذا ما أثبتت نجاحها وفائدتها العملية للاقتصاد المصرى ، حيث هناك سواحل سيناء ، ومناطق الصعيد المختلفة ، والساحل الشمالى ، جميعها مهيأة لأن تلعب دوراً ذا أهمية فى إنجاح سياسة المناطق الحرة ، التى يرى الكثيرون أنها مواتية أكثر من أى وقت مضى ، لتتمشى وروح اتفاقية الجات ١٩٩٤ ، والازدهار المنتظر لانتقالات رؤوس الأموال والسلع ، فيما بين دول العالم .

جـــدول

يبين إجمالى المشروعات الموافق عليها للتحول للعمل بنظام المناطق الحرة

٢٥ فبـرايـر ١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

المنـــاطـــــق	عـــدد المشروعات	رأس المــال	تكاليف استثمارية	العمــالــة			الأجـــــور		
				محلى	أجنبى	إجمالى	محلى	أجنبى	إجمالى
١- المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	٦	١٠	٥٢	٩٧٣	٠	٩٧٣	٠	٠	٠
٢- المناطق الحرة الخاصة بالاسكندرية	٢	١	٦	٣٥٠	٠	٣٥٠	٠	٠	٠
٣- المناطق الحرة الخاصة ببورسعيد	٢	١٩	٨٧	١٦٣٢	٠	١٦٣٢	٠	٠	٠
٤- المناطق الخاصة بالسويس	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥- المناطق الحرة الخاصة بالاسماعيلية	١	٢٠	٣٦٢	١٤٢٥	٠	١٤٢٥	٠	٠	٠
إجمالى المناطق الحرة الخاصة	١١	٥٠	٥٠٧	٤٣٨٠	٠	٤٣٨٠	٠	٠	٠

الفصل الرابع

حوار حول الخصخصة وكيف تؤتى ثمارها المرجوة

فى حوارات صحفية متعددة ، تناول د. حسن عباس زكى موضوع الخصخصة كتحول جديد فى مسار الاقتصاد المصرى . فألقى الضوء على ذلك الموضوع من جميع جوانبه ، وكيف يمكن مواجهة المشاكل التى تنتج عن التطبيق ، وكيف يمكن دفع الخصخصة لتحقيق أحسن نتائج ممكنة .

ونحن نسجل هنا الأسئلة والأجوبة التى قام عالمنا الفاضل بتناولها ، حتى نحقق الاستفادة المرجوة على طريق الإصلاح الاقتصادى .

سؤال : نرجو إلقاء الضوء على مفهوم الخصخصة ، والمبادئ التى يجب أن تقوم عليها ؟

الجواب : إجابة هذا السؤال تقوم على بعدين أساسيين :

أولا - مفهوم الخصخصة :

لكى يتضح هذا المفهوم بشكل متكامل فإننا نعرضه فى عدة نقاط :

* إن الخصخصة ليست مجرد نقل ملكية ولا إعادة توزيع الثروة ، وإنما هى وسيلة لتدعيم القطاع الخاص ، وتربيته على الاستثمار والمشاركة فى دفع عجلة التنمية ، وتخفيف العبء عن الحكومة لكى تنصرف إلى الأعمال السيادية ، مع البقاء على الركيزة الأساسية للقطاع والتي لاغنى عنها ، كمشروعات الخدمات الأساسية والصناعات الكبرى ذات الاستراتيجية الاقتصادية أو العسكرية ، والصناعات التي لابد منها ، ولكن القطاع الخاص يعزف عنها لكبر المخاطرة أو عدم القدرة على إدارتها الفنية .

* والخصخصة ليست أيديلوچية ولا هدفاً فى حد ذاته ، بل هى أسلوب وأداة لتحقيق مجموعة أهداف منها : الإسراع بنمو الاقتصاد القومى ، زيادة كفاءة الاستثمار ، زيادة المنافسة الاقتصادية فى المجتمع ، تعظيم استثمار عوامل الإنتاج ، تحسين المركز المالى للمؤسسة موضوع الخصخصة ، وجذب التكنولوجيا من الخارج .

* إن مفهوم الخصخصة يرمي إلى خلق المناخ المناسب الذي يتيح للشركة الفرصة لرفع درجات الكفاءة و الأداء . إلا أن عمليات البيع أو التصفية لاتمثل السبيل الأوحد لتحقيق هذه الأهداف ، فقد يكون إسناد الإدارة أو تأجيرها إلى شركات متخصصة كفيل بتحقيق نفس الأهداف ، وهذا يدفعنا إلى ضرورة إعادة تقييم فكرة بيع المنشآت المتمتعة بمميزات والتى تنجح فى تحقيق أهدافها الإنتاجية ، بل وتحقق فوائض سنوية كافية لتطويرها وتدعيمها.

* إن التركيز على توسيع قاعدة الملكية لبعض شركات قطاع الأعمال ، أو نقل ملكيتها بالكامل إلى رأس المال الخاص ، يعتبر خطوة جزئية أولى قد تساهم فى تخفيف أعباء الدولة المالية ، ولكنها بمفردها لايمكن أن تقيم مؤسسات فعالة تساهم فى دفع عملية النمو الاقتصادى .. **فعملية إعداد المؤسسات المراد خصخصتها ، وإكسابها القدرة على الانطلاق ، يتطلب توافر عناصر مهمة تشكل فى مجملها نظاماً متكاملاً للخصخصة أهمها :**

١ - ضمان ألا تقع هذه المؤسسات تحت سيطرة القطاع الخاص المغامر المدفوع بفكر " الصفقة" لأنه لايملك الرؤية ولا الرغبة ولا الإمكانية لبناء مؤسسات هدفها النمو والإنماء ، ولذا فالقطاع الخاص المطلوب للمشاركة فى تملك وإدارة هذه المؤسسات ، هو القطاع الخاص المدفوع بفكر التجديد والنمو المتواصل .

٢ - خلق الإدارة المتحررة داخل هذه المؤسسات من خلال برامج تدريبية متطورة تلائم المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة ، والتركيز على المهارات الأساسية التى تتطلبها طبيعة العصر القادم .

٣ - خلق البيئة الملائمة لانطلاق هذه المؤسسات عن طريق تذليل الصعوبات التى يمكن أن تعوق عملها ، كاستخراج التراخيص المختلفة والمشاكل المحيطة بها ، والتسهيلات المالية والائتمانية والضريبية ، والتى تعتبر مؤشرا على مساندة الحكومة ودعمها لعملية الخصخصة ، ولتشجيعها على قبول العمالة الزائدة مقابل ذلك .

ثانياً : المبادئ التي يجب أن تقوم عليها :

حينما بدأت الخصخصة لم يكن هناك استراتيجية واضحة المعالم ، وكانت تجربة لها إيجابياتها وعليها سلبياتها ، وهى سنة التطور من نظام إلى آخر . ومن هنا يجب أن نبرز الأساس الذى أرى أنه مازال غائبا على السياسة

الحالية ، والذى يجب أن تحتويه استراتيجيتنا فى الخصخصة . **ونجمل ذلك فى مبادئ أساسية أطرحها للبحث :**

أولا : من المهم من الناحية الأمنية الاجتماعية ، ولأسباب اقتصادية : أن تخصص حصة للعاملين فى الشركات التي تطرح للخصخصة بشرطين أساسيين .. **الأول :** أن يكون سعر البيع هو نفس السعر الذى سيطرح للجميع، وهذه هى العدالة والمساواة فى المجتمع ، وعدم خلق تمييز لامبرر له ، وأن تكون هذه الحصة فى حدود ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ تبعا لكل حالة . **والثانى :** هو أن تكون الأسهم المباعة غير قابلة للطرح في سوق المال ، قبل عام من تاريخ تخصيصها ، وذلك فى حالة ما إذا تقرر منح مزايا للعاملين ، بالنسبة لسعر البيع أو طريقة السداد .

ثانيا : أن يؤخذ فى الاعتبار : عمل توقيت مناسب من حيث الحجم والزمن .. إذ بالرغم من أن طرح أذون الخزانة والسندات الحكومية والسندات التي قد تطرحها البنوك لتمويل عملياتها ، هى أمور لاتؤثر كثيرا على الخصخصة ، إلا أنها فى جميع الأحوال هي أدوات مالية يجب عمل حساب حجمها الكلى عند الطرح .. ولاضرر على الإطلاق من أخذ هذا الرأى فى الاعتبار ، خاصة ونحن بصدد تشجيع البنوك لمساندة سوق المال ، والمشاركة فى عمليات الخصخصة .

ثالثا : لابد من إزالة الأعباء الضريبية عن كاهل المستثمرين فى سوق الأوراق المالية ، وإزالة اللبس الموجود بحصص الضرائب على أرباح وثائق الاستثمار ، وعلى عائد الأموال المستثمرة فى إنشاء هذه الصناديق .

ويجب أن ترفع الدول يدها عن التدخل فى سياسات الشركات التابعة ، خاصة فيما يختص بنسب توزيع الأرباح على الأسهم . ولايجب إصدار وعود فى هذا الشأن ، حتي لا يؤدى ذلك إلى فقدان المستثمرين الاطمئنان إلى مصداقية إدارات الشركات .

رابعا : إن هناك نقطة هامة وهى : أن مجرد بيع أسهم الشركات وطرحها للجمهور بصفة عامة ، أمر يشكل فى ذاته جذب عدد كبير من المضاربين للدخول فى عمليات الخصخصة .. إذ أنه بالرغم من أن المضاربة عنصر له أهميته فى سوق المال ، لكن ذلك يكون عادة عند حجم مناسب ، وليس من المصلحة أن يزيد عن ٣٠٪ من حجم التداول .. والذى يشجع على المضاربة هنا هو : عدم وجود تشجيع كافى للمستثمر العادى للدخول فى الخصخصة ، خاصة أن المستثمر المتنور ، كالمصرى الذي يعمل فى الخارج ، أو رجال الأعمال فى الداخل ، أو طبقة ذوى الدخل المناسب .. هؤلاء يهمهم قبل كل شيء مستقبل الورقة التي يشترونها . ولكن بيع نسبة كبيرة من أوراق شركة ما يجعلنا نتساءل : من هؤلاء الملاك الجدد ؟ وما شكل مجلس الإدارة الجديد؟ وكيف نضمن حسن إدارتهم ، وقد فقدنا المجلس الذي يعلم مشاكل الشركة وأمورها وعلاقتها ؟ هذا هو العنصر الخطر الهام فى الخصخصة .

والحل هنا هو أحد أو بعض الأمور الآتية :

١ - أن يخصص جزء ثان (غير المخصص للعمال) وفى حدود لاتقل عن ٢٥٪ لمجموعة من الخبرات أو الشركات المتخصصة ، والتي لها الاسم التجارى الذى يجذب المستثمر .. فإذا تحدثنا مثلا عن حصة البنوك ، فلتكن من البنوك غير الحكومية الأخرى .. وإذا كان عن شركة تجارية ، فلتكن شركة تجارية متخصصة ، حتى ولو كانت من الخارج لها اسم معروف .. وكانت لنا تجربة فى الماضى ، أن اتفقنا على أسماء بعض الشركات التى اشتريت كعمر أفندى وغيرها ، والسبب فى ذلك أهمية وجود استمرارية للنشاط الخاص بالشركة .

٢ - وهناك اقتراح آخر عملت به بعض دول أوربا الشرقية وهو : أن يخصص الجزء المشار إليه فى البند السابق ، وهو فى حدود ٢٥٪ إلى شركة تنشأ

بغرض إعادة بيع ما يؤول إليها خلال فترة معينة ، وتكون لها مقدرة على إدارة الشركة المباعة - وذلك لنضمن استمرارية وجود الخبرة المطلوبة.

وهنا يجب أن لا ننسى مشاكل الجمعيات العمومية فى حالة بيع شركات كبيرة ، وتخصيص حصص ضعيفة للمساهمين .. فكيف يختارون مجلس إدارة وهم بالآلاف ؟ وما هي المصلحة الاقتصادية التي تربطهم ؟ وكيف نتفادى المشاكل الإدارية التى نحن بصدد حلها وخلق الأسلوب المناسب للقضاء عليها ، ونحن ننشئ شركات لايربط المساهمين بها أى شئ ؟ المطلوب هنا ما نسميه بالنواة الأساسية التي هي الأساس فى كل المشروعات الناجحة ، فى أى دولة وفى أى استثمار ، لخبرتها الفنية والإدارية .

٣ - والعالم الآن يمر بمرحلة تقودها الشركات العملاقة ، ولذلك فقد يكون من الحلول المقترحة للدراسة : أن تشترى شركة قائمة جزءا من شركة مباعة لها نفس الاختصاص ، لا لغرض سوى المشاركة فى مجلس الإدارة ، على أن تعيد بيع حصتها بعد فترة معينة ، بعد الاطمئنان إلى كفاءة الكوادر المطلوبة .

سؤال : ما هى أهم مشكلات تطبيق الخصخصة فى مصر ؟

الجواب : يواجه تطبيق الخصخصة فى مصر مشكلات متعددة نشرحها فيما يلى :

أولا : مشكلة فائض العمالة الناتجة عن الخصخصة :

وتختلف هذه المشكلة طبقا لأسلوب الخصخصة المتبع ، وطبيعة النشاط الذى تعمل فيه الشركة ، وحالة الشركات من حيث الكفاءة ، ووضع الدولة

إذا كانت متقدمة أم نامية ، هذه المشكلة ذات حساسية خاصة فى الدول النامية ، لارتباطها الدائم بالخوف من البطالة ، وانخفاض الإحساس بالأمان الوظيفى ، وضياع الخدمات والمنافع التى كان يتمتع بها العاملون فى ظل ملكية الدولة للشركات ، والآثار الاجتماعية الناشئة عن وجود هذه المشكلة . بجانب أن هذه المشكلة تلقى بعبء على القائمين على إدارة الخصخصة ، حيث تتطلب تعديلات فى القوانين والتجهيزات اللازمة للتصرف فى تلك العمالة ، وإقناع المستثمرين بقبول الخصخصة للشركات التى تتميز بكبر حجم العمالة .

ويتمثل علاج مشكلة فائض العمالة فى عدة وسائل منها :

* إعادة تأهيل وتدريب العاملين الذين يتم الاستغناء عنهم ، من خلال برامج التدريب التحويلى ، وخلق آلية جديدة للاستثمار ، تقوم على امتصاص العمالة فى وظائف جديدة فى مشروعات جديدة .

* تحمل الحكومة لتكاليف العمالة الفائضة لحين تدبير مجالات عمل بديلة لهم ، وصرف التعويضات المالية المناسبة لمساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة .

* عنصر العمالة من أهم العناصر المؤثرة على نجاح برنامج الخصخصة ، فقد تكون العمالة هى أحد أسباب فشل الشركة المعنية فى تحقيق أهدافها المنشودة . كما أن مجرد النص بعدم المساس بأوضاع العاملين أو بعدم الاستغناء عن أى عامل ، لا يمثل ضمانا كافيا لتأمين مستقبلهم فى الحياة . ولذا لابد من وجود نظام تأمينى يضمن آدمية العاملين واستمرارية المعيشة الهادئة لهم . ومن ناحية أخرى : لابد من إصدار قانون العمل الموحد الذي يضمن للمستثمر العمل في ظروف مناسبة ، يكون فيها قادرا على إدارة أعماله فى ظل ظروف متوازنة ، تضمن تحقيق مصلحته ومصلحة العاملين معه .

ثانيا : مشكلة تقييم أصول الشركات المطروحة للخصخصة :

* تعد هذه المشكلة من أعقد المشكلات الفنية التى تواجه تطبيق برامج الخصخصة ، وذلك لوجود عدة معايير للتقييم منها : القيمة الدفترية ، والدفترية المعدلة ، والقيمة السوقية ، والقيمة الاستبدالية ، وصافي التدفقات النقدية .. وتتعقد المشكلة لعدم وجود قيمة واحدة واضحة ، يمكن أن تعبر عن القيمة الحقيقية لأى شركة .

* ويمكن علاج هذه المشكلة من خلال مراعاة الدقة فى اختيار معيار التقييم ، وأخذ معيار التقييم المرجح الذى يبرز القيمة الحقيقية للمنشأة والسعر العادل ، ويحقق مبدأ الشفافية والمصداقية لدى جمهور المتعاملين ، ويجب عدم أخذ تقييم بيوت الخبرة الأجنبية على أنه مسلم به ، لأن هذه البيوت لاتعيش واقع البيئة المحلية ، ولهذا فلابد من عرض نتائج تقييمها على جهات أخرى لأخذ الرأى والمشورة .

ثالثاً : مشكلة التصرف فى حصيلة الخصخصة :

* هناك مجموعة من المخاوف من قبل طبقات عديدة من الشعب المصرى إزاء تساؤل هام وهو : إلى أين تذهب عوائد الخصخصة ؟ وفيما ستستخدم حصيلة البيع ؟ وتتركز المخاوف حول السؤال التالى : هل ستذهب حصيلة بيع الشركات إلى سد عجز الموازنة ؟ أم ينتهى الأمر إلى استهلاك ثمن القطاع العام فى سد العجز بدلا من استخدامه فى تمويل الاستثمارات الجديدة ؟

*** وقد أعلنت السلطات المختصة بهذا الصدد أنه تقرر اتباع الآتى :-**

١- الأولوية الأولى لاستخدامات الحصيلة ستكون لسداد مستحقات الدائنين.

٢- يتم استخدام نسبة من حصيلة البيع فى تصحيح مسار الشركات المتعثرة، حتى يمكن أن تكون قابلة للخصخصة .

٣- مايفيض بعد ذلك يحول للخزانة العامة ، ويستخدم فى استهلاك الدين العام للدولة ، سواء ديونا خارجية أو ديونا داخلية ، وذلك لأن تخفيض الدين العام يؤدى إلى تخفيض الأعباء عن الموازنة العامة للدولة .

٤- حيث أن الدولة سيكون عليها أعباء استثمارية فيما يتعلق بالمرافق العامة ، فإنه لامانع من استخدام جزء من حصيلة البيع فى هذه الاستثمارات ، كما يجب أيضا استخدام جزء لايستهان به من هذه المبالغ فى دفع عجلة التنمية .

رابعا : مشكلة المديونية الكبيرة على الشركات المخصخصة :

* تبلغ مديونية شركات قطاع الأعمال العام تجاه الجهاز المصرفى حوالى ٧١ مليار جنيه ، وهذه المديونية تشكل قلقا على الشركات المتعثرة ، وقد تم سداد ٢٣٠٠ مليون جنيه ، وهى تمثل مديونية ٣٥ شركة للبنوك في العام الماضى ، مما ساهم على إقالتها من عثرتها وتحويلها إلى الربحية .

* ويمكن علاج هذه المشكلة عن طريق مساهمة البنوك فى عمليات الخصخصة ، وتجرى حاليا عملية إعادة لجدولة هذه الديون لكل شركة على حدة ، وستجرى مفاوضات مع البنوك أساسها التسوية فى حالة عدم القدرة على السداد ، وتتم التسوية من خلال استخدام جزء من حصيلة البيع فى مساندة هذه الشركات المتعثرة ، أو من خلال مساهمة البنوك فى عملية الخصخصة كأحد الأطراف ، بحيث تتحول المديونية أو جزء منها إلى أسهم ، ومساهمة في الشركات ، وتوفير القروض الإضافية لمساعدة الشركات وإعادة هيكلتها ، والمشاركة بفاعلية فى خطة التحول والتقييم للمشروعات والتسويق والترويج لأسهم الشركات ، بجانب القيام بدور المستشار المالي للمستثمرين ، وتمويل عمليات الخصخصة وشراء الأسهم .

خامسا : مشكلة احتمال ظهور احتكارات فى الاقتصاد القومى :

* هناك مخاوف من قبل طبقات عديدة من الشعب المصرى تجاه العمل بآليات السوق ، والبعض يتخوف أيضا من سيطرة رأس المال الخاص ورجال الأعمال على عمليات الإنتاج والتسويق ، وظهور الاحتكارات الخاصة .. ولذا فالبعض يفضل احتكار الدولة على احتكار القطاع الخاص ، فما زالت صورة رأس المال الخاص صورة مهزوزة ومشوهة فى مصر ، والسبب فى هذا يرجع إلى بعض التصرفات الخاطئة لرأس المال الخاص خلال فترة الانفتاح .

* لكن ينبغى الإشارة إلى أن رأس المال الخاص الذى عاش فى خلال فترة الانفتاح ، وقتها كانت سياسة الدولة أن تقوم بالشطر الأكبر من الاستثمار بمفردها ، وبالتالى كان كل واحد صاحب رأسمال يتصرف بطريقته الخاصة للهروب من القوانين والإجراءات ، ولذلك فليست تلك الفترة مقياسا لندين رأس المال الخاص للأبد .

* ويمكن علاج هذه المشكلة من خلال عدة وسائل منها :

١- الإسراع بإصدار القوانين التى تمنع الاحتكار وتحمى المستهلك ، ووجود الآليات التى تؤدى إلى تعميق المنافسة .

٢- إجراء توعية كافية للتنسيق بين رأس المال الخاص والمستهلكين، حيث أن المرحلة القادمة تتطلب مشاركة رأس المال الخاص فى التنمية الاقتصادية .

٣- النظر فى ملفات الضرائب القديمة وغلقها عن طريق التيسير فى مصالحات عادلة ، وكذلك معالجة موضوع الضرائب المعلقة والمشاكل المرتبطة بها ، بقدر كبير من المرونة وبما يحقق مصالح الطرفين.

سادسا : مشكلة عودة سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد القومى :

يتخوف البعض من تدخل الأجانب لشراء الشركات المطروحة للخصخصة ، وما قد يؤدى إليه هذا الاتجاه من عودة سيطرة رأس المال الأجنبى على

الاقتصاد القومي ، وتؤكد الحكومة على أن هناك ضوابط وحدود لمشاركة الاستثمارات الأجنبية في عمليات شراء الشركات ، فمثلا إذا كان المستثمر الأجنبي سيقوم باستثمارات جديدة لتوسيع الشركة وتحديثها ، فلتشجعه الدولة إذا كان عنده تكنولوجيا حديثة لانستطيع أن نحصل عليها ، أو إذا كان لديه قدرة أكبر منا على التسويق، ولكن المهم هو ضرورة مراعاة أن لاتزيد حصة البيع للأجانب عن قدر معين، والمؤشر هنا هو حجم هذه النسبة في سوق المال وذلك حتى لانقع مستقبلا فيما وقعت فيه المكسيك ، التي توسعت في فتح باب الاستثمار على مصراعيه للأجانب ، وهؤلاء يدخلون ويخرجون من البورصة بحكم مصالح حولتهم من مستثمرين إلى مضاربين، وحينما طالبوا بإعادة أموالهم للخارج حدث ضغط كبير على العمالة ، وانهارت أسعار البورصة وانخفضت العمالة بشكل خطير ، مما دعا أمريكا وصندوق النقد الدولي إلى محاولة إنقاذ الموقف الذي أثر كثيرا على المكسيك .

سابعا : انتشار عمليات المضاربة في سوق الأوراق المالية :

* نظرا لعدم وجود الوعي الكافي لدى صغار المستثمرين الذين يسعون إلى الربح السريع .لجأ هؤلاء المستثمرون إلى المضاربة في أسهم الشركات المطروحة للبيع بالبورصة المصرية . وكان من بين الأسباب التي أدت إلى ذلك: أن سياسة الخصخصة كانت تؤدي في بعض الأحيان إلى توزيع كميات ضئيلة جدا من الأسهم ، مما دعا المستثمرين إلى بيعها ، ذلك علاوة على أن التقييم في بعض الأحوال لم يكن سليما ، مما دعا إلى ارتفاع الأسعار بنسبة وصلت إلى أكثر من ضعفي ثمن السهم وأكثر، أي أن المساهم المستثمر حصل مقدما على كوبونات عدة سنوات مقبلة مقدما، مما دعاه إلى بيع الأسهم وإعادة استثمار أمواله في أدوات أخرى، علاوة على زيادة مقدرته على الاستهلاك .

* إن أسلوب التخصيص يتم تطبيقه في جميع أسواق المال العالمية، وبالتالي المشكلة ليست في تطبيق هذا الأسلوب ، وإنما المشكلة تكمن في

انخفاض عدد الأسهم التى يحصل عليها كل مكتتب نتيجة التخصيص .
وللتغلب على هذه المشكلة : لابد من زيادة الوعى الاستثمارى فى السوق المصرية ، فالمستثمر المصرى ينتظر طرح الأسهم الجديدة ، لاعتقاده بأن النمو الرأسمالى الذى تتيحه هذه الأسهم، لايمكن تحقيقه مع غيرها . وهذا خطأ لأن إمكانيات النمو فى السوق المصرية كبيرة ، خاصة بالنسبة للأسهم القديمة المتداولة ، فالبدائل كثيرة أمام المستثمرين ولكنهم لا يلتفتون إليها ، ولذا لابد من زيادة التوعية بإمكانات النمو المتاحة فى السوق المصرية . ولشركات السمسرة دور كبير فى هذا المجال ، لأن مهمتها الأساسية هى توجيه المستثمر لأفضل أدوات الاستثمار المتاحة فى السوق المصرية ، وكذلك على الجرائد والمجلات أن تخصص جانبا من صفحاتها لنشر الوعى الاقتصادى والمالى السليم .

* ونظرا لما حققه صغار وكبار المستثمرين من مكاسب ، نتيجة تداول الأوراق المالية فى الفترة السابقة ، أدى ذلك إلى انتظار المستثمرين لأى أطروحات جديدة لشركات قطاع الأعمال العام ، بصرف النظر عن أداء هذه الشركات وموقفها المالى ، وقد أدى ذلك إلى وجود فائض فى الطلب على أسهم هذه الشركات ، وبالتالى اتجه سعرها للارتفاع بما لايتناسب مع القيمة الحقيقية للسهم . مما أدى إلى السلوك غير السليم ، المتمثل فى المضاربة لصغار وكبار المستثمرين .

* وللقضاء على ظاهرة المضاربة المنتشرة حاليا فى سوق الأوراق المالية ، ولتحقيق الأهداف المرجوة من برنامج الخصخصة : فيمكن التفكير فى خلق مستثمر رئيسى (استراتيجى) يقود الشركة ، ويستطيع تغيير الإدارة ، وتطوير أدائها وتحويل الشركة للنجاح . ووجود هذا المستثمر الرئيسى بحيث يكون له الأغلبية فى رأس المال ضرورى ، حتى ولو تم البيع لعدد كبير من الأفراد . وهذا المستثمر الرئيسى قد يكون له ٢٥٪ من رأس المال ، وقد

يكون هذا المستثمر الرئيسى شخصا أو شركة أو مجموعة من الشركات ، كما قد يكون صناديق الاستثمار أو صناديق المعاشات . وفى جميع الحالات :فإن وجود مستثمر رئيسى ضرورى حتى تكون لعملية الخصخصة فائدة ، حيث يجب أن يكون وراء الشركة أشخاص رئيسيون لديهم الخبرة والمقدرة المالية .

* مما سبق يمكن أن نستخلص التوليفة المثلى للخصخصة وهى : أن يحصل مستثمر رئيسى على أغلبية رأس المال فى الشركة (نسبة تتراوح بين ٣٠٪ - ٥٠٪ من رأس مال الشركة) ، ويحصل العاملون فى الشركة ومن خلال صناديق العمال على نحو ١٠٪ من رأس المال ، حتى يكون لديهم حافز على مزيد من الإنتاج ، وأن تطرح باقى الأسهم للاكتتاب العام من خلال البورصة لمشاركة أكبر عدد من الأفراد فى الملكية ، وهذه هى الحالة المثلى ، كما يجب اللجوء إلى بيوت الخبرة المتميزة والمتخصصة ، أو ما يسمونه بوسطاء البيع ، للوصول إلى المستثمر الرئيسى ، الذى يستطيع شراء الشركة ويقوم بتطويرها ، حيث أن الترويج حاليا غير كاف ، ولايتم إلا من خلال إعلانات الصحف ، ويجب أن يكون لوسطاء البيع تعامل مع بيوت خبرة قادرة على الوصول إلى المستثمر .

ثامنا : انخفاض عدد الأسهم التى يحصل عليها كل مكتتب :

* شهدت البورصة المصرية فى الفترة الماضية إقبالا غير مسبوق ، على أسهم الشركات الجديدة التى تم طرحها للبيع خلال الشهر الحالى ، مما ترتب عليه حصول كل مستثمر على خمس أسهم فقط من إجمالى طلباته .. وقد أكد خبراء سوق المال : أن الإقبال الذى شهدته الأسهم الجديدة لايعكس طلبا حقيقيا على هذه الأسهم ، حيث يلجأ المستثمرون فى السوق المصرية لأسلوب جمع البطاقات من موظفيهم أو عمالهم ، للحصول على أكبر نسبة من الأسهم المطروحة للبيع ، وللأسف لاتستطيع شركات السمسرة أن تحد من هذه

الظاهرة، لأن شركة السمسرة تطلب بطاقة العميل ، ولايمكن أن تطلب منه تحديد درجة قرابة كل بطاقة تقدم بها للحصول على أسهم ، للتحقق من أن الطلبات ليست صورية .

* ويمكن التقليل من هذه الظاهرة عن طريق :

١- إلزام المستثمرين بسداد كامل ثمن الأسهم التى طلبوا الاكتتاب فيها، لأن هناك مستثمرين يكتتبون فى الأسهم دون دفع ثمنها ، لحين ظهور نتيجة التخصيص .

٢- فى حالة إلزام المستثمر بالشرط السابق ، فلابد أن تلتزم شركة السمسرة أيضا برد الأموال الناتجة عن التخصيص ، خلال فترة لاتزيد عن ثلاثة أيام .

*** وللقضاء على سلبيات عمليات بيع أسهم شركات قطاع الأعمال العام فمن المقترح :-**

- تشديد الرقابة على شركات السمسرة ، والتأكد من مصدر تمويل الاكتتاب ، بحيث لايعطى الحساب الواحد أكثر من الأقارب من الدرجتين الأولى والثانية .

- يجب أن يتم سداد ثمن الأسهم المراد الاكتتاب فيها بالكامل ، حيث يعكس ذلك الطلب الفعلى على السهم ، وليس الطلب غير الحقيقى الذى يضعه المستثمرون للحصول على أكبر نسبة من الأسهم ، وذلك بشرط أن يتم رد باقى الأموال لأصحابها خلال يومين، وإلا عوضتهم شركة السمسرة بفائدة عن ذلك مقابل احتفاظها بهذه المبالغ .

- إغلاق باب الاكتتاب فى أقصر مدة ، لتجنب نشر بيانات عن مدى تغطية الأسهم ، وهو ما أدى من قبل لتضخم الاكتتاب ، مقارنة بالعدد الفعلى المطلوب من الأسهم .

سؤال : **ماهى مقترحات سيادتكم لدفع برنامج الخصخصة ؟**

الجواب : هناك مقترحات متعددة فى هذا الشأن نجملها فى الآتى:

أ- بالنسبة لتسعير الأسهم المطروحة :

١- يجب مراعاة أن يزيد الحد الأدنى لسعر البيع ، عن القيمه الدفترية للأسهم المطروحة ، بما يضمن تحقيق ربح رأسمالى للشركات القابضة الممثلة للدولة ، وأن لايتم خصخصة شركات لايمكن تنفيذ هذا الشرط عليها ، لأنها ستكون شركات خاسرة ، يحسن أولا تحسين أوضاعها المالية أوضعها المالية .

٢- يجب أن لايزيد الحد الأقصى لسعر البيع عن الحد المناسب للمشترى، وذلك بأن يغل مضاعف السعر ربحية لا تقل عن المتوسط السائد فى السوق ، وهو حاليا ٧ ، وليكن أقل من ذلك . ويجب أن يتم التسعير لجميع الشركات بأسس موحدة ، حتى نطمئن إلى عدالة الصفقة .

ب- تنويع المستثمر المستهدف :

١- بالإضافة إلى المبادىء السابق الإشارة إليها : يجب أن تخصص حصص للهيئات المختلفة التى يهمنا دخولها كمستثمرين ، لثقلها المالى والفنى، مثل أصحاب المعاشات ومؤسساتهم ، وصناديق الاستثمار وصناديق المعاشات .

٢- بالنسبة للشرائح الكبيرة : فإنه من المقترح تشجيع صناديق الاستثمار والبنوك وغيرها من مؤسسات الادخار بزيادة حصصها ، وخاصة صناديق الاستثمار .. ويدخل مع ذلك ذوى الخبرة المعروفة ، في مجال اختصاص الشركة المقرر تخصيصها ، وعلى أن تكون هذه الحصة

ملائمة إلى حد يكفل حسن الإدارة من الناحية الفنية ، وعدم تفتيت الملكية لمجموعات لا خبرة لها . كما أنه يجب أن نضمن عدم الاحتكار، وذلك بأن تحتفظ الشركة القابضة بنسبة تسمح لها بالاطمئنان إلى التوازن المطلوب .

٣- يجب أن تكون طريقة البيع عن طريق البورصة ، وبسعر محدد فى عمليات الطرح الجديد ، والخضوع لآليات السوق ، بالنسبة للشرائح الإضافية . مع ضرورة قيد الأسهم فى البورصة قبل طرحها.

٤- العمل على رد قيمة الأسهم المدفوعة مقدما ، والتى لم ينلها التخصيص خلال فترة محددة مسبقا .. وأى تأخير يحسب عليه الفائدة السائدة لمدة شهر .

٥- من المقترح أن يتم طرح المزيد من الشرائح فى القطاعات ذات الطابع المستثمر ، حتى نهيىء السوق ، ونصبغ عليه صفة الثبات أو التغيير الطبيعى .

٦- من أهم المشاكل التى اشتكى منها المستثمرون : هبوط أسعار الأسهم التى اشتروها . والحقيقة أن الهبوط لو درسناه إحصائيا ، على ضوء السوق كمجموعة فهو غير موجود .. ولكن إذا نظرنا إلى بعض الأسهم : نجد أن بعضها يهبط بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ أو ٥٠٪، ولو فرضنا أن المستثمر الذى يشكو من هذا الهبوط ، اشترى بأمواله هذه صكوكا فى صندوق استثمار ، لما تعرض لهذا الهبوط ، لأن المخاطرة موزعة على عشرات الأسهم والسندات والنقد .. واذا قررنا ذلك بهبوط صكوك صناديق الاستثمار ، فإن أقصى هبوط لايزيد عن ١ر٢٪ بعد توزيع الكوبون .. ومن هنا تبدو أهمية تشجيع المستثمرين

إلى الاتجاه إلى صناديق الاستثمار التى لديها الخبرة ، سواء فى الشراء أو البيع ، كما أنها لو مثلت فى مجالس إدارة الشركات المباعة، لأضافت خبرة إدارية أيضا ، بدلا من الجمع المتزايد من المساهمين ، الذين يشترون الأسهم ليبيعونها بعد أسابيع من الشراء ، لمجرد الحصول على العائد الرأسمالى ، وبذلك تحولوا إلى مضاربين ، وإن لم يكن فى نيتهم أصلا المضاربة .

٧- الاهتمام عند طرح الأسهم بعرض بيانات إحصائية واضحة ، عن الموقف المالى للشركات لبضع سنوات سابقة ، والالتزام بالناحية العملية ، وعدم الدخول فى ردود على بيانات أو تفسيرات قصد منها دفع المستثمر إلى الشراء .. وباختصار : المقصود هو مجرد تنويره بحقائق مركز الشركة المالى .

ج- إصدار سندات :

إصدار سندات بأسعار فائدة للشركات القابضة ، وتداولها فى السوق كأداة مالية جديدة ، إلى جانب إعطاء الحق لحملة السندات باستبدالها بأسهم الشركات التابعة للشركة القابضة ، فى حالة دخولها عملية الخصخصة ، وبالتالى يصبح لحملة السندات حق الأولوية فى الحصول على أسهم الشركات الجديدة ، من خلال عملية التخصيص فى البورصة المصرية . وبهذه الطريقة يصبح هناك إقبال على السندات كأداة مالية جديدة ، وبالتالى تخفيض الطلب على الأسهم ، مما يساعد على تحقيق التوازن فى سوق الأوراق المالية .

وهكذا نحقق الهدف المقصود من عملية الخصخصة ، ونعبر بالاقتصاد إلى بر الأمان ، حيث نجنبه كثيرا من المشاكل التى تصاحب أى عملية تغيير .

سؤال: **الكثيرون يرون أن إجراءات توسيع قاعدة الملكية والخصخصة لشركات قطاع الأعمال تسير بمعدلات بطيئة ومترددة .. فما هو السبب ؟ وكيف يساهم القطاع المصرفى فى إنجاح سياسة الخصخصة ؟**

الجواب: بداية أود القول : بأن الخصخصة عملية استراتيجية بالغة الأهمية ، لأنها تتناول أصول المجتمع الإنتاجية ، وتراكمات رأس المال القومى، على مدى فترات زمنية طويلة .. وهى فى الأصل عملية تتناول قدرة المجتمع الإنتاجية ، وامتلاكه لمقومات الإنتاج ورأس المال ، والقدرة على إدارة النشاط الاقتصادى .

ومفهوم الخصخصة كما جرت فى الكثير من بلاد العالم يعنى : أن تتنازل الدولة عن ملكيتها فى رأس المال للشركات المملوكة لها ، وطرحها كليا أو تدريجيا ، حسب ظروفها الخاصة للملكية الفردية. إذن فإنها عملية استراتيجية قومية حساسة ، ينبغى تناولها بحذر شديد .

فليست المسألة عبارة عن بيع لأصول المجتمع ، وفق سياسات غير مدروسة بل إنها مسئولية قومية وتاريخية .. وهى ليست مجرد نقل ملكية ، بل هى تحسين فى الإدارة ، ودفع للإنتاج ، وإعادة التنظيم المالى للشركات ، تبعا لحساب المنافع والنفقات ، من وراء بيع أصول المجتمع ، أى أن حساب المنفعة التى أحصل عليها ، ومقارنتها بالنفقة التى أتحملها ، هى الأساس فى قرار التنازل عن ملكية الدولة لأصولها ، وبيعها للقاطع الخاص أو الأفراد .

لذا فالهرولة فى بيع قطاع الأعمال ، مسألة لايمكن غفرانها ، ولاسيما إذا تمت بأسلوب ارتجالى ، لأنها تمس أصل غالى وعزيز على المواطنين ، الذين يرتبطون وجدانيا بنشأة قطاع الأعمال العام.. بالإضافة إلى النظرة العملية التى ترى أن بيع قطاع الأعمال، وطرح أسهمه للقطاع الخاص ، سوف تحسن من ظروف إدارة هذه الشركات ، نتيجة دخول القطاع الخاص فى الإدارة ،

وغلبة المفهوم الفردى وأسلوب القطاع الخاص ، على إدارة شركات قطاع الأعمال ، وتحسين ظروف أدائها .

وقد استقرت سياسة الخصخصة مؤخرا : على طرح جانب من أسهم الشركات الناجحة فى البورصة ، وقيامها بإصدار سندات لمديونيات جانب من الشركات تطرح للاكتتاب العام ، مما يحسن من هياكلها المالية ، ويؤدى إلى اليسر فى إدارتها ، ويطور من إنتاجيتها ، ويؤدى إلى حل الاختلالات الهيكلية فى نظمها المالية والإدارية والانتاجية .

ويلزم أن يكون هناك تنسيق بين شركات قطاع الأعمال بشأن الخصخصة ، وبيع أجزاء من أصولها فى صورة أسهم ، وزيادات فى رؤوس أموالها ، بحيث تنزل فى السوق حسب خطة مرسومة تتجاوب والسيولة ، وتوقعات البيع والشراء ، ومدى تشبع السوق ، وسط تهيئة إعلامية كافية ورشيدة تحيط المدخر وصاحب رأس المال بكافة ظروف وتقييم الأوراق الماليه المطروحة ، بدلا من أن تقع الشركات المصدرة فى إغراق ، حيث تنزل بأوراقها مرة واحدة فى السوق ، وبالتالى لاتكون قيمة الأوراق المشتراة معبرة عن السعر الواقعى لهذه الأوراق ارتفاعا أو هبوطا .. أو من ناحية أخرى : أن تنزل أوراق شركات الخصخصة فى وضع شبه احتكارى أو انفرادى ، حيث لايزاحمها أوراق أخرى مصدرة فى السوق ، **كذلك فإن هناك نقطة فى غاية الأهمية وهى** : ضرورة أن تتم عمليات الخصخصة بشكل استراتيجى مدروس ، يراعى حجم المدخرات المتاحة ، وعدم استهلاكها جميعا فى شراء أوراق مالية مصدرة من شركات قطاع الأعمال ، ونقل ملكيتها من الدولة إلى الأفراد ، إذ السؤال الذى يتبادر إلى الأذهان هو : ماذا لو استنفذت تلك المدخرات فى عملية الخصخصة؟ ماذا يتبقى لتمويل التنمية فى الصور الأخرى ؟ فلابد من قيام تصور استراتيجى يراعى حجم المدخرات المتاحة ، وعدم التزاحم عليها ،

وتكوين احتياطى استراتيجى ، يضمن تجدد موارد التمويل وديناميكيتها ، وعدم النظر إليها بشكل استاتيكى ، وضمان التجدد والدوران ، والعمل على جذب موارد جديدة من المستثمرين العرب ، وتجديد المدخرات وتنميتها ، بالإضافة إلى تنشيط تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .

إذن فلابد من التريث ، ولابد من وجود جهة عليا ، تتولى جذب الاهتمام إلى أهمية الترابط مع ظروف سوق المال ، بشكل متدرج ومتزن ومتسق مع الواقع ، وعدم إثارة البلبلة حول التعاملات ، وإظهار حقيقة ما يدور نتيجة بعض اللبس فى نقل الحقيقة عبر وسائل الإعلام .

<u>والسؤال هو :</u> هل تكفى الإجراءات الأخيرة بشأن الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ، والمتمثلة فى إصدار سندات على شركات قطاع الأعمال وطرح أسهمها للاكتتاب العام ؟

<u>الجواب :</u> فى الواقع هذه الإجراءات تعد غير كافية للأسباب التالية:

أولا : إن توسيع قاعدة الملكية مفهوم مرن يتجاوز إصدار جانب من أسهم شركات قطاع الأعمال العام ، وطرحها للاكتتاب العام .

بل إنه يشمل الشركات الجديدة ، وصياغة المفهوم الفردى ، على مستوى اتخاذ القرار الاقتصادى فى المنشآت الاقتصادية ، على كافة المستويات .

ثانيا : إن إصدار سندات لمديونيات شركات قطاع الأعمال ، لن يحسن صورة تلك الشركات بين يوم وليلة ، لأن الدين سيظل قائما ، ولكن بمسمى مختلف ، وهو سندات بدلا من اقتراض من الجهاز المصرفى .. أى أن العملية لن تعدو سوى سداد مستحقات البنوك على هذه الشركات منذ فترات طويلة.

ثالثا : إن تطوير الإدارة وتحولها إلى المفهوم الخاص ، هو الأساس فى خصخصة شركات قطاع الأعمال ، وهو مالم يحدث حتى الآن بصورة شبه

مرضية ، تتفق مع نبض القطاع الخاص فى سائر أعماله الاقتصادية فى السوق المصرى .

رابعا : إن قيام عملية الخصخصة تحت ضغط خارجى من الصندوق والبنك الدولى ، جعلها عمليةتسير بالدفع الآلى ، وحسب المناسبات ، ونتائج متابعات البنك والصندوق ، وذلك بدلا من أن تكون عملية الخصخصة واجب قومى ، يتم إدارته ذاتيا ، ودون ضغوط من هنا أو هناك .. مما يؤدى إلى القول : بأن ضغوط الصندوق والبنك الدولى هى السبب فى هذه الصورة غير المنسجمة لعملية الخصخصة .

خامسا : إن عملية الخصخصة لايصح أن تكون عملية حكومية روتينية تدار بقرارات وزارية ، بل لابد لإنجاحها من تحولها إلى مايشبه العمل الجماعي للمؤسسات الاقتصادية فى مصر ، حيث من الممكن تشكيل مجلس أعمال قومى ، من الكفاءات والشخصيات المشهود لها بالكفاءة فى أعمال القطاع الخاص ، لتتولى بحث وترتيب عملية الخصخصة ، جنبا إلى جنب مع التوجيه الحكومى والوزارى ، وبما يعطى لرجال الأعمال فى القطاع الخاص دورا متميزا ، للاستفادة بخبراتهم وآرائهم فى تطوير قطاع الأعمال .

إذن لابد من توافر مقومات ثلاث رئيسية لإنجاح جهود الخصخصة :

أولهما : الإطار الاستراتيجى واسع المدى لعملية الخصخصة ، والتنبيه لآثارها على الاقتصاد القومى مرحليا وعمليا ، يجب أن يكون واضحا فى الأذهان ، ولابد من رسم خطة متأنية مدروسة ، فى إدارة الجانب القومى فى عملية الخصخصة .

ثانيهما : الابتعاد عن النغمة الحكومية فى إدارة عملية الخصخصة ، وإسنادها إلى مجلس أعمال خاص ، من الكفاءات الاقتصادية فى البلاد ، وإعداد كوادر فنية اقتصادية ومالية ، تتهيأ لتسلم إدارة الشركات المباعة .

ثالثهما : إن الخصخصة ليست شركات وأسهم وأموال فقط ، بل هى روح أصيلة فى وجدان شركات قطاع الأعمال ... كيف نلغى سنوات طويلة من عمر شركات قطاع الأعمال ، بإجراءات وقتية لاتبدو منسجمة مع واقع الحالة، إذ لابد من توفير البيئة المناسبة لعملية الانتقال ، من القطاع العام الحكومى ، إلى فلسفة القطاع الخاص بتوجهاته المختلفة .

والآن : ما هو الدور المطلوب للجهاز المصرفى ، فى تأكيد إجراءات السياسة الاقتصادية للدولة بشأن إصدار سندات للشركات المدينة فى قطاع الأعمال ، والعمل من ناحية أخرى على طرح أسهم الشركات التى يجرى تقييمها ، وتبشر بنتائج متوازنة للبيع فى السوق المالى ، وتوسيع قاعدة الملكية ؟

السياسة الحالية للدولة تهدف إلى التأكيد على عدة مقولات رئيسية نبرزها على الوجه التالى:

١) الرغبة الأكيدة فى توسيع قاعدة الملكية لشركات قطاع الأعمال تدريجيا .

٢) الميل إلى النواحى العملية الواقعية فى طرح الشركات التى يمكن تصويب هياكلها المالية، لتتمشى مع واقع السوق المالى ومتطلبات المستثمر المالى.

٣) الاهتمام باستثمار فائض السيولة فى البنوك العاملة فى مصر ، وتوجيهها لسوق الأوراق المالية .

٤) التكامل فى إنجاح سياسة الاصلاح الاقتصادى ، واعتمادها على توسيع قاعدة الملكية كأساس استراتيجى لعملية الإصلاح .

٥) التنبيه إلى أهمية استقطاب مدخرات القطاع العائلى ، فى توظيفات

محددة فى سوق الأوراق المالية ، والاهتمام بتنمية الوعى المالى للمستثمرين الأفراد .

٦) حل مشكلة المديونيات الكبيرة لشركات قطاع الأعمال ، وتصويب الهياكل المالية لتلك الشركات ، وإطلاقها للتعامل فى سوق الأوراق المالية ، وطرحها للاكتتاب على البنوك والأفراد والمؤسسات المالية فى سوق التداول .

٧) اكتمال الأطر القانونية والمؤسسية لسوق المالى المصرى ، والاهتمام بتأكيد الجدية للاستفادة من تيسيرات القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال .

الدور المطلوب للجهاز المصرفي إذن ليس دورا تقليديا .. فليست المسألة أموالا تنتقل من هنا إلي هناك وفق آليات معينة ، بل إن الأمر فى واقع الخصخصة يتمثل في الآتي :

أ- لابد أن نفرق فى حيثية الجهاز المصرفى : بين بنوك الدولة الدائنة لشركات قطاع الأعمال ، وبين البنوك الاستثمارية الخاصة، التى ننادى بمشاركتها فى شراء أسهم وسندات قطاع الأعمال ، وبين الأفراد أصحاب الفوائض المالية .

ب- إن الجهاز المصرفى له حساسيته الخاصة فى المسائل القومية ، وليس هناك أى تراخى فى أى جانب من الجوانب ، بشأن الاحتياجات القومية .

ج- إن الدور المطلوب من البنوك فى المرحلة الراهنة : يتجه إلى نواحى تقليدية وأخرى غير تقليدية ... فالناحية التقليدية تنصرف إلى تدبير احتياجات عملية الخصخصة من الموارد التمويلية ، وهذا أمر سهل حيث البنوك تعانى من فائض سيولة ، وبالتالى فالموارد موجودة وجاهزة للقيام بدورها ،

وفق العرف والتقاليد المصرفية .. أما النواحى غير التقليدية : فتتجه إلى أن عمليات التمويل التى تقوم بها البنوك ليست مجرد أموال تنتقل من هنا إلى هناك ، بل أنها مؤشر للثقة والجدارة Credibility والكفاءة فى تخصيص الموارد ، وعليه فإن مشاركة البنوك فى عملية الخصخصة تعنى توافر اليقين إلى هذه العمليات ، وإعطائها درجة من الثبات تخرج عن الحدود التقليدية للعملية التمويلية البسيطة .

وهنا نتساءل : هل نحن نريد أموال البنوك فقط ؟ أم نريد دورها الشامل في عملية الخصخصة وتأكيد نجاحها ، وإعطائها شهادة الميلاد الطبيعية واليقينية؟

فى الواقع إن مشاركة الجهاز المصرفى تحت هذا المسمى الواسع ، ينبغى تناوله فى أبعاد ثلاثة رئيسية :

البعد الأول :

إن عملية الخصخصة بشروطها ومعطياتها عملية قومية ، يجب إنجاحها على المستوى التمويلى والعملى .

البعد الثانى :

وهو البعد الوظيفى وينصرف إلى ضرورة تفرغ الأجهزة الاستثمارية فى الجهاز المصرفى لعملية الخصخصة ، والتجاوب معها أخذا وعطاءا ، مشاركة وترويضا لجوانبها غير المتوخاة .

البعد الثالث :

أن تكون عملية الخصخصة قادرة على النجاح ، وإعطاء المؤشرات العملية والموضوعية على النجاح ، بدلا من الاعتمادية التى كانت تسود فى الأنظمة الشمولية . .

. بمعنى أن تكون السندات والأوراق المالية التى تصدرها شركات قطاع الأعمال موضوعية وتتمشى وطبيعة السوق ، وتوجهات المستثمر الفردى ، وطبيعة اتخاذ القرار فى البنوك .

وعلى هذا النحو : فإن هناك شروطا جوهرية ، لإنجاح دور الجهاز المصرفى فى المرحلة الراهنة تتبدى على النحو التالى :

أولا - الموضوعية فى عرض أوراق شركات الخصخصة ، حتى لاتحتاج الخصخصة فيما بعد إلى إجراءات أخرى للخصخصة .

ثانيا - الجدية والتخلص من مفهوم المركزية فى إدارة شئون قطاع الأعمال.

ثالثا - التدرج فى النزول إلى السوق بإصدارات قطاع الأعمال ، سواء كانت أسهم أو سندات ، بشكل يتمشى وطبيعة سوق المال المصرى ، الذى أصبحت سمته الغالبة هى التحرك بين النقيضين .. فهى سوق راكدة أحيانا ، والطلب لايجد عرضا كافيا .. أو فى أحايين متوقعة نجد عرض أسهم وأوراق مالية يفوق طاقة الطلب الفعلى ، وهو مايخشى وقوعه لو أن عملية الخصخصة سارت بشكل ارتجالى أو عفوى أو فجائى .

رابعا - إن الجهاز المصرفى يرحب بدوره فى إنجاح عملية الخصخصة كأمر واقع ، وهو ما يفرض على شركات قطاع الأعمال أن تكون أكثر هدوءا وروية، فى تدارس أنسب السبل الملائمة لإنجاح عملية الخصخصة .

خامسا - إن المرحلة الراهنة تمثل اختيارا حقيقيا للبنوك الاستثمارية ، لإثبات ذاتها فى مجال الاستثمار الذى أنشئت من أجله ، ولعلها تقوم بذات الدور أسوة بما قامت به من دور ملموس فى إصدارات سندات التنمية الوطنية، وقيامها بالاكتتاب فى أذون الخزانة .

سادسا - إن نجاح عملية تمويل الخصخصة تأخذ بعدا جديدا ، يتمثل فى تحمل الجهاز المصرفى للتبعة الكبرى فى إنجاحه ، حيث ستقوم البنوك بالآتى :

١) تقديم القروض بضمان الأوراق المالية التى تصدرها شركات الخصخصة .

٢) تقديم القروض المصرفية للأفراد والهيئات ، لشراء الأوراق المالية التى تصدرها شركات الخصخصة .

٣) شراء سندات شركات قطاع الأعمال .

٤) تكوين محافظ الأوراق المالية من شركات الخصخصة ، لحسابها أو لحساب عملائها .

وهو الأمر الذى يؤكد : أن الخصخصة والجهاز المصرفى يبدو تلازمهما فى الهدف والاستراتيجية ولابد أن يكون للبنوك دور متميز فى إجراءات الخصخصة ، يتجاوز الدعم النقدى إلى المشاركة فى اتخاذ القرار ، وتصويب الهياكل المالية لشركات قطاع الأعمال العام .

وهذا ما سنتناوله بتفصيل أكبر فى الفصل القادم إن شاء الله ، حيث سنعرض حوارا صحفيا يعتبر علامة مضيئة على طريق الإصلاح الاقتصادى ، لأنه يتضمن خلاصة حصاد خبرات السنين ، لعالمنا الفاضل الذى يعتبر موسوعة متخصصة ، وخبرة نادرة على طريق العمل المصرفى بصفة خاصة ، والعمل الاقتصادى بصفة عامة .

الفصل الخامس

تساؤلات عن الجهاز المصرفى

فى مجموع لقاءات صحفية متعددة ، أجاب أستاذنا العالم د. حسن عباس زكى على الأسئلة التى وجهت إليه حول أداء الجهاز المصرفى ، والدور المنتظر له فى المستقبل ، وكيف يطور أسلوبه فى الأداء لإنجاز دوره المستقبلى بأحسن كفاءة ممكنة ..

ونحن نسجل هنا تلك الأسئلة وإجابتها من خبير اقتصادى ، يقدر الأمور حق قدرها ، نظرا لخبرته العريقة فى هذا المجال . مما يجعل لتلك الإجابات ثقلا خاصا ، وأهمية كبرى على طريق الإصلاح الاقتصادى ، خاصة أن الجهاز المصرفى هو عصب الحياة الاقتصادية وقلبها النابض .

سؤال : كيف ترون سيادتكم الأداء الحالى للجهاز المصرفى المصرى خلال عام ١٩٩٧؟

الجواب : فى واقع الأمر الجهاز المصرفى المصرى يتطور تطورا محسوسا ويقود عملية التنمية ، وفق أسس معقولة وحساسية فائقة .

وكما تعلمون : فإن الجهاز المصرفى يتكون من البنوك التجارية (قطاع عام ومشتركة وخاصة) وبنوك الاستثمار والأعمال (مشتركة وخاصة وفروع لبنوك أجنبية) والبنوك المتخصصة (عقارية وصناعية وزراعية) .

وقد بلغ مجموع المركز المالى للجهاز المصرفى ٤٣٤٧٥٥ مليون جنيه فى نهاية يونيه ١٩٩٧ مقابل ٣٩٠٩٢٨ مليون جنيه فى نهاية يونيه ١٩٩٦ بمعدل نمو قدره ٢ر١١٪ ... وقد قام الجهاز المصرفى بدوره فى تمويل مشروعات التنمية فى الزراعة والصناعة والخدمات والسياحة والأنشطة العقارية ، وفقا للمعايير المستخدمة فى هذا المجال .

ونتساءل : هل يكفى أن يقوم الجهاز المصرفى بدور الوسيط المالى ، بين المودعين والمقترضين والمستخدمين للتسهيلات والأرصدة بشكل تلقائى ، وتبعا لقواعد السوق وقوى العرض والطلب ؟

إن بيت القصيد : هو الدور المأمول للبنك المركزى المصرى ، فى قيادة العمل المصرفى الوطنى ، وخلق أدوات مالية جديدة ، لاستخدام الفائض المتاح لدى الجهاز المصرفى .

إن الجهاز المصرفى أمامه مهام أساسية ذات دلالة تتمثل فى جوانب عديدة منها :

* خلق أوعية ادخارية جديدة ، تزيد من كفاءة الجهاز المصرفى المصرى فى زيادة الادخار ، وتعبئة الفائض الاقتصادى المتاح والممكن ، لتوجيهه إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

* ابتكار أدوات مالية مستحدثة للتوظيف المالى .

* تنمية سوق المال وربطه بالسوق النقدية ، وتحريك التمويل ومتطلبات السوق المالى على أسس مستحدثة .

* قيام مؤسسات مالية جديدة ، وتوسيع آفاق تقديم الخدمة المصرفية فى سهولة ، ودون معاناة للمتعاملين مع الجهاز المصرفى.

* ربط الجهاز المصرفى باحتياجات التنمية وفق أسس معقولة ومنطقية .

* تنمية أساليب التسويق والترويج بين البنوك وعملائها .

* القيام بدور أوسع فى تمويل الاستثمار ، والترويج لإقامة المشروعات الاستثمارية ، وبصفة خاصة لبنوك الاستثمار ، والأعمال التى تعتبر مساهماتها محدودة فى هذا المجال ، وذلك يرجع إلى عدم وجود أدوات ائتمانية ، كالسندات طويلة الأجل ، أى لمدد تزيد عن ١٠ أو ١٥ سنة .

* المشاركة فى جهود إحياء سوق المال المصرى بصورة أوسع ، وابتكار أساليب جديدة لتنمية المشاركة فى هذا المجال ، غير صناديق الاستثمار ، والدخول إلى البورصة ورأس المال المخاطر ، وانتهاج مجالات جديدة ومبتكرة، بما يتمشى واحتياجات المستثمر المصرى .

سؤال : ماهى أهم تصوراتكم لمستقبل العمل المصرفى الوطنى فى ظل الخصخصة ، وتحرير المعاملات المصرفية ، وتوقعات انتقال البنوك العالمية للعمل فى مصر فى ظل الجات ١٩٩٤ ؟ والشراكة مع أوروبا وأمريكا ؟

الجواب : فى واقع الأمر إن التطور والتلاقى مع التيارات العالمية هى أساس النمو والازدهار ... ولكن هناك شرطا مهما للانفتاح والنجاح فى إدارة

الجهاز المصرفى الوطنى هو : أن نملك الإدارة والوعى بمصالح أمتنا ، وتعظيم مكاسبنا فى التعامل مع كافة المصالح .. وأمامنا هدف كبير هو : تنمية إرادة أمتنا ، وكسب أرض جديدة للتعاون والحوار مع القوى العالمية .

وأود القول : **إن إرادة أمتنا لاتتخلف أبدا عن مصالح الأمة ولاتسبقها بمعنى : أن المصلحة والإرادة وجهان لعملة واحدة .**

ولست من التيار الذى يخشى من المنافسة العالمية فى مجال البنوك والمؤسسات المالية ، فلنا فى الماضى والحاضر تجارب ملموسة ، ونعرف كيف نتعامل معها ، وفق أسس ومعايير موضوعية ، لايختلف عليها اثنان .

وانفتاح الجهاز المصرفى المصرى أمر ليس جديدا ، طالما أنه يعطى نفس الحق للبنوك المصرية للعمل فى الخارج ، بذات الشروط وبنفس الأسس .. وفى تقديرى : أنه ليس انفتاحا للجهاز المصرفى وحده أمام تيارات المنافسة العالمية ، بل إن البنوك المصرية عليها أن تجد ذاتها فى السوق المصرفى العالمى ، بذات التوجهات وذات المصالح ، لتحقق مصالح الاقتصاد المصري فى الداخل والخارج ، وتقترب أكثر من أسواق الودائع والنقد الأجنبى وأسواق المال والنقد العالمية ، تعطى وتأخذ منها حسب جهدها وقدرتها على العطاء والتأقلم .

إن قضية الخصخصة وانفتاح النظام المصرفى العالمى والجات ١٩٩٤ والشراكة مع أوروبا وأمريكا ، كلها تسير فى انسجام كامل وتوافق نحو هدف واحد ، وهو تأكيد الحرية الاقتصادية فى انتقال السلع والأموال والأفراد بين أرجاء العالم ، فى سعى لتحقيق المصالح المترابطة والمتشابكة للأمم جميعا ، ومن غير سيطرة طرف على أطراف أخرى .. علينا جميعا ألا نخاف التيارات القادمة ، طالما نمتلك إرادتنا المستقلة ، ونؤمن بأنفسنا فى يقين كامل ، بأن الله يقف إلى جانب عباده المتوكلين عليه ، والمشتغلين والمنتجين فى إيمان راسخ بالله ورسوله .

سؤال : تثير خصخصة البنوك المصرية تساؤلات عديدة ، وتطرح إلى السطح بعض المخاوف من سيطرة رأس المال على الاقتصاد ، واحتمالات تبعية الجهاز المصرفى لتيارات معينة . فما هو رأيكم فى هذه المقولات ؟

الجواب : فى حقيقة الأمر : إن خصخصة البنوك المشتركة ، التى كان يساهم فى رؤوس أموالها بنوك القطاع العام الأربعة ، لم تكن أمرا فجائيا أو تم بصورة عشوائية ، إنما كان الأمر وليد دراسة متأنية ، وفكر مصرى أصيل، فى ضرورة أن تقوم البنوك المشتركة بدور أبعد في خدمة الاقتصاد الوطنى ، بعيدا عن التأثر بسيطرة بنوك القطاع العام الأربعة التى أعطت هذه البنوك الدفعة المناسبة ، والاحتضان الأمثل لتقوم بدورها على أكمل وجه .. وفى واقع الأمر : إن خصخصة البنوك الخاصة هو بمثابة العودة إلى الأصل ، فهذه البنوك كانت تدار بعقلية القطاع الخاص ، ودون وصاية من البنوك الحكومية... ثم إننى أتساءل : كيف تكون سياسة الدولة فى اتجاه تدعيم الخصخصة فى كل المجالات ، وتبقى البنوك المشتركة لتثير - ولو على المستوى الشكلى - تساؤلات بشأن سيطرة رأس المال الحكومى ، على مجريات قطاع هام فى الجهاز المصرفى ؟

وببساطة : فإن خصخصة البنوك المشتركة سوف تزيد من مساحة الخصخصة ، وسيطرة رأس المال الخاص ، وفلسفة الإدارة ، وبالتالى توسيع نطاق الاقتصاد الحر ، الذى أخذنا به منذ فترة طويلة ، كخيار استراتيجى حر، وفق ظروفنا ومتطلباتنا القومية والذاتية ، فى ظروف يعلمها العامة والخاصة على السواء .

أما عن القول بأن خصخصة البنوك المشتركة سوف تعيد سيطرة رأس المال على الاقتصاد ، أو تدفع بتيارات معينة إلى دروب الجهاز المصرفي . فهذا قول بعيد عن الدقة أو التصور الصحيح ، لحقيقة ما يجرى داخل الاقتصاد

المصرى ، من سيادة للفكر الحر ، وريادة للقاطع الخاص المنتج وغير المغامر أو المنضبط ، وهو ما تشجعه السياسة الاقتصادية المصرية ، ويعلنه المسئولون المصريون فى كل المناسبات .

خلاصة القول : إن خصخصة البنوك الاستثمارية يعيد إلى هذه البنوك حيويتها ، وقدرتها على أنها القطاع الرائد والقائد ، للتحول إلى الاقتصاد الحر ، وتحقيق النفع والفائدة للاقتصاد المصرى ، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بمعدلات أكبر فى برامج التنمية المصرية ، وخلق روح المؤازرة والتجانس بين مفردات السياسة الاقتصادية ، والتى تشجع على مستوى الشكل والمضمون ، روح الريادة وزيادة الانتاج ، وقيادة التنمية الاقتصادية لصالح الجميع من خلال القطاع الخاص ، سواء كان مصريا أو عربيا أو أجنبيا.. المهم إعداد الخبرات المصرفية التى تكفل السير قدما بهذه البنوك لتؤدى رسالتها .. وقد تبنى ذلك البنك المركزى عن طريق التدريب والتوجيه ، وإرسال البعثات واستخدام الخبرات الخارجية ، والتوسع فى نشاط المعهد المصرفى ، الذى يؤدى رسالة هامة فى هذا المجال .

سؤال : أعادت الخصخصة إلى الوجدان المصرى : ضرورة الاهتمام بإدارة الاقتصاد الوطنى على أسس واضحة ، من خلال مفاهيم عالية ترتبط بمستقبل سوق المال المصرى .

فهل تسير الخصخصة على هدى رؤى ثابتة ومفاهيم مستنيرة ؟ أم ترون سيادتكم أن هناك ثوابت ومتغيرات أخرى ، ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان ، حتى تسير الأمور إلى بر الأمان ؟

الجواب : لعلكم تعلمون على وجه اليقين : أن سياسة الخصخصة كانت اتجاها عالميا ، أخذت به كافة الدول ، سواء تلك التى كانت تدار مركزيا ، أو الأخرى الرأسمالية الراديكالية ، مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها .. إلى

جانب ما أخذت به البلدان النامية ، جريا وراء الإصلاح المالى والنقدى لاقتصادياتها ، وفقا للعلاجات التى كان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يوصيان بها بلدان العالم كافة ، أملا فى تدارك الاختلالات الهيكلية ، ومشاكل استقرار أسعار الصرف ، وانسياب التجارة بين بلدان العالم ، والعجز المزمن والهيكلى فى موازين المدفوعات ، إلى جانب ارتفاع العجز فى الموازنات العامة للدول المختلفة ، وارتفاع معدلات التضخم ، وتدنى مستويات المعيشة .. وعليه فالخصخصة لم تكن موجهة إلى بلد بعينها أو بلدان معينة .. وتعالوا نراجع سويا منذ متى ينادون بالخصخصة وغيرها من السياسات ؟ ومنذ متى بدأنا فى انتهاج هذه الحلول التى اقتنع بها المسئولون عن السياسة الاقتصادية المصرية ؟ فحن كمصريون لانعطى الانطباع بأننا نسير فى ركب معين أو تيارات معينة وهذا غير صحيح ، إنما لمصر فكرها وقناعتها ، بأن ما يتخذ من سياسات يعبر عن المصلحة العليا لغالبية فئات شعبها .

والخصخصة كما تبدو في شكلها الأخير ، ليست مجرد نقل ملكية قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص ، إنما هى قاطرة التنمية التى تقود الاقتصاد المصرى إلى الأخذ بفلسفة القطاع الخاص ، فى إدارة مشروعات التنمية المصرية فى كافة المجالات ، وترك الخدمات السيادية ، وأمور الدفاع والأمن والصحة والتعليم والعدالة ، لتتفرغ لها الدولة ، وتؤديها على أعلى مستويات الكفاءة ، مع استمرار الإشراف والرقابة والتوجيه لسائر الأنشطة ، من خلال أجهزة الدولة المركزية .

وكان طبيعيا أن تطرح أسهم جانب من شركات قطاع الأعمال للبيع من خلال البورصة ، بعد دراسات متأنية لتحديد السعر العادل لقيمة السهم فى كل حالة على حدة .. وكان ضروريا ألا يكون هناك انطباع بأن الشركات تباع

بعيدا عن مصالح غالبية العاملين بها ، فقدرت نسبة ١٠٪ من الأسهم للعاملين بأسعار مميزة ، تقديرا لدور العاملين فى هذه الشركات ، وكان أيضا الأخذ بأسلوب البيع لمساهم رئيسى ، أو صناديق الاستثمار المنشأة من خلال البنوك .. وكذلك توسيع مجال مشاركة شركات السمسرة والبنوك والمؤسسات المالية ، فى زيادة الطلب على أسهم الشركات المباعة .. وكان ضروريا أن ننادى بأن الخصخصة ليست هدفا فى ذاتها ، إنما هى وسيلة لتدارك اختلال فى أمر معين .. فلا بد تبعا لهذا المفهوم : أن يتحدد أسلوب استخدام حصيلة بيع شركات قطاع الأعمال العام، فى تمويل واردات السلع الاستثمارية ، لتمويل المشروعات الإنمائية ، وسد جانب من العجز فى الموازين العامة للدولة، وتوجيهها لتمويل مشروعات الدولة ، وإصلاح هياكل الشركات الأخرى المتعثرة، حتى تتعدل مراكزها المالية وتصبح قابلة للخصخصة ... والحكومة فى هذا المجال أخذت تستمع إلى الجميع ، وقد كان لى حوارات طويلة مع المسئولين المصريين ، وكنا نشكل مجموعات للتفكير والتدارس ، بشأن هذا الأمر وغيره من الأمور ، فجاءت سياسة الخصخصة فى شكلها الرسمى ، معبرة عن أفكار الجميع الذين أدلوا بدلوهم كل حسب جهده ورؤاه .

نقطة أخيرة أود أن أضيفها وهى : أن مراجعة الهياكل المالية ، وتحديد القيمة السوقية لأصول الشركات ، التى يراد بيعها للأفراد أو المستثمرين لاينبغى أن تقوم دراستها وفقا لبيوت الخبرة الأجنبية ، بل لابد وأن تعطى البنوك والجامعات والمراكز البحثية والاستثمارية للمالية المصرية دورا أبعد ، فى تأكيد معايير وأسس التقييم ، وإعادة الهيكلة حسب طبيعة وخصائص تلك الشركات ، التى نفهمها كمصريين أكثر من الأجانب ألف مرة .. فكيف تكون سياساتى مصرية ، وأرى تنفيذها وتخطيطها بعيون أجنبية ؟

وعن سؤالك عن الثوابت والمتغيرات ، التى ينبغى أن ننظر إليها عند موضوع الخصخصة : فلابد أن نحدد أولوياتنا وأهدافنا القومية الاستراتيجية

ورؤانا لما نريده لوطننا وأمتنا ، وأن نراجع سياستنا الاقتصادية باستمرار ، أملا فى الوصول إلى الأكمل والأحسن ... أما عن موقع الخصخصة : فما نراه على المستوى الكلى اليوم ، فسوف نراه على المستوى الجزئى غدا ، وما علينا إلا المراجعة .

<u>سؤال :</u> شهدت البورصة فى الآونة الآخيرة نشاطا كبيرا ، وتزايد اهتمام المستثمرين بالاستثمار فى الأوراق المالية .. وأجدنى أسألكم كيف يمكن تنمية التعامل فى البورصة على أسس مستقرة وحافزة للاستثمار بعيدا عن المضاربة والمغامرة ؟ وماهى رؤيتكم للأفكار التى تنادى بانطلاق البورصة المصرية إلى العالمية ؟ وما يتردد بشأن إقامة البورصات الإقليمية ؟

<u>الجواب :</u> البورصة المصرية تمر بمرحلة جديدة ، وحالة انتقالية من وضع اللاحركة ، إلى وضع تزيد فيه المعاملات إلى أرقام كبيرة يوميا .. وليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب أو الدهشة أو التوجس فى هذا الذي يحدث فجانب العرض يبين : أن هناك أوراقا مالية بأسعار حافزة وجاذبة للاستثمار، من شركات قطاع الأعمال والشركات المسجلة فى البورصة .. أما جانب الطلب : فتعكسه القوة الشرائية للمستثمرين ، من الأفراد الذين تزيد ودائعهم وسيولتهم النقدية ، ولايرتضون الأوعية الادخارية كمجال لاستثمار فوائدها النقدية .. إلى جانب البنوك التى بدأت تخصص جانبا من مواردها للتوظيف فى أسواق المال ، جنبا إلى جنب مع صناديق الاستثمار التى أنشاتها البنوك أو شركات التأمين ، والتى احتلت دورا كبيرا في توظيف مواردها الهائلة فى البورصة المصرية .

وعن المسافة بين العرض والطلب على الأوراق المالية : هناك شركات السمسرة ، وشركات إدارة محافظ الأوراق المالية ، وصانعو السوق الذين نفتقدهم فى بورصة الأوراق المالية ..

وفى الواقع فإن سيناريو ومشاهد بورصة الأوراق المالية المصرية تؤكد أننا فى حاجة إلى أن نذكر أنفسنا بالحقائق التالية :

* أن البورصة فى حاجة مستمرة إلى إعادة النظر فى كل مايدور وتثبته الأيام ، يوما بيوم ، مثل حدود الحركة السعرية لأعلى أو أسفل ، وطلبات الشراء أو البيع وجديتها ، وضوابط البيع والشراء وحقيقته ، والقوى المالية التى تقف وراءه .. وضرورة أن نراجع أنفسنا أمام أى ظاهرة صغيرة أو كبيرة، حتى تتضح المفاهيم وتستقر اللغة التى نتحدث بها .. كما يجب أن ندرس الخطوات التى اتخذت لتصحيح أوضاعها ، إذا اقتضى الأمر ذلك ، مثل نظام الحفظ الذى يحتاج إلى وقفة .

* لابد ألا ننسى أننا نتحدث عن سوق المال ككل ، وليس البورصة فقط ومن ثم فعلينا أن نراجع الأدوار المختلفة لمؤسسات وهيئات السوق ، وكيفية تنمية دورها عند العرض أو الطلب ، أو تلاقى العرض والطلب بعيدا عن المضاربة .

* علينا أن نتحرى الدقة والتقييم المستمر لدور مؤسسات سوق المال ، وكيفية اكتماله حتى لايكون سوق أسهم فقط أو سندات فقط ، وعلينا أن نطور من الأدوات المالية التى تعمل فى سوق المال ، ونخلق منها طائفة متنوعة مثل الأسهم التى تتحول إلى سندات ، والسندات التى تتحول إلى أسهم ، وكيفية المشاركة فى الإدارة ، وتوليفات الأوراق المالية التى تشكل محافظ مثلى ، تعظم من الأرباح وتشجع على المشاركة فى النشاط المالى ، والحس بالسوق .

* إنه من الضرورى أن نراجع ونراجع ولانمل المراجعة لأنشطة البنوك وصناديق الاستثمار والأفراد والمؤسسات ، ونحاصر أنشطة المضاربة ، ونتجنب الإشاعات ، ونشجع منطق الشفافية والإفصاح ، كأساس لقيام سوق نقية قادرة على التجاوب مع متطلبات التنمية بصدق واقتدار .

أما عن انطلاق البورصة إلى العالمية : فلا ينبغى أن يأخذنا الحماس بعيدا عن أرض الواقع ، فنحن لم نبدأ إلا منذ زمن قليل ، وعلينا أن نستقر ونقوى بورصتنا المحلية ، وسوف يأتى مجال العالمية وتسجيل الأسهم والإصدارات العالمية فى بورصتنا ، كما سيأتى اليوم الذى تطرح فيه الإصدارات العالمية المصرية فى البورصات العالمية ، كما سيأتى اليوم الذى نتداول فيه الأوراق المالية الأجنبية ، عندما تستقر القاعدة الاقتصادية والبنية التحتية لأنشطة سوق المال .. وفى جميع الأحوال : يجب أن نراقب حصة الأجانب فى البورصة حتى لاتزيد عن الحد الواجب ، ولاننسى ماحدث فى المكسيك ، ومايحدث الآن في ماليزيا وأندونسيا وتايلاند وغيرها .

أما عن البورصات الإقليمية : فلا بأس من تقوية التعامل بين البورصات الرئيسية فى القاهرة والاسكندرية بمراكز النشاط الاقتصادى فى الدلتا والصعيد ومنطقة القناة .

وإن كنت أرى أن نركز على هدف إنجاح بورصة الأوراق المالية دون القفز فوق الاهداف ، وتأكيد نجاح البورصة هو هدفنا الرئيسى فى هذه المرحلة ولاينبغى أن نسبق الأحداث .

<u>سؤال :</u> يتردد فى الأوساط المصرفية أن بنك الشركة المصرفية العربية الدولية قرر زيادة رأسماله المدفوع إلى ٤٥ مليون دولار أمريكى ، فما هى مبررات هذا القرار ؟ ومن هم المساهمون الحاليون فى رأس مال البنك ؟

<u>الجواب :</u> فى حقيقة الأمر أن مجلس إدارة البنك قد قرر هذه الزيادة فى رأس المال ليلاحق نمو النشاط ، ويوفر قاعدة رأسمالية صلبة للنشاط المصرفى فى المجالات المختلفة التى يرتادها البنك ، حيث أنشأنا صندوقين للاستثمار ونساهم فى العديد من الشركات المتميزة ، كما أنشأنا شركة للتأجير التمويلى وهى أول شركة تسجل في مصر . ونمارس دورنا فى تقديم الائتمان لعملاء

البنك فى الأنشطة المختلفة ، وبطبيعة الحال كان منطقيا أن تكون الزيادة فى رأس المال مواكبة لتطور النشاط ومسايرة الاتجاهات العالمية ، ورفع نسبة الملاءة المصرفية لمصرفنا .

أما عن المساهمين الحاليين في رأسمال البنك فهم علي الترتيب :

* المصرف العربى الدولى	٣ر٣٩٪
* شركة مصر للتأمين	٥ر٢١٪
* شركة المقاولون العرب للاستثمارات	٣ر١٧٪
* اكتتاب عام	٢ر١٢٪
* الشركة العربية للتمويل الدولى	٩ر٤٪
* سمو الأمير خالد بن ترك	٨ر٤٪

ويمارس البنك نشاطه فى جميع المجالات من خلال فروعنا فى المهندسين والبستان والأزهر ومصر الجديدة بمدينة القاهرة ، وفرع مدينة الاسكندرية ، ونخطط لإقامة فرع فى مدينة العاشر من رمضان ، لتلبية طلبات المستثمرين فى المدن الصناعية الجديدة .

سؤال : لأول مرة منذ الأربعينيات يتحقق فائض فى احتياطيات النقد الأجنبى فى البنك المركزى المصري يقدر الآن بنحو ١٧ مليار دولار أمريكى فما هى دلالات هذا الفائض ؟ وكيف يمكن توظيفه لخدمة أداء الاقتصاد المصرى وبمعدلات مأمونة ؟

الجواب : فى واقع الأمر : إن الحديث عن فائض العملات الأجنبية فى البنك المركزى المصرى حديث ذو شجون ومثير للتساؤلات .. فكيف أكون دولة فقيرة ولدى فائض كبير يتجاوز نصف مديونياتنا الخارجية ؟ وهل هذا الفائض

يعنى أننا أصبحنا أغنياء، بالرغم من أن أمامنا ماهو أهم من الأرصدة والاحتياطيات؟!

إن العبرة فى كفاءة أى اقتصاد ليست فى الاحتياطيات التى تحت أيدى البنك المركزى ، وإنما فى سلامة الأداء الإنتاجى والمالى ، وكفاءة السياسات المالية والنقدية .. وأهم من ذلك كله وجود مصدر متجدد ودائم للعملات الأجنبية من الصادرات أو السياحة أو تحويلات العاملين بالخارج ، وفى حالتنا قناة السويس .. إن العبرة الأساسية فى كفاءة الأداء الأقتصادى هو : السير فى برامج التنمية بكفاءة واقتدار، وبروح عالية لاتعرف اليأس أو الملل.

ومن هنا فإن الفائض لايسعد ، إذا كان وراءه أبنية إنتاجية متهالكة وبطالة واستيراد متعاظم وديون خارجية رهيبة ، وعجز في الموزانة العامة للدولة ، لأن هذا يأكل ذاك . والدولة كلها وعاء واحد ، يصب فى داخله كل الأوعية الفرعية الأخرى .. فهذا الفائض سيكون فارغا من أى معنى ودلالة اقتصادية ، إذا استمر الأداء ضعيفا ومتخاذلا .

ولكنه على أى الأحوال هو كالومضة فى ظلام الليل ، وهو شمعة ينبغى أن نحافظ على ضوئها ، واحتياطى قصير الأمد لمشكلات طارئة قد تواجه الاقتصاد المصرى ، لاسيما فى مجال الواردات ، أو اقتضاء الفوائد وأقساط الديون الخارجية ، أو مجابهة أى مشكلة طارئة قد تواجهنا .

وعموما فقد فجر هذا الفائض تساؤلات عديدة ، انشغل الناس بها فترة ، ثم عادوا واستكانوا لحقيقة : أن هذا الفائض حقيقة واقعة ، يجب التعامل معها ككل الحقائق التى تحيط باقتصادنا.

وكانت التساؤلات تدور حول : كيف أستخدم هذا الفائض ؟ كيف أتوقى المحاذير التى تحيط بالاستثمارات الحكومية فى الأسواق الدولية ؟ ونادى البعض بأنه يمكننا أن نستخدم هذا الفائض فى سداد جانب من الديون

الخارجية ، أو أن أوجهه إلى تمويل مشروات التنمية ، والاستخدامات الرأسمالية الأخرى ..

ولكنى أقف مع التيار الهادىء المعتدل، الذى يرى أن نستخدم الفائض بحكمة وموضوعية ونعمل على زيادة تراكمه ، وتعميق الأداء فى القطاعات المولدة للفائض ، والعمل قدر الإمكان على تلافى أسباب تآكل هذا الفائض ، أو تشتيته فى أوجه الإنفاق الاستهلاكى الأخرى .

فما هي الصورة المثلى لاستخدام هذا الفائض ؟ والتي أراها تتحقق في خمسة مجالات رئيسية كالتالي :

أولا - ضرورة الحفاظ على قيم الفائض من تآكل وتبديد فى السوق العالمية ، من وراء تغيرات أسعار الصرف ، ومعدلات التضخم العالمية ، وذلك بتنويع العملات التى نحتفظ بها بهذا الفائض .

ثانيا - ألا يكون الفائض عاطلا ، بمعنى يجب تدويره فى محافظ الأوراق المالية ، وسلات العملات الأجنبية الدولية ، وفى الأسواق الخارجية ، وفى الأسواق المحلية إن أمكن .

ولايجب أن تتركز استخداماتنا فى جهة وحيدة ، فلا يعقل مثلا أن أضع جانبا كبيرا من هذا الاحتياطى فى سندات الخزانة الأمريكية، كما تفعل الكثير من الدول ، بل لابد من التنويع ... وفى هذا يجب الاستعانة بالخبراء والمحترفين من رجال الاقتصاد فى مصر والخارج ، وبيوت الاستشارات المالية، ومؤسسات التوظيف المالى الكبرى فى الأسواق الخارجية .

ثالثا - إن هذا الفائض يجب أن يتزايد لخدمة أغراض الاقتصاد المصرى ككل ، وليس لمواجهة التذبذب فى أسعار العملات الأجنبية فى الداخل فقط ، كما يتصور البعض ، بل لابد وأن يتجه إلى غرض تأمينى لمسيرة الإصلاح

الاقـتـصـادى .. ومن هنا فـعلينا أن نعض عليـه بالنواجـذ ، لأنه أسـاس استراتيجى، وليس مجرد فائض مالى ، قابل للتآكل والتجدد فى أى نقطة .

رابعا - إنه من الأهمية بمكان أن تتنوع استخدامات الفائض ، بشرط أن تتوافر له أسباب السيولة العالية والأمان الكامل ، وسبل توقى المخاطرة والرؤية الاستراتيجية السليمة فى التعامل مع الأسواق المالية والنقدية الخارجية .

خامسا - إن هذا الفائض يجب أن يدار بأسلوب غير حكومى ، ولابد أن نضع كافة الإمكانيات والصلاحيات تحت أيدى القائمين عليه ، من مخصصات وصلاحيات إدارية وحدود للمسئولية ، والمشاركة مع متخذى القرارفى البنك المركزى والدولة ، حتى يأتى أسلوب استخدام هذا الفائض معبرا عن أهداف أصلية ، لتعميق أداء الاقتصاد المصرى فى شتى المجالات ، وضرورة خلق جهاز فنى يشرف على استخدام هذا الاحتياطى .

وعموما : هذا الفائض يربطنا أكثر بالمنظومة العالمية فى أسواق المال والنقد ويجعل مصالحنا مع العالم الخارجى متشابكة وحيوية ، ويجعلنا فى حالة من اليقظة الدائمة ، وينقلنا من حالة الأخذ إلى حالة العطاء ، ومن السالب إلى الموجب .

وكذلك فإن الفائض ظاهرة مبشرة كما قلت ، ويجب أن تتوالى معها الإيجابيات فى أداء الاقتصاد المصرى ، ويصبح هناك فائض فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو ما نحلم به جميعا بإذن الله تعالى .

سؤال : ظل الإقتصاديون ينادون بإحياء وتطوير سوق المال المصرى ، حتى استيقظت البورصة وتحقق الآن معدلات كبيرة فى النشاط . فهل أنت راض عن أداء سوق المال الحالى ؟ وكيف يمكن تطويره بمعدلات ذات كفاءة ؟

الجواب : كان متوقعا بصدور القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال ، أن تنتهى حالة الجمود التى كانت تسود سوق المال منذ أمد بعيد . ويبدأ فى الحركة إلى الأمام وبمعدلات لها وزنها ... وبعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات ، بدأت الأحوال تتبدل ، وبدأت المعاملات فى سوق الأوراق المالية تتزايد بمعدلات كبيرة ، نتيجة تزايد عرض الأوراق المالية ، من شركات الخصخصة من جانب ، ومن الجانب الآخر تزايد الطلب نتيجة تكوين صناديق استثمار البنوك ، التى رفعت معدلات التعامل بشكل بارز ، إلى جانب انخفاض سعر الفائدة على الودائع ، واتجاه المودعين إلى البورصة لشراء الأسهم ، بغية تحقيق معدلات ربحية أكبر ، وإمكانية تحقيق ربح من تداول الأوراق المالية .

وحالة سوق المال المصرى فى الوقت الراهن : تشير إلى تزايد التعامل ، وعلى أوراق مالية محدودة ، ودخول البنوك والمؤسسات المالية فى التعامل فى السوق المالى ... أما السوق الأولى فتكاد تكون المعاملة محدودة ، لقلة الشركات المؤسسة حديثا ، وقلة حالات الاكتتاب العام ، واتجاه ما يتأسس من شركات المساهمة المغلقة .. أما السوق الثانوى : وهو سوق المتعاملين ، فتبين الدراسات أنه لاتوجد فى السوق المصرى إلا حوالى ٣٠ ورقة مالية (سهم) تعتبر جيدة ومثار للتعامل ، لارتفاع الكوبون وزيادة الربحية ، وتحسن الوضع المالى لهذه الشركات .

والسوق المالى المصرى يكاد يكون سوقا محدود الفاعلية والإمكانيات ، حيث لايوجد فى الأسهم إلا نوع واحد فقط ، بينما فى الأسواق الخارجية تكاد تصل أنواع الأسهم إلى عشرين نوعا .. وكذلك الحال بالنسبة للسندات فهى نوع واحد ، وتكاد تكون قاصرة على سندات التنمية الوطنية التى أصدرها بنك الاستثمار القومى ، فى إصدارين بالعملة الأجنبية ، وبسعر فائدة متحرك

فوق الليبور ، وسندات حكومية وإسكان أخرى .. من هنا وأمام هذا الجمود والمحدودية ، ليس أمامنا من سبيل لتنمية سوق المال المصرى ، إلا الاتجاه على عدة محاور أساسية ، يكمل بعضها بعضا ، وتعتمد على تنمية الوعى المالى ، لدى الأفراد ذوى الحيثية المالية المحدودة ، أو المتوسطة أو الكبيرة ، للتعامل فى الأوراق المالية ، مع تنمية دور المؤسسات المالية للتعامل فى الأوراق المالية ، وتنشيط إقامة محافظ للأوراق المالية ، تمتلكها البنوك ذاتها، أو تكونها لحساب عملائها .

وهذا يتطلب بالطبع : تحسين أحوال شركات قطاع الأعمال ، وتشجيع إصدارات الأسهم فى إطار عمليات الخصخصة ، بحيث تتجه إلى تنمية سوق المال ، بدلا من الأعمال الفردية التى تقوم بها بعض البنوك ، لصالح بعض المستثمرين العرب أو الاجانب ، دون أن تقوم بدور ملموس فى زيادة المعروض من الأوراق المالية المطروحة للتعامل فى البورصة ، ليشتريها الأفراد والمؤسسات المالية بدلا من التعاملات المغلقة .

ولعل ما يساهم فى تنمية وتطوير سوق المال ، للاستفادة من طفرة الرواج الحالى : هو أن تتجه الجهود إلى زيادة الأوراق المالية القابلة للتداول ، بتحسين ميزانيات الشركات العاملة فى قطاع الأعمال العام . وبالتالى زيادة الكوبون ، حتى يمكن تشجيع الأفراد والمؤسسات على التعامل فى تلك الأوراق .

وفى الناحية الثانية : لابد من ترشيد تكوين صناديق الاستثمار ، لدى البنوك وشركات التأمين والمؤسسات العاملة فى الأوراق المالية ، حيث سيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على الأوراق المالية لتكوين محافظها المالية ، وارتفاع الأسعار بصورة مبالغ فيها ، نتيجة عدم كفاية المعروض من الأوراق المالية .

وبطبيعة الحال : لن تنمو سوق المال بين يوم وليلة ، بل لابد من التدرج وإعطاء القدرة والمثل على التعامل السليم ، والسير خطوة بخطوة ، من جانب الأفراد والمؤسسات المالية .

ويلزم فى هذا المجال : أن نعمل على تطوير سوق السندات بالعملتين المحلية والأجنبية ، حيث لايوجد بها إلا إصدارات قليلة للغاية ، مكبلة فى محافظ البنوك والوسطاء الماليين ... ولابد من تشجيع التعامل فى السندات حتى تحظى بالسيولة الواجبة ، وتشجع المتعاملين على التعامل فى السندات وكذلك لابد من تنويع السندات ، وتعدد مزايا كل إصدار ، وكفالة الضمانات وسلامة التعاملات ، حتى تصبح سوق السندات أكثر مرونة ، وأكثر تشجيعا على التعامل .

نقطة أخرى تستوجب الاهتمام وهى : إصدارات السندات الحكومية المتوسطة الأجل ، ثم الطويلة الأجل فى البورصة .. لذلك فإنه من الأهمية بمكان : تطوير التعامل فى البورصة ، وتوسيع نطاق عملها ، بزيادة عدد السماسرة ، ومندوبى البنوك والمؤسسات المالية ، وبيوت الاستشارات والمعاملات المالية ، والعمل على سرعة إصدار هذه السندات ، مع الاهتمام بإصدار نشرة توضيحية مع الأسعار اليومية ، تعطى المعلومات عن سوق التعامل اليومى ، وتنمى الوعى المالى لدى الأفراد والمؤسسات .. ويمكن نشر الوعى المالى الحديث ، عن طريق أجهزة الإعلام ، من صحافة وإذاعة وتليفزيون علي أن يخصص لها زمان ومساحة يومية فى كل هذه المجالات . ويجب أن تعمل البنوك على نشر الوعى المالى عن طريق إصدار كتيبات ونشرات دورية ، تشمل التعريف بسوق المال ، ودراسات لأهم الأسهم التى هى محل التعامل ، وتشمل تقييم فنى للميزانيات ، وقيم الكوبونات فى السنوات الأخيرة ، لمجرد تبصير المتعاملين بالسوق .

وعلى سبيل المثال : ماذا لو ساهمت البنوك بنسبة ضئيلة من أرباحها السنوية للإنفاق على برنامج للتوعية المالية ، وتقديم المفاهيم العلمية للاستثمار ، والتعامل فى الأوراق المالية ، فى صورة نشرات للتوعية حول أساليب التعامل بيعا وشراءً ، وعن مفاهيم التحليل المالى لميزانيات الشركات والتوعية بأساليب الاستثمار ، والحكم على الأوراق المالية من حيث الربحية والسيولة وسرعة الدوران ، وإمكانيات تكوين محفظة للأوراق المالية، في ظل ماهو قائم من مؤسسات مالية ، ونظم للاستثمار فى الأوراق المالية... إلى جانب محاضرات وندوات منشورة عن نفس الموضوعات ، وبذلك يمكن خلق وعى مالى لدى الأفراد ، وحائزى الأوراق المالية ، من البنوك والأشخاص الطبيعية ، ولأمكن القول بإمكانية البدء فى تنمية السوق المالية، على أسس واقعية وعملية، نابعة من صميم الجهاز المصرفي ذاته ، وبإمكانياته ومفاهيمه العملية الخالصة .

ولعل أهم أساليب تنشيط سوق المال فى مصر : هو الاتجاه إلى تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على الإقراض بضمان أوراق مالية ، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على شراء وتكوين محافظ الأوراق المالية ، بشروط ميسرة وبسيولة عالية ... وبغير هذه العملية لن يتم تنشيط سوق المال ، حيث البنوك هى عصب سوق المال ، وبدونها تصبح السوق المالية سوق أشباح وخيالات باهتة.

والنقطة الهامة أيضا فى تنمية سوق المال : تتمثل في ضرورة تنويع أشكال الأسهم ، مابين أسهم تمتع ، وأسهم ممتازة ، وأسهم تتحول إلى سندات وسندات تتحول إلى أسهم ، وأسهم تسمح بالمشاركة فى الإدارة .. وضرورة تطوير سوق الأسهم بما يتفق والبيئة المصرية ، وعدم نقل المفاهيم وآليات (تكنكات) التعامل الغربى إلى السوق المصرية ، إلا فى حدود الواقعية

والقدرة على توسيع السوق وتجاوبها مع عقلية ووجدان المستثمر فى السوق المصرية ، سواء كان مصريا أو عربيا .

نقطة أخيرة لتنمية سوق المال : تتمثل فى ضرورة الاهتمام بجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار فى الأوراق المالية ، وتشجيع بيوت التوظيف المالى والبنوك والسماسرة ، على نقل صورة طبيعية عن أحوال سوق المال المصرى أولا بأول ، فى مرحلته الانتقالية المرتبطة بعمليات الخصخصة ، وتوسيع نطاق التعامل المالى ، وعرض دفعات إضافية من أوراق التعامل .

هذه فى النهاية أفكار لتنمية سوق المال ، فى إطار الواقع ومعطياته ، وفي حدود الممكن ، ولابد للبنك المركزى أن يشجع البنوك على تكوين محافظها المالية بصورة ملموسة ، وكذلك لابد للهيئة العامة لسوق المال أن ينشط دورها فى مجال حفز وتنمية التعاملات فى سوق المال المصرى على أسس عملية مع المستثمر الفرد ، والمؤسسات المالية القائمة .

وفيما يتعلق بخلق أدوات مالية جديدة : فإنه يمكن إصدار سندات وتحويلها إلى أسهم مشاركة ، أو أسهم لمدة محدودة .

حيث جرت العادة على تمويل مشروعات التنمية بالاقتراض من الجهاز المصرفى ، ثم تطورت إلى إصدار أذون الخزانة فى الأجل القصير .. وقد نجحت فى السنتين الأخيرتين تجربة إصدار سندات طويلة الأجل للتنمية المصرية بالعملة الأجنبية ، مقومة بسعر متحرك للفائدة فوق الليبور ... إلا أن السمة الغالبة لتمويل مشروعات التنمية ، كانت تتجه إلى استخدام موارد التمويل قصيرة الأجل ، من البنوك والمؤسسات المالية المصرية ، بأعبائها الباهظة ، وبعدم القدرة على التنبؤ باستمراريتها وتدفقها على المدى المتوسط، وتوفيرالأمان التمويلى للمشروعات .

وليس معقولا أن تزيد الودائع قصيرة الأجل الزيادة الكبيرة ، وتعجز البنوك عن توظيفها لتلبية احتياجات القطاع الانتاجى ومشروعات القطاع الخاص ، وفى نفس الوقت تعانى المشروعات من قلة الموارد التمويلية المتاحة، إذ أصبحت الصورة مقلوبة ، حيث ودائع قصيرة الأجل بدون فرص تمويل ، وتمويل بدون ودائع آجلة .

والأمر فى تقديرنا ينصب على إمكانية حل تلك المشكلة بإعطاء المشروعات الاستثمارية ، سواء كانت مملوكة لقطاع الأعمال أو للقطاع الخاص أو الاستثمارى - كشركات مساهمة - الأحقية فى إصدار التمويل الذى تحتاجه ، بالنقد المحلى أو الاجنبى ، فى الأجل المتوسط والطويل ، فى صورة سندات يضمنها الجهاز المصرفى ، تكون لحاملها أو مالكها (اسمية) بأسعار فائدة متميزة ، وتحويلها على مدى عمر المشروع الاستثمارى ، إلى أسهم مشاركة فى رأس المال ، يتمتع صاحبها بحق حضور الجمعيات العمومية ، ومناقشة أمور الشركة المختلفة .. أو اعتبارها أسهم لمدة محدودة ، وتكون تلك الورقة المالية قابلة للتداول في البورصة ، وعالية السيولة ، وتتمتع بمزايا التداول ، ونشر الميزانيات والربحية وتوزيع الكوبون سنويا .

هذا الإصدار سوف يؤدي إلى نتائج على مستويات عديدة تتمثل فيما يلي:

أولا - بث الثقة فى سوق السندات ، نتيجة قيام المقترضين بالاتجاه مباشرة إلى المقرضين ، فى صورة إصدار سندات ، تتولى الشركات المقرضة بملاءتها المالية ، وقدراتها المختلفة ، وكفاءتها فى إدارة أموالها وأصولها ، والتنافس بين المقرضين ، لكسب ثقة حائزى السندات ، التى تتحول إلى أسهم مشاركة، أو أسهم لمدة محدودة.

ثانيا - زيادة فاعلية السوق المالى ، وزيادة طاقته التمويلية ، ودخول مقترضين جدد .

ثالثا – نمو سوق الإقراض متوسط الأجل بشكل ملموس ، وتشجيع المقرضين والمقترضين على إدارته من خلال السوق المالية ، بفاعلية وكفاءة .

رابعا – امتصاص فائض السيولة من الودائع فى الجهاز المصرفى ، وتقليل معدلات التضخم على المستوى القومى .

خامسا – زيادة الإصدارات المالية وتنوعها ، وتقديم أوعية استثمارية متميزة وغير تقليدية ، تثرى الحياة المالية المصرية ، وتنمى العمل داخل بورصة الأوراق المالية ، وتزيد التعامل من خلالها .

سادسا – زيادة كفاءة البنوك فى مجال الاستثمار ، وقدرتها على تحويل الودائع إلى استثمارات مباشرة ، وزيادة كفاءتها ومقدرتها التمويلية فى هذا المجال .

سابعا – ضمان موارد التمويل متوسط وطويل الأجل – للمشروعات الاستثمارية بصورة مستمرة .

ثامنا – زيادة كفاءة المشروعات الاستثمارية فى إدارة قروضها ، وتحملها للمسئولية كاملة ، وتنمية قدراتها على السداد ، ومواجهة التزاماتها الطارئة والتمويلية مباشرة.

تاسعا – زيادة الاستثمارات بوجه عام ، وبالتالى رفع معدلات النمو فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

وهكذا فإن إصدار السندات ، وتحويلها إلى أسهم مشاركة ، وأسهم لمدة محدودة : سوف تزيد الطاقة التمويلية المتاحة للمشروعات ، وتنمى دورها كجهاز مقترض ، وتزيد من مسئوليتها في الحفاظ على المال العام ، والإحساس بمسئولية السداد ، والحفاظ على قيمة أسهمها وسنداتها فى السوق ، وتحسين وزيادة كفاءة التنفيذ والإدارة على المستوى القومى .

نقطة أخيرة بالغة الأهمية : وهى أن الطفرة الحالية فى التعاملات فى سوق المال (فى السوق الثانوى) لها مدلول حيوى ، ويؤكد على أهمية الشركات المصدرة للأوراق المالية ، ويشير إلى دور سوق المال ، فى زيادة أرباح المتعاملين فى تداول الأوراق المالية ، بيعا وشراءً ، وتحقيق أرباح رأسمالية من فارق سعرى الشراء والبيع فى البورصة ، بالإضافة إلى امتصاصها لفائض السيولة فى البنوك .. ولكن الأهم فى تقديرى هو سوق الإصدار ، لأنه سوق الاستثمارات الجديدة ، والاكتتاب فى الأوراق المالية ، والإضافة الحقيقية إلى رأس المال القومى .

سؤال : ماهو تقييمكم لتجربة المؤسسات المالية الإسلامية ؟

الجواب : لعل من أكثر الأمور مدعاة للتأمل : قيام فجوة هائلة على المستويين النظرى والتطبيقى ، يتمثل فى عدم كفاية أساليب توظيف الأموال الإسلامية ، سواء كانت عن طريق البنوك الإسلامية ، أو شركات توظيف الأموال ، أو من خلال بيوت توظيف الأموال الإسلامية غير المنظمة ، مثل شركات الأشخاص والتجار فى السلع المختلفة .

ومما يزيد الحيرة : ما أصبحنا نعانى منه الآن من تقلص المؤسسات المالية الإسلامية ، وعجزها عن توظيف الموارد المتاحة بشكل غير تقليدى ، ويتفق وجوهر الشريعة الإسلامية السمحاء .. وأصبح لافتا للأنظار : مسارعة المؤسسات المالية العالمية إلى امتصاص السيولة المالية العالية لدى المؤسسات المالية الاسلامية ، وذلك بإقامة وحدات مستقلة تمارس أعمال التوظيف المالى وفق الشريعة الإسلامية ، حيث تطالعنا الأحداث بقيام وحدات مالية إسلامية فى سويسرا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، ويحذو حذوها بقية المؤسسات المالية فى العالم الغربى ، بشكل تدريجى ، وأكثر التماسا للنواحى التطبيقية والعملية ، دون التورط فى المتاهات النظرية والفقهية ، على

حساب كفاءة التوظيف ، وتحقيق أعلى عائد ، وشكل متناسق مع الفكر الغربى بالدرجة الأولى .

وأصبح كذلك من أصعب الأمور : أن تستحوذ البنوك والمؤسسات المالية الناهضة على ودائع وموارد مالية هائلة بالنقد الأجنبى والمحلى ، ثم نرى القنوات شبه محاصرة دون التدفق من خلال صيغ استثمار مستحدثة ، تعود بالنفع على الأمة الإسلامية أولا باعتبارها صاحبة المال .. كما أن البحث عن صيغة جديدة للتوظيف المالى الاسلامى ، أصبح يشكل حجر الزاوية فى تحقيق النجاح المنشود ، لإقامة نظام مالى إسلامى قوى .

وبطبيعة الحال : فإن تجربة التوظيف المالى الإسلامى فى مصر قد تلازمت مع ازدياد الوعى الدينى ، والرغبة الشديدة لأصحاب الأموال فى الالتزام بالشريعة الإسلامية ، كذلك زادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بصورة ملموسة .. وقد بدأت الاستجابة بقيام شركات توظيف الأموال ، وتأسيس بنك فيصل الإسلامى ، والمصرف الإسلامى الدولى للتنمية والاستثمار ، والفروع الإسلامية لبنك مصر وبنك قناة السويس وبنك الاستثمار العربى وبنك «التجاريون» وغيرها من البنوك .

ويمكن إبراز ملامح تجربة المؤسسات المالية الإسلامية فى مصر على الوجه التالي :

١- زيادة الإقبال من جانب المودعين ، سواء كانوا أفرادا أم شركات للإيداع والتعامل مع الوحدات المصرفية الإسلامية ، حيث زادت الودائع وحسابات الاستثمار لدى المصارف الاسلامية بمعدلات هائلة ، وكذلك الحال فى شركات توظيف الأموال .

٢- زيادة الوعى الإسلامى بين كافة الطبقات الاجتماعية ، وفى جميع أرجاء البلاد .. وقد صاحب ذلك نمو التعامل المصرفى وفق الشريعة الاسلامية

. فى الحضر والريف ، الأمر الذى يشكل طلبا ينبغى تلبيته ، حتى تستمر المؤسسات المالية فى أداء دورها بكفاءة .

٣- ازدياد دور البنوك الإسلامية ، وشركات توظيف الأموال ، بتأسيس عدد كبير من الشركات والمشروعات الاستثمارية ، تغطى قطاعات مختلفة ، ولازالت فى مرحلة وليدة .

٤- إن معدلات توظيف الأموال المودعة فى البنوك الإسلامية (مضاربات - مرابحات - مشاركات) تسير بمعدلات أبطأ من معدل نمو الموارد (إيداعات - حسابات استثمار) **نتيجة عوامل متعددة أهمها** :

أ) حداثة الوعى بأساليب التمويل الإسلامى .

ب) السياسة الحذرة للبنوك والفروع الإسلامية ، وتجنب المخاطرة بعد التجارب الأولى التى خاضتها .

جـ) تعدد القرارات الاقتصادية ، وحالة الركود النسبى التى سادت الاقتصاد المصرى خلال الأعوام الماضية ، وتأثيرها على ضعف الطلب على الأموال.

د) السياسة الانكماشية ، والالتزام بالسقوف الائتمانية ، ومنع التوظيف فى تجارة الذهب والمعادن النفيسة ، التى كانت تشكل منفذا للتوظيف ، الذى يحقق ربحا عاليا ولكنه بالغ المخاطرة .

هـ) عدم الانتشار الكافى للفروع والبنوك الاسلامية ، فى المحافظات والمراكز فى ريف وصعيد مصر ، وقلة الخبرات المدربة على أساليب تقييم منح الائتمان ، فى إطار إسلامى .

و) مشاكل الاستثمار ، وضعف الطاقة الاستيعابية ، قياسا للودائع المتزايدة فى البنوك الإسلامية ، وشركات توظيف الأموال .

٥- تزايد الاهتمام بالتوظيفات قصيرة الأجل ، وذلك لضمان السيولة ، والعائد السريع لأصحاب الأموال .

٦- إن التجربة لازالت وليدة ، وتتزايد الحاجة إلى إعطائها المزيد من الاهتمام، وخلق فرص الاستثمار المناسبة ، وتشجيع جهود التنمية ، وتنشيط جانب التوظيف بمعدلات مزايدة .

٧- ضعف العائد المحقق ، بمعدلات أقل من سعر الفائدة السارى فى البنوك التقليدية ، وفى السوق المالى الذى خلقته شركات توظيف الأموال .

٨- ازدياد اهتمام البنك المركزى بتوجيه نشاط البنوك الإسلامية ، وخضوعها لذات الأساليب والأدوات المتشددة ، لحماية الاستقرار النقدى ، وضمان أموال المودعين ، والتأكد من تطبيق الشريعة الإسلامية فى معاملاتها .

٩- ازدياد حدة المنافسة فى جذب الودائع ، بين البنوك الإسلامية من ناحية ، وشركات توظيف الأموال التى تعطى عائدا مرتفعا للمودعين ، من الناحية الأخرى .

١٠- ازدياد تخوف السلطات النقدية والمالية ، من النمو المطرد لشركات توظيف الأموال ، والرغبة فى حماية المودعين فى تلك الشركات ، حتى أصدرت مؤخرا قانون شركات تلقى الأموال ، بغية إحكام الرقابة على توظيفاتها ، ووضع العديد من الضوابط لتحجيم دورها ، وازدياد فاعلية الدولة فى توجيه نشاطها ، وما صاحب ذلك من قيام المودعين بسحب جانب من ودائعهم لأسباب مختلفة .. وأصبحت هناك طاقة مالية حائرة تبحث عن التوظيف الإسلامى المثالى ، الذى يحقق عائدا ملائما ، ويتسم بالسيولة المناسبة ، وتوافر الضمانات المناسبة .

. وعلى أى الأحوال فإن الصورة قد أصبحت تنحصر فيما يلى :-

أ) زيادة الموارد المالية المتاحة وفق الشريعة الإسلامية بشكل كبير .

ب) عجز الأوعية الاستثمارية المطبقة حاليا فى البنوك الإسلامية ، وشركات توظيف الأموال ، عن امتصاص الطاقة المالية المتاحة .

جـ) ركون المؤسسات إلى الالتزام بتعليمات الرقابة على البنوك ، وهيئة سوق المال ، بشكل روتينى وبيروقراطى ، مما يضعف من كفاءة التوظيفات المالية، متوسطة وطويلة الأجل ، ويرجح كفة الائتمان قصير الأجل بشكل كبير .

والسؤال الآن هو : كيف يمكن استحداث صيغ جديدة لاستثمار تلك الأموال ؟

وبادىء ذى بدء : يلزم القول أن البحث عن الصيغ الملائمة لايمكن أن يبدأ بالتقليد من الغرب والمؤسسات المالية الغربية ، حيث أن نقطة البدء الأساسية تتحدد فى : أهمية خلق أدوات جديدة للاستثمار الإسلامى ، تستوعب الزيادة الهائلة فى الموارد المالية المتاحة ، وتطرح إلى أرض الواقع الجوانب التطبيقية الواقعية ، لمفاهيم الاستثمار الإسلامى .

ومن هذا المقام : نجد أن الصيغ التقليدية التى وجدت طريقها إلى أرض الواقع (المضاربة - المرابحة - المشاركة) تتطلب وجود صيغ جديدة ، تتمشى جنبا إلى جنب مع التطورات الحديثة ، فى أساليب التوظيف في السوق العالمية ، وتلبى تعطش المستثمرين الإسلاميين إلى توظيف أموالهم فى مناخ ملائم ، ووجود طائفة متنوعة من الأدوات الاستثمارية الإسلامية المستحدثة .

ولعل أهم الأدوات الجديدة المستحدثة نسوقها على سبيل المثال ، وليس الحصر ، يمكن أن تنصرف إلى مايلى :-

١- الصكوك الإسلامية :

وهذه الوسيلة تمثل نهجاً جديدا لتمويل المشروعات الإسلامية دون ربا ، حيث تقوم الشركات التى تطلب تمويلا ، بإصدار صكوك تمثل المبالغ المطلوبة كتمويل ، تصرف كوبوناتها دوريا مع صرف الأرباح ، ويكون لهذه الصكوك أفق زمنى معين ، ويمكن تداولها فى بورصة الأوراق المالية ، وتتحدد بفئات معينة ، وتنشر تفصيلاتها تباعا فى الصحف السيارة ، مدعمة بتقرير مراقبى الحسابات لتلك الشركات .

وبلاشك فإن إقدام الشركات على هذا النوع من الاستثمارات ، سوف يوسع من دائرة الاختيار ، ويقدم تمويلا إسلاميا لاتشوبه شبهات الربا ، ومن ناحية أخرى يزيد من إقبال أصحاب الشركات والمشروعات الاستثمارية على التعامل فيها ، بشكل أكثر سهولة وسلامة .. ورغم أن اصدار الصكوك ليس جديدا ، حيث سبقت المملكة العربية السعودية ، وطرحت صكوك تعادل ٦ مليار دولار بدون فائدة ، ولكن تتمتع بنصيب فى الأرباح ، فإننا فى مصر نعد فى مسيس الحاجة لمثل هذه الصكوك .

وتتسم هذه الصكوك بعدة سمات رئيسية تتركز في الآتي :

* السيولة العالية نتيجة تداولها فى بورصة الأوراق المالية .
* توافر حرية الاختيار أمام أصحاب الشركات وحملة الصكوك ، نتيجة تعددها وتنوع فئاتها وعمرها الزمنى .
* توافر الحماية والضمان لحملة الصكوك .
* توافر النواحى الشرعية الإسلامية .
* الجمع بين مزايا الإقراض ، والمساهمة في رأس المال ، فى آن واحد .

* إثراء المناخ الاستثمارى ، وزيادة ديناميكيته .
* إنماء سوق التمويل طويل الأجل للشركات العاملة .
* تعدد العملات المستخدمة ، سواء كانت بالجنيه المصرى أو الدولار الامريكى .

٢- إنشاء محافظ مالية نشطة :

ويمكن للبنوك الإسلامية وشركات توظيف الأموال تبنى فكرة تنويع الاستثمارات ، تتمثل فى أسواق الذهب والمعادن النفيسة وأوراق النقد الأجنبى ، والأسهم والسندات والسلع المحلية والدولية ، وتدوير حصيلتها بشكل مستمر حسب تطورات السوق المحلية والعالمية .

ويمكن تصور موارد تلك المحافظ من خلال صكوك يصدرها البنك الإسلامى أو شركات الاستثمار المالى ، تتعدد فئاتها ونوعيتها ، حسب طبيعة كل محفظة على حدة ، وتوزيع أرباحها كل ٦ شهور أو سنة ، حسب الأحوال ، ويقوم على إدارتها فى السوق المحلى أو العالمى فريق متمرس على تلك الأعمال ، من الكوادر الإسلامية المالية ، سواء باستقطاب العاملين المهرة فى السوق ، أو فى نفس الوقت تربية الكوادر المسلمة على تلك الأعمال وإجادتها .

ويلاحظ في هذا الصدد عدة سمات تتوافر كما يلي :

* تنشيط السوق باستحداث صكوك إسلامية ، لتكوين المحافظ المالية الإسلامية .
* تغطية المخاطر عن طريق ضمان مصرفى إسلامى .
* السيولة العالمية .

* الربحية .

* حرية تدوير المحفظة حسب ظروف السوق .

٣- القيام بدور مروجى المشروعات : Projects Promoters

وينصرف هذا الدور إلى تبنى طائفة من المشروعات ، يتم اختيارها وفق معايير عملية وموضوعية ، حيث يمكن لكل مؤسسة تمويل إسلامية ، أن تتبنى مجموعة مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، تتولى دراستها بنفسها ، أو من خلال البيوت الاستشارية ، ويكون رأسمالها فى حدود نصف مليون فأكثر لكل مشروع ، وتقوم المؤسسات التمويلية الإسلامية ، بالمساهمة بنصيب ملموس في المشروعات المتبناة ، وتطرح الباقى على عملائها للاكتتاب، واستكمال الإجراءات القانونية والتنفيذ لتأسيس تلك الشركات ، التى تتميز بسرعة العائد وارتفاعه .. هذا الدور نشعر بافتقاده فى النظام المصرفى المصرى حاليا ، حيث نجد معظم البنوك والمؤسسات تنتظر المشروعات، ولاتقوم بدور يذكر فى مسألة الترويج وتنمية المشروعات .

وجدير بالذكر : ان مناخ الاستثمار الحالى يتلهف لمثل هذا الدور ، الذى يمكن للبنوك وشركات تلقى الأموال أن تلعب دورا ملموسا فى تأسيس الشركات ، وتسليمها لإدارة فنية مختارة ، فى سائر قطاعات النشاط الاقتصادى ، بالتعاون مع وزارة التخطيط والهيئة العامة للاستثمار ، لاختيار المشروعات التى تحظى بموافقة هيئة الاستثمار ، والتى تتفق وأولويات الخطة القومية .

٤- القيام بدور أمناء الاستثمار :

وفى هذا الصدد نلحظ فراغا حقيقيا فى هذا النشاط ، الذى تقوم به بعض البنوك فى الجهاز المصرفى المصرى ، ولكن بصورة قاصرة .. ويمكن للبنوك

ومؤسسات التمويل الإسلامية أن تعيد صياغة هذا النشاط ، ليقدم خدمات مباشرة لعملائها فى البحث عن فرص الاستثمار ، وتلبية مطالب العملاء المختلفة ، وفق الشريعة الإسلامية .

٥- استحداث الصكوك بدون كوبون : ZERO COUPON

وهذه الصكوك معروفة فى العالم الغربى ، حيث يتم إصدار صكوك لاتصرف أرباح سنوياً ، ولكن يتم تراكمها لمدة معينة ، بعدها تصرف الأرباح المتراكمة، أو تستخدم فى شراء صكوك جديدة حسب الاختيار .

ويمكن للشركات طالبة التمويل (متوسط وطويل الأجل) أن تستفيد من مزايا تلك الصكوك ، وتجعل التعامل مع البنوك الإسلامية وشركات تلقى الأموال ، أكثر سهولة وأفضلية نتيجة انتفاء عبء الفائدة ، إذا ما توجهت للبنوك التقليدية .

٦- الاتجاه لتبنى مشروعات المحليات :

حيث من المعلوم أن الادارات التنفيذية فى المحليات تتبنى أعدادا لا بأس بها من المشروعات ، وتقف عقبة التمويل أمام استمراريتها وتنفيذها بسهولة: وبالتالى فإن التوجه إلى الاستثمار من خلال المحليات ، سوف يعطى مساحة كبيرة للاختيار والمفاضلة بين المشروعات .

٧- الاتجاه نحو تمويل المشروعات الصغيرة :

وفي هذا الصدد : فإن المشروعات الصغيرة تشكل بلا أدنى شك عنصرا هاما من عناصر النشاط الاقتصادى ، ولكنها للأسف الشديد لاتحظى بالاهتمام الكافى ، والذى يدفعها إلى الامام ، ويوفر لها التمويل والعناية

الكافية ، وبالتالى فإن الاهتمام بقضايا المشروعات الصغيرة سوف يفسح المجال أمام مؤسسات التمويل الإسلامى ، لممارسة دورها بشكل أكثر فاعلية واستمرارية .

وهكذا فإن البحث عن صيغ جديدة لاستثمار الأموال وفق الشريعة ، يعد أمرا حيويا ، ينبغى استمراره بعيدا عن دوائر الجدل والبحث النظرى ، واسترشادا بتجربة الأسواق المالية والنقدية فى المجتمع الغربى ، واختيار ما يناسب ظروف تجربة مصر فى الاستثمارات والتوظيفات الإسلامية بشكل يضمن استمرار عملية البحث والدراسة ، وفقا للظروف التى تلائم السوق المالية فى مصر ، ويضمن تلاقى العرض والطلب على الأموال بشكل انسيابى، ليحقق الفوائد المرجوة ، لاستنباط أدوات مالية جديدة ، وفق الشريعة الإسلامية ، والقواعد المنظمة للأنشطة المالية والاستثمارية .

وفى نهاية هذا الفصل : ندعو الله أن ينفع الأمة الإسلامية بكلمات أستاذنا العالم ، لأنها تنبع من قلب مفعم بنور الإيمان ، وعقل ناضج بخبرات السنين والأعوام ، مما يحقق لتلك الأمة خطوات الرقى إلى الأمام والرفاهية بين الأنام .

ومع دعائنا هذا نردد قول الحق جلَّ شأنه مخلصين له الدين : ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ (ق : ٣٧) .

الفصل السادس

العولمة والتكامل الإسلامى لمواجهتها

على درب الجهاد طوال حياته المشرفة الحافلة ، التى بارك الله فيها إلى أبعد مدى ، قام أستاذنا العالم د. حسن عباس زكى بجهود رائعة فى مجالات الإصلاح الاقتصادى فى جميع الميادين ، سواء العملية منها أو العلمية . ونظرا لأن العولمة مفهوم فكرى غربى ، يتبعه إجراءات تطبيقية عملية ، لفرض ذلك المفهوم الفكرى كأسلوب واقعى على شعوب العالم .. فقد تصدى د. حسن كخبير اقتصادى ، ورجل مسئول يتحمل الأمانة بكل تبعاتها .. تصدى لذلك التيار الغربى ، الذى يمثل أسلوبا حديثا لفرض الهيمنة الغربية على العالم ، فألقى المحاضرات فى المؤتمرات ، سواء العالمية منها أو المحلية ، لإزاحة الستار عما يحاك لنا فى الظلام ، وتنبيه الأمة لإيقاظها من حالة اللاوعى التى تعيش فيها ، حتى تعيش حياتها بإيجابية ، تنبع من واقع عقيدتها السامية ، التى تحتم عليها الاستفادة بموارد الثروة الاقتصادية ، بما يحقق رفاهية الأمة الإسلامية .

ونسجل فيما يلى بعض المحاضرات التى ألقاها فى هذا الصدد .

المحاضرة الأولى

في

ندوات المجمع الثقافي

أبو ظبي - يناير ١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

حضرات السادة والسيدات :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يهمني في هذا المقام أن أتدارس معكم هموم الأمة الإسلامية ، وما يواجهها من تيارات فكرية تهدف إلى السيطرة عليها ، والهيمنة على مقدراتها الاقتصادية .. وأهم تلك التيارات هي العولمة التي أصبحت تسود العالم كحقيقة مسلم بها .

ولذلك يهمنا أولا أن نلقى نظرة سريعة على الوضع الحالي للعالم :

مر العالم بثورات ثلاث هامة غيرت معالمه ، بدأت بالثورة الزراعية ، ثم الثورة الصناعية ، والآن نعيش ثورة المعلومات والإنترنت .. كما أن توازن القوى السياسة الدولية بدأ يختل بانهيار روسيا ، ومن هنا اعتقد البعض أننا بدأنا عصر انهيار التاريخ ، وبدأ مفكرون عالميون يكتبون عن ذلك ويبشرون بهذه الظاهرة ، التي يتبعها كما يظنون صراع الحضارات الكونفوشية والإسلامية والمسيحية ، وساعد على ذلك للأسف الأرهاب الذي ساد بعض الدول الإسلامية ، والخلافات بين الدول الإسلامية وعدم ترابطها .

ثم بدأ التكتل يطفو على سطح الأرض ، وأوروبا أصبحت موحدة اقتصاديا، وأمريكا الشمالية والجنوبية كذلك إلى حد كبير ، والصين وروسيا وبعض الدول الآسيوية ، ثم بدأ شرخ في اقتصاديات النمور الآسيوية ،

وماحدث من انهيار فى اقتصادياتها بمشاركات غربية غير منظورة ، وساعد على ذلك بعض أخطاء اقتصادية فى النظم المصرفية والمالية والائتمانية .

وبعد تلك التكتلات التى تسود العالم ، والاندماجات التى تحدث بين أكبر الشركات والبنوك العالمية ، والتى أصبح نفوذها يعم العالم عبر القارات والاتصالات والأقمار والتجسس ، وخلق المشاكل في الدول الفقيرة والنامية.. **فالسؤال الآن هو : ما موقف العالم الإسلامى لمواجهة هذه التيارات الفكرية التى تحكم العالم بالسيطرة ؟**

الرد على ذلك فى رأيى : أن الصورة التى نراها ، أننا نعيش في الماضى ، ونحلم بما فعله أجدادنا ، وماكان عليه الإسلام منذ امتد إشعاعه حتى غمر العالم كله فى أقل من قرن ، وغزت حضارته وقيمه الدول التى اعتنقته عن رغبة واقتناع ، وساد ذلك مئات السنين ، ثم بدأ ينقشع النور لانحراف الحكام والعلماء ، حتى وصلنا إلى ماوصلنا إليه ، ثم دب التفتت والصراع والاختلاف فى الرأى ، بدلا عن التعاون لما فيه صلاح الجماعة .

ولاسبيل لمواجهة مانعيش فيه الآن ، من تفسخ وانصراف عن الدين ، وعن التمسك بقيمنا وتراثنا ، إلا الاتحاد والتركيز على أسس التفاهم فى الأصول الدينية ، ونبذ الخلافات الفرعية ، وأن نكون يدا واحدة ، لمواجهة العولمة التى بشر بها الغرب ، والتى تسعى إلى تحجيم دور الدولة فى العالم ، وإبراز دور الشركات والبنوك العالمية ، والتى تعمل عبر القارات لتفرض هيمنتها ، مستخدمة الأدوات التى زرعها الغرب فى العالم ، مثل مؤسسة التجارة العالمية (الجات) والبنك الدولى ، وصندوق النقد ، والتوسع فى النشاط المعلوماتى والإنترنت .. وساعدها على ذلك هيمنتها على مجلس الأمن والصحافة العالمية ، ووسائل نقل المعلومات لبث أفكارها ونشر قيمها ، لكى تصبغ العالم بالأسلوب الذى يمكنها من غزو العالم ثقافيا وسياسيا ، وفرض مقوماتها الاقتصادية وعاداتها المعيشية ، لتفرض على العالم سلعها وبضائعها وخدماتها .

والعجيب فى مايحدث فى العالم الآن هو : أن الاستعمار غزا ثلاثة أرباع الكرة الأرضية ، ونهب ثروات الدول المستعمرة ، وأخذ منتجاتها الزراعية والصناعية والمنجمية وموادها الخام بأبخس الأسعار ، ولم يسمح لها بأن تستفيد من أى زيادة فى الأسعار على مدى عشرات السنين ، وحكم هذه البلاد حكم العبيد ، بل وأباد نسبة عالية من سكان أفريقيا لإجبارهم على أن يكونوا عبيدا له ، وأوقف تقدم هذه البلاد حضاريا وسياسيا واقتصاديا ، فى الوقت الذى تقدمت فيه هذه البلاد بأموال المستعمرات ، وابتدعت واخترعت واستفادت من كل ذلك ، نتيجة ابتزازها أموال وأرصدة هذه البلاد ، ثم تركتها وهى خاوية على عروشها ، مهلهلة خاسرة الجانب ، مفقودة الهوية ، خزائنها فارغة ، وتعليمها إما مربوط بالدول المستعمرة ، أو لم يُبن على قواعد أصيلة ولايشجع على التقدم ..

ولذا فنحن الآن فى أشد الحاجة إلى لم الشمل والتعاون الإسلامى ، اقتصاديا وماليا وتجاريا .. وقد ثبت أن مدخل تحرير التجارة ليس هو المدخل الأهم ، لتحقيق استفادة حقيقية من كافة الدول الإسلامية مع بعضها البعض، وأن المدخل الأكثر ملائمة للعالم الإسلامى يتمثل فى التوسع في الاستثمارات المشتركة ، لأن معظم واردات الدول الإسلامية غير متاحة حاليا إلا من الدول الغربية .. ولزيادة حجم التجارة البينية يجب التوسع فى الاستثمار ، وزيادة الإنتاج بين الدول الإسلامية .. من هنا تبدو أهمية التوسع فى الاستثمارات ، سواء من جانب الحكومات أو رجال الأعمال والقطاع الخاص ، وهذا أيضا يؤدى إلى تخفيف عنصر المخاطرة إلى حد كبير ، كما يساعد على انسياب مئات البلايين من الدولارات من العالم الغربى إلى الدول الإسلامية النامية ، ويساعد على التوزان الدولى الاقتصادى .. ومن الضرورى الإسراع فى ذلك حتى نواجه العولمة .

فالمقصود الحقيقى للعولمة هو : التدخل فى الشئون الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والسلوكية ، بصرف النظر عن الحدود السياسية للدول ، وذلك

عن طريق ابتداع مؤسسات وشركات وبنوك عابرة للقارات ، تمكن الغرب من تحقيق ذلك .. وفى هذا السبيل شاركت دول الغرب فى خلق مؤسسات مختلفة تساعد على تحقيق هذه السياسة هى : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية (الجات) ونظم المعلومات والإنترنت ، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والمشروبة (الكوكاكولا) والمأكولة (الهامبورجر) والملبوسة (الجينز) وغيرها .

ونتيجة ذلك كله عمليا هى :-

١) التبادل التجارى الذى هو فى مصلحة الغرب ، وفى غير مصلحة الدول النامية ، عن طريق استيراد المواد الخام بأقل الأسعار ، وتصدير السلع الصناعية بأعلى الأسعار ، وتصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية التى تربطها بالغرب ، والتى تحصر الاستفادة بالتكنولوجيا الغربية فى الدائرة التى تريدها والتنمية المحدودة ، ثم فرض نظم تجارية واقتصادية ومالية ، تمنع أى دولة من أن تكون حرة فى اتخاذ الإجراءات التى تمكنها من زيادة نموها وصادراتها ، والحصول على حصتها العادلة من التجارة الدولية ، أى أن تجعل الدول تابعة لها ، وتسمح لها بالنمو المحدود الذى يحافظ على مستوى معيشة متدنى ، ولكن فى الحدود التى تسمح لهذه الدول بامتصاص ماتصدره إليها الدول الغربية ، مع تمكينها من الاستدانة منها لكى تظل تحت رحمتها .

٢) تحجيم دور الدولة على أن يحل محلها الشركات العملاقة عابرة القارات الصناعية والتجارية والبنوك وغيرها ، وإجبار دول العالم النامى على أن تفتح بابها لهذه الشركات وللأفراد ، وذلك كله فى حدود مصلحة الغرب وفرض سيطرته ، وتنظيم القنوات الاقتصادية فى الدول النامية لمصلحته ومن هنا اختفى ماكان يُنادى به من حماية الصناعة ، أو نقل التكنولوجيا

باختيارنا ، أو منع استيراد بعض السلع ، أو فرض أساليب الحياة تحت عنوان حقوق الإنسان، التى هى عبارة عن تفسير لمزاج القوى الكبرى ، والاستثمار المباشر الذى تمارسه ، ليس لإنعكاس الاقتصاديات الوطنية ، ولكن لفتح باب هيمنتها وتمكينها من ذلك .

نتيجة لما تقدم : فإن الهدف هو أن تحل المؤسسات عابرة القارات محل الحكومات : فمثلا لا نقول على سلعة ما أنها صنعت فى مصر أو فى الإمارات ، ولكن حتى لو صنعت فى هذين البلدين ، فكل ما يكتب هو (صنع فورد أو مرسيدس أو IBM أو توشيبا أو ماركة الشركة المنتجة) **أى استعلاء الشركة على الدولة .**

يأتى بعد ذلك موضوع له خطورته وهو الانفتاح على العالم طبقا للعولمة من الناحية الثقافية : أى ما تلعبه وسائل الإرسال والبث العملاقة فى غسل الأدمغة ، وتطبيع العقل الإسلامى للتفكير الغربى ، ويأتى ذلك عن طريق وسائل الإذاعة والأقمار الصناعية والصحافة والكتب والسينما ، وأثرها على سلوك وتفكير المواطن ، فى الوقت الذى سلب فيه حق الدول فى المنع أو الاختيار إلى حد كبير ، وهذا ما نشاهد آثاره فى مجتمعاتنا ، ولعلنا لاننكر انتشار الإباحية والجريمة ، وعدم احترام قواعد السلوك العائلى ، والخيال الضار الذى لايحترم القيم والمبادىء .

وقد قرأت لبعض من يعلق على العولمة ويرحب بها ، ولاحظت أنهم يتسمون بجهل كبير بحقيقتها ، فمنهم من يقول أن من مميزاتها التوسع فى الاطلاع على الإنتاج الثقافى للعالم ، وهو أمر غريب حيث يتناسون ما يحمله هذا الإنتاج من سموم .. فالمهم والمهم هنا لا أن نحارب العولمة ، فهذا ما ليس بيدنا ولابيد غيرنا ، ولكن علينا أن نحمى أنفسنا منها بالاتفاق والاقتناع بضرورة أن نقف يدا واحدة ، واتخاذ إجراءات تحمينا منها .

. فبالنسبة للناحية الثقافية : علينا أن نحمى شبابنا ونقوى عقيدته وسلوكه، وأن نبث فيه الحصانة والمناعة التى تحول دون أن يقع فى براثن هذا الإخطبوط الخطير ، الذى هو ضد ديننا وأخلاقنا وسلوكنا .. ولدينا فى ذلك كل الوسائل بدءا من الأسرة والمدرسة ، وانتهاء بالصحافة والتليفزيون والراديو والسينما ، وكل وسائل الإعلام الحديثة ، حيث يتطلب الأمر حسن اختيار ما يبثه كل منها .

فالعولمة نظام أبعاده تتجاوز التجارة والمال والصناعة .. نظام يشمل المال والتسويق والتكنولوجيا والمعلومات ، كما يشمل الثقافة والفكر بل والتقاليد والعادات ، وليس لأحد سلطة فى بلده عن منع هذه التيارات أن تؤثر فى حياته ، وخاصة أن هناك حقيقة ندركها كلنا ولكننا نتجاهلها ، وهى أن هناك مليارات من البشر يعيشون بلا إمكانيات تذكر ، ومعظمهم تحت حد الفقر .. فمثلا نجد أن سكان إفريقيا يتجاوزون ٦٠٠ مليون نسمة ، وعدد دولها بضع وخمسون دولة ، ورغم ذلك لاتوجد هيئات إذاعة قومية إلا فى ٤٥ دولة فقط يسمعها ٩٠ مليون نسمة ، ونحن فى عصر المعلومات ، مما يجعل تأثير البث الأجنبى على هؤلاء كبيرا .. وهكذا نجد أن العولمة جنسيتها دولة واحدة ، ولذلك يجب على الكُتاب أن ينادوا بعدم فتح الأبواب على مصراعيها أمام رياح العولمة ، قبل أن نحمى أنفسنا منها ، ولا نأخذ من الثقافات إلا ما يتناسب مع أمور ديننا وثقافتنا .

وهاهي بعض الأرقام التي تؤدي إلي معرفة من هم الخاسرون في العولمة ؟:

يبلغ الناتج القومى الإجمالى لجميع الدول الصناعية (١٩٩٥)	**٢١٠٠٠ مليار دولار**
يبلغ الناتج القومى الإجمالى لجميع الدول النامية (١٩٩٥)	**٤٠٠٠ مليار دولار**
متوسط دخل الفرد فى الدول الصناعية	**١٦٠٠٠ دولار سنويا**
متوسط دخل الفرد فى الدول الأقل نموا	**٩٦٥ دولار سنويا**

وتبين تلك الأرقام : أن هذه الدول النامية لامفر أمامها إلا أن تقبل على مضض هذا النظام المفروض عليها ، وتقبل القواعد التى تحكم الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولذلك تزداد مشاكل هذه الدول ، لأنها ليست حرة فى اتخاذ النماذج التى تناسبها ، وإلا ستجد نفسها معزولة .. **ولكن يمكن أن تتحول الدول النامية إلى قوة خطيرة لو اجتمعت وكانت يدا واحدة . والأولى بذلك هى الدول الإسلامية ..**

فهى ذات قيم ومُثل واحدة ، ولديها طاقات هائلة بشرية ومنجمية وبترولية وسياحية وتجارية ، كما أن لديها مدخرات كبيرة ، كلها موجودة خارج العالم العربى .. ولاننسى أهمية التمسك بهويتنا ، ولاننسى القدوة والأسوة فى مجتمعنا ، وأن نحمى حرية الكلمة والتعبير ، بالتمسك بالثوابت فى الفكر الإسلامى ، وعدم الخوض فيما لايحسنه الكاتب ويركز على مايختص به ، وأن لاينازع أهل الخبرة فيما لاعلم له به ، وأن يبتعد عن الإثارة فى كل مجال. وأن يبتعد عن التطرف الذى يؤدى إلى الفرقة والخلاف والفتنة ، وأن يبتعد عن التعدى علي حرية وعلى شخصية الآخرين ، والقذف والمساس بالأحوال الشخصية .

وهكذا باختصار : يحكم العالم قوة واحدة سياسيا وعسكريا ، وأدواتها : البنك الدولى - وصندوق النقد الدولى - ومنظمة التجارة العالمية (الجات) ، وللأسف نجح الغرب فى إدخال الجات فى أمور سياسية واجتماعية ، تحت إطار الحرية والتلوث البيئى وحقوق الإنسان .

والآن : أين المسلمين والعرب ؟ إنهم يحلمون بالماضى ، ويعيشون على ماكانوا عليه ، وعلى تراث الإسلام التاريخى الذى لم يشاركوا فيه ، مع العلم أن القيم الإسلامية ، والثقافة الإسلامية الحقيقية ، والتدين الصحيح ، ليس هو ما نراه الآن بين المسلمين ، حيث العيش على أدوات لاتفيد ،

كالأمانى والأحلام التى يشوبها النفاق وعدم معالجة الأمور بصراحة .. ولاسبيل لنا إلا فهم الموقف على حقيقته ، واتحاد المسلمين ودعم المسلمين بعضهم البعض ، وتصحيح المفاهيم الدينية ، وعدم الدخول فى الجدال والفروع التى لاتمس جوهر الدين ، والتركيز على التعاون على البر والتقوى وصالح المسلمين ، وتكوين نوع من الوحدة الفكرية الاقتصادية لجمع الشمل ، وخلق أدوات ومؤسسات التعارف التجارى والمالى بين الدول الإسلامية ، لتشجيع التجارة والاستثمار فيما بينها .. وعلينا العمل على تدعيم البنية الأساسية ووسائل الاتصال والنقل ، والمشروعات المتعلقة بتوفير مصادر مياه جديدة ، لتفادى الأزمة المتوقعة من ندرة الموارد المائية ، والاهتمام بالصناعات التى تتسم بارتفاع حجمها والتى تحتاج تعاونا دوليا ، لأنها تساعد على استقدام التكنولوجيا لتواكب التقدم العلمى الذى يعيشه العالم الغربى.

وإذا استعرضنا الموقف النقدى العالمى : لوجدنا أن حجم النقود المتحركة فى العالم ذهابا وإيابا لهو ذو تأثير كبير جدا على اقتصاديات دول العالم ، وتأثيره أكبر بكثير من الانسياب المالى والتجارى والاستثمارى . ففى اليوم الواحد تنساب النقود بحجم ما تنساب الأموال اللازمة للتجارة والاستثمار خلال عام ، بالبلايين من الدولارات التى يمكن تحريكها من عملات إلى عملات أخرى بمجرد الضغط على الأزرار .

وهذه التحركات التى لاتخدم الوظيفة الاقتصادية لايحكمها منطق أو تعقل ، وتتأثر بالشائعات والحوادث غير المتوقعة والمضاربات ، ومعظمها مصدرها المشتقات Derivatives .. والسوابق كثيرة للآثار السيئة لهذه التحركات النقدية ، كما حدث مثلا فى أمريكا سنة ١٩٩٥ حينما اضطر الرئيس كلينتون إلى أن يتنازل عن مشروعه للصرف على الخطة ويتبع سياسة توازن الميزانية ، وكان من أثر ذلك انخفاض الدولار ٢٥٪ من قيمته (من

١٠٦ ين إلى ٨٠ ين) فى أسبوعين .. وكذلك ما حدث للفرنك الفرنسى سنة ١٩٨١ .. وماحدث للكرونا السويدية .. والجنيه الإسترلينى .. والليرة الإيطالية .. وفى المكسيك : خسرت المكسيك سنة ١٩٩٥ نتيجة انخفاض عملتها البيزو Peso ماكسبته فى ست سنوات .

ويبدو من كل هذا : أن هناك تغيرات شاملة فى النواحى المالية والاقتصادية ، لاتنسجم مع ماكان يتم فى الماضى ، ومنها مالم يتمكن العلماء من إيجاد تفسير لها ، مثل انخفاض الدولار بالنسبة للين بعد سنة ١٩٨٥ إلى ٢٠٠ ين ، بعد أن كان ٢٣٠ ين ، ثم بعد ذلك إلى ٨٠ ين لماذا ؟ لاتفسير لذلك حتى الآن .. ثم لماذا بالنسبة للين فقط ؟ لم يتوقع أحد ذلك . ثم إن صادرات اليابان إلى أمريكا ارتفعت بالرغم من انخفاض سعر الدولار .

ويلاحظ أن نظرية التجارة الخارجية الدولية تأخذ فى الاعتبار : أن الاستثمار يتبع التجارة، ولكن الحقيقة أن التجارة تتبع الاستثمار . فتحركات رؤوس الأموال الدولية ، وليس تحركات السلع التجارية ، هى التى أصبحت آلة عالم الاقتصاد . وبالرغم من الزيادة الكبيرة فى سرعة حركات التجارة السلعية الدولية ، إلا أن التجارة فى الخدمات تسير بسرعة أكبر ، سواء كانت الخدمات المالية أو الخدمات الاستشارية أو التأمين والمحاسبة وغيرها .

ومن أهم الأمور التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار لتخفيف أضرار العولمة على الدول النامية ومن بينها الدول العربية : أهمية التوسع فى الاتفاقات الخاصة بتسهيل تبادل السلع والخدمات ، سواء بالنسبة للسوق العربية المشتركة ، أو السرعة فى خلق مناطق حرة مشتركة تسمح بالتوسع التجارى والتعرف على إنتاج الدول وبعضها ، وذلك حتى لانقع فيما يدبر لنا من تهميش الدور الاقتصادى والسياسى للعرب ، وهو مايؤثر بالتبعية على الأمن القومى العربى .. فليس التهديد الإسرائيلى وحده هو العامل المؤثر ضد

العرب ، بل وأيضا ما أشرت إليه من إضعاف الدور الاقتصادى العربى الذى يجب أن يساير ماحدث الآن فى العالم من تكتلات اقتصادية ، كما هو حادث بين الدول الأوروبية ، وبين الدول الأمريكية ، وبين الدول الآسيوية .. ورغم كل هذه التكتلات ، فلا توجد كتلة موحدة حتى الآن للدول العربية . وإن لم يتم ذلك ، فسيضعف حجم التجارة البينية بين الدول العربية .

ومما يجدر الإشارة إليه : أهمية التوسع فى الاستثمارات بين الدول العربية وبعضها ، وإنشاء مصانع مشتركة كبرى ، سواء فى الصناعات البترولية أو الصناعات الكبرى كالأسمدة والحديد وغيرها .. ومن الخطأ التباطؤ فى تنفيذ هذه السياسات، لأن الوقت ليس فى صالحنا ، كما أنه من الخطأ الاستمرار فى سياسة التوسع فى إنشاء الصناعات المحلية، التى تحل محل الاستيراد ، بل المطلوب التوسع فى إنشاء الصناعات التصديرية أساسا واستجلاب التكنولوجيا .. وما من شك أن إمكانية التغلب على مشاكل العولمة والجات لايحلها جذريا إلا تعاون الدول العربية ، لتحقيق التكامل الاقتصادى والثقافى والمشروعات المشتركة، والتوسع فى تحرير نقل السلع والخدمات بين أبناء المنطقة ..

وقد كنا فى الماضى نتحدث عن أن الاقتصاد يقوم على الطبيعة والعمل ورأس المال .. ولكن علينا حاليا أن نضيف إلى ذلك التكنولوجيا والتدريب . فالتدريب يزيد الكفاءة الإنتاجية ويعوض عن زيادة السلع . وذلك لأن العالم سيركز فى السنوات القادمة ليس على حرية التجارة أو حمايتها ، ولكن الأهم هو الاستثمار وليس التجارة .

فالعولمة نظام لم يأت نتيجة اتفاقيات أو قرارات من هيئات دولية، وإنما هو كالموضة Fashion أسلوب يفرضه من يملك القوة فى إطار معين ، ويطرحه على المجتمع العالمي مصحوبا بالتنفيذ عن طريق مؤسساته ، ولنا أن نقبله أو نرفضه ، أو نتعايش معه تبعا لقدراتنا وهمتنا . فمن الخطأ أن نتصور أن

مفهوم العولمة أصبح واقعا علينا قبوله ، وهذا أمر لا أساس له ولايتقبله إلا الضعفاء ومسلوبى الإرادة ، وهذا ما لايتمشى مع ديننا وثقافتنا وهويتنا .

لقد كنا نعيش فترة من الزمان متأثرين بقوميات تقوم على أساس وحدة الأمة . وهدف العولمة يختلف تبعا لمفهوم كل دولة ، ولكن الدول الكبرى تعنى بالعولمة مصلحتها برفع الحواجز المقامة بين الدول وبعضها ، لتيسير انسياب السلع والخدمات بين الدول دون قيود ودون حدود ، لأنها تدرك (أى الدول العظمى) أن لها اليد الطولى فى هذا المجال ، لتفرض علينا إنتاجها لتقدمها التكنولوجى ، لأنها لم تعط الفرصة الكافية للدول الأقل تقدما ، لكى تستكمل قدراتها الصناعية وتقاوم المنافسة الغربية ، فهى لم تمنح الوقت الكافى لاستكمال مقوماتها لتلحق بالركب التقدمى .. ومامن شك أن العولمة لو سارت على هوى ماتريده الدول الغربية ، واستكانت الدول النامية لهذا التيار ، لفقدت كل الفرص المتاحة لها .

مؤدى ماتقدم : **أن العولمة هى التحول الرأسمالى العميق للإنسانية ، فى ظل هيمنة الدول الغربية وبقيادتها وتحت سيطرتها** ، فى ظل نظام عالمى غير متوازن ، يعمل على تحويل كل شىء إلى سلعة .. ونعطى مثالا اقتصاديا وصناعيا لأثر العولمة : أن حجم المبيعات السنوية لشركة جنرال موتورز ، أكبر من الناتج القومى G.N.P لكل من سويسرا والباكستان وجنوبى إفريقيا مجتمعين ، وأن حجم مبيعات شركة شل أكبر من الناتج القومى لكل من إيران وفنزويلا وتركيا .

والآن نحن نعيش فى وضع تكتلى ساد العالم : أمريكا والاتحاد الأمريكى اللاتينى من جهة ، والاتحاد الأوربى من جهة . والصين وحدها قوة ، والهند بدأت تظهر للوجود ، والنمور الآسيوية (بالرغم مما حدث لها بفعل الغرب وسوء الإدارة الإقتصادية وسوء السياسة المالية والمصرفية والنقود الساخنة والمضاربات) تحاول التكتل لمعالجة مشاكلها .

وعلينا أن نرفض قيم العولمة ، لأنها جميعا تصُب فى إطار فرض الهيمنة الغربية على شعوب العالم . فالعولمة هى تغريب العالم أجمع ، وجعل شعوب الدول النامية شعوبا ماسخة لاهوية لها ، وينبغى أن يكون هذا الرفض ليس مجرد الرفض ، بل يجب أن يعقبه تبصير واضح للرأى العام لتفهم مايحاك له، وإعادة بناء ثقافتنا ذاتيا دون الاعتماد على الآخرين .

وكما قال أحد علمائنا الاقتصاديين : إن العولمة ماهى إلا تداخل واضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة . فالعولمة الاقتصادية تشترط حرية السوق ، وتحرير التجارة من جميع القيود ، والخصخصة وتدعيم حرية رؤوس الأموال فى التنقل عبر الحدود وبلا حواجز ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية . وعلاوة على كل ذلك : نشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية .. فكأنها تفرض علينا ألا نفكر إلا فى حدود ما ترسمه الدول الكبرى .

أيها السادة :

إن مستقبل التنمية الصناعية فى العالم العربى يواجه تحديات خطيرة بسبب العولمة والجات، كما أوضحت فى محاضرتى السابقة هنا فى (أبوظبى) وإن اتجاهات التجارة العالمية تؤثر سلبيا على الموازين التجارية للدول النامية.

إن الدول الصناعية الكبيرة وعددها سبع دول ، تنتج أكثر من ٥٠٪ من الإنتاج العالمى ، وأكثر من نصف الصادرات العالمية ، وتشكل الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات ، والتى يبلغ عددها حوالى ٣٧ ألف شركة ، ولها أكثر من ربع مليون فرع فى العالم ، وهى تحصل على أكثر من ثلث الدخل العالمى ، وتبلغ حجم استثماراتها أكثر من ٣٠٠٠ بليون دولار .

ويلاحظ أن من بين ال٣٧ ألف شركة هذه ، مائة شركة فقط تستحوذ على ٥٠٪ من حجم استثمارات الشركات المتعددة الجنسية ، كما أنها تسيطر على ٧٠٪ من الإمكانيات العالمية الخاصة بالبحث العلمى والتطور التكنولوجى . **وهذه الشركات هى التى تقود العولمة وتتمسك بها لصالحها المطلق ، وللتحكم فى السوق العالمى تجاريا وماليا** ، وهى التى تتمتع بالمزايا الممنوحة من كافة بلاد العالم ، سواء كانت إعفاءات ضريبية أو تخفيضات فى الرسوم الجمركية وهى تقتحم الأسواق الوطنية .. بجانب هذا الارتفاع الكبير فى نشاط الشركات متعددة الجنسية ، نجد أن متوسط الدخل الفردى للدول النامية انخفض إلى نحو ٣٢٥ دولار فقط للفرد .

وأود أن أشير هنا إلى : أن الدول الصناعية الكبيرة تحصل على أرباح من الصناعات ذات التكاليف المكثفة رأس مال ، وخاصة ذات التكنولوجيا العالية . تبلغ هذه الأرباح ٧٠٪ من تكاليف الإنتاج تعود إلى الخبرات والتجارب العلمية والتطور التكنولوجى ، بينما نصيب الأيدى العاملة لايمثل إلا ١٢٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى ، وهذا التطور سيستمر فى الزيادة لصالح هذه الصناعة .. ففى صناعة الأدوية مثلا : فإن أصحاب البحوث العلمية والتطور يحصلون على ٦٠٪ من تكلفة المنتج النهائى ، فى حين تحصل الأيدى العاملة على ١٥٪ فقط ، وكذلك فى صناعة السيارات والصناعات العسكرية وغيرها .

وكل ذلك يرجع إلى قوة الدول الصناعية وتضامنها للتوسع فى فرض سيطرتها ، كما حدث فى الجات وغيرها ، فى الوقت الذى لاتتكتل فيه الدول النامية ، بالرغم مما لها من غالبية كبيرة ، وسيطرة على المواد الأولية فى معظم المناطق . ويجب أن تعمل هذه الدول من الآن للاستعداد للمؤتمر القادم للاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية ، الذى سيعقد خلال ١٩٩٩ فى

الولايات المتحدة ، والذى يمهد للمزيد من الضغط والسيطرة على اقتصاديات وتجارةالدول النامية .

وقد نوقش هذا الموضوع فى ندوة عقدت بالقاهرة ، أوضحت فيها «إن اتفاقيات الجات الحالية تضمنت التزامات على الدول لتحرير تجارتها الخارجية تشمل تصورات كل دولة لبرنامج تحرير تجارى، تعده كل دولة تبعا لظروفها ويعطيها الفرصة الأكثر ملائمة لتعديل أوضاعها النهائية ، مما يجعل من هذه الالتزامات نوعا من الحماية المتدرجة إلى التحرير ، فى حين أن الدول المتقدمة تسعى فى هذا الاجتماع إلى إعادة فتح كافة ملفات التبادل الدولى ، بوضع قواعد شاملة وأكثر إلزاما ، مع فتح الملفات الخاصة بالعمالة والاستثمار ، للتضييق على الدول النامية» .

ووضع المؤتمر برنامجا لضبط إيقاع تعاون وتكتل الدول النامية بضرورة العمل على الآتى :

١) المصالح الوطنية المشروعة للدول النامية ، والتحرك الواسع من الآن دوليا ، والتنسيق مع المؤسسات المختلفة لوضع برنامج عمل يحمى الجميع .

٢) الإصرار على ضرورة الشفافية فى الأعمال الدولية ، بأن تعرف الأمور قبل فرضها ، حتى لاتواجه الدول النامية بها . كما حدث فى الماضى ، مع استخدام كافة أوراق الضغط المتاحة ، للوصول إلى الحقوق المشروعة .

٣) رفض التوسع فى استخدام البيئة ومعايير العمل ، وغيرها من أمور سياسية، تخص السياسة الداخلية المشروعة لكل دولة (كحقوق الإنسان) كعناصر تمييز فى نطاق التجارة العالمية . مع المطالبة جماعيا للتوسع فى استخدام التكنولوجيا ، ووضع نظام عالمى يكفل تقديم المساعدات للدول النامية ، التى كان سبب فقرها الدول المستعمرة التى نهبت اقتصادياتها .

٤) العمل على إجبار الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية ، فى مجال التعويضات الغذائية والمساعدات الفنية ونقل التكنولوجيا ، مع رفض مفهوم الدول الغنية لمفهومها الخاص بالتوسع فى استخدام اتفاقيات الجات لصالحها ، بالتوسع فى التدفق الحر للتجارة ، كما حدث بالنسبة لمصر، وماقامت به الدول الأوروبية من استخدام مايسمى «سلاح الصحة النباتية» لتعويض صادرات مصر إلى أوروبا .

أيها السادة :

إننا على مدار التاريخ نجد العولمة تزحف وهى ليست جديدة ، فهى تأتى فى ملبس الاستعمار أو الاستعباد أو غيرها .

ويجدر بنا أن نستعرض فى لمحة سريعة ماحدث فى جنوب شرق آسيا ، وفى أمريكا اللاتينية ، وفى روسيا وغيرها من أزمات ، كادت تودى بالاقتصاد العالمى ، وعانت منها معظم دول العالم من أوروبية وأمريكية ، كل ذلك دعا الدول الرأسمالية إلى إعادة النظر فى الموقف ، واستدعى مجلس الشيوخ فى أمريكا كبار الاقتصاديين والماليين ، وعلى رأسهم روسوس الذي كان من أسباب انهيار سوق المال فى ماليزيا ، كما بحثت جريدة الإيكونوميست وغيرها ، ما مر به العالم من الأزمات .. وكان من أهم ماأشاروا إليه : ضرورة إعادة النظر في التوسع في العولمة ، وحتي فى طبيعة النظام الرأسمالى ، وأهمية تواجد بعض الضوابط التى تكفل إشراك الدول النامية فى الاجتماعات الدولية ، التى تعقدها الدول الثمانية الكبار في العالم ، ودعت الإيكونوميست بضرورة أن يمثل الدول النامية عدة دول ، على الأقل خمس دول فى اجتماعات الدول السبع الكبرى ، كما انتقدت صندوق النقد الدولى ، لأنه أثبت عدم نجاحه فى وقف أزمة شرق آسيا ، واتهمته بأنه

يتبع معادلة واحدة للتعامل مع الدول ، سواء كانت فقيرة أم نامية أم متقدمة وطالبت بإصلاحات كبيرة لإنقاذ العالم .

وألخص لكم آخر مقال كتب فى جريدة الهيرلد تريبيون حيث جاء فيه :

إن النمو فى كافة بلاد العالم مجتمعة هبط إلى ٥ر١٪ لسنة ١٩٩٨ وسيصل إلى ٣ر١٪ فى ١٩٩٩ وهو أسوأ أزمة منذ ١٩٣٠.. وإن كثيراً من المعلقين يرجعون أسباب ذلك إلى العولمة (هكذا يقول الكاتب Bimal Ghosh وهو مدير سابق ومستشار للاستثمار والعلاقات الدولية التجارية فى هيئة الأمم المتحدة) يقول : " إن ذلك دعا دولا مثل روسيا وماليزيا وغيرها إلى بناء حدود وحوائل اقتصادية لتحمى نفسها ، وإن بعض الدول النامية تدرس إمكانية السير على هذا المنوال لإنقاذ اقتصادياتها ، مما سيدفع أيضا الدول الصناعية لحماية نفسها أيضا مما سيزيد الأزمة اشتعالاً" .

أيها السادة :

إن حجم صادرات أمريكا إلى الدول النامية تبلغ ٤٠٪ من إجمالى صادراتها ، مما يدل على أهمية الدول النامية لأمريكا . وإن أى انخفاض فى التنمية فى الدول النامية يؤثر على صادرات أمريكا إليها ، وهذا بالتالى يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى الأمريكى ، وهومشكلة المشاكل فى أمريكا . وهو ماقد يؤدى إلى أن تتبع أمريكا سياسة الحماية لتقلل وارداتها ، وهذا ما سيؤثر على الدول النامية ، وبالتالى ندخل فى دائرة مفرغة تجر العالم إلى أزمات شديدة .

إن العولمة كما أوضحنا ، لاتشمل فقط زيادة انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، ولكنها تذهب إلى أكثر من ذلك ، حيث تشمل زيادة تبادل العلم والمعرفة والثقافة . ولذلك فإن أى دول مثل روسيا ، والتى يمثل إنتاجها

الكلى ٢٪ فقط من الإنتاج العالمى ، قد تؤثر فى باقى دول العالم، إذا حدث لها مشاكل اقتصادية ومالية ، لأن العولمة تنطوى أيضا على الاعتماد المشترك بدلا من الاستقلال التام . الأمر الذى يقتضى لنجاح العولمة : العدالة والتوازن وعدم الاستغلال وعدم الاحتكار .. وكما أن الدول تكوّن تعامل مشترك ، فلابد أن يكون هناك عدالة فى ذلك الأمر ، وهذا مالم يحدث بعد . وبالتالى فغياب هذه العوامل سيؤدى إلى احتكار بعض الدولة القليلة العدد ، والمؤسسات الضخمة عابرة القارات ، للتحكم فى الاقتصاد العالمي ، كما يؤدى إلى مشاكل اجتماعية فى بعض الدول ، كما حدث فى أندونسيا .

وليس من الصعب التعرف علي ماحدث فى جنوب شرق آسيا ، إذ لما حررت هذه الدول أمورها المالية والاقتصادية ، وتجارتها الخارجية والاستثمارات كان من نتيجة ذلك : أن ازدادت الاستثمارات المتجهة إلى هذه الدول ، فى وقت لم تكن هناك مؤسسات مالية وقواعد مصرفية ، ومراقبة مركزية مالية تضبط إيقاع هذه الاستثمارات ، فحدث توسع فى إقراض أموال قصيرة الأجل فى استثمارات طويلة الأجل ، كما زاد حجم الاستثمار العقارى، وغير ذلك من الأسباب المعروفة .

كل ذلك أدى إلى أن تنظر الدول الصناعيــة والدول العظمى إلى تقنين وضبط الاستثمارات ، وتدعيم دور البنوك المركزية ، وإلى غير ذلك من إجراءات منها : إعادة النظر فى سياسة صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . وبدأ رؤساء الدول العظمى يعترفون بأن أداء العولمة يجب أن يعاد دراسته ، وأنه تعدى قدرات الدول النامية فى السير على هداه .

وينصح الخبراء الدوليون الآن : أن الحاجة باتت ماسة إلى نظام ينقى النظام الرأسمالى من عيوبه ، ويأخذ فى الاعتبار العدالة بين دول العالم ، ووقف الاحتكار ، أو فرض النظم علي الدول النامية .. وعلى مجموعة الدول

السبع التى تحكم العالم ، ورؤساء المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، من صندوق النقد والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ومؤسسة التجارة العالمية (الجات) أن يعيدوا النظر لخلق كفاية إنتاجية فى أنظمتها ، مع الاستماع إلى الدور الذى يجب أن تؤديه الدول النامية ، وتغطية ماتطلبه من حقوق تضبط سير السوق المالى والاستثمارى ، مع مشاركتها مع الدول السبع فى دراسة ما يكفل حماية الاقتصاد العالمي ، لا أن تتجاهلها هذه المؤسسات .

وفى هذا المجال يجب أن يُقدم الإسلام برؤية جديدة وننفذ إلى روحه ببصيرة نافذة ، وعقل مستنير ومتفتح ، ونظرة علمية ، وقلب مفعم بالإيمان ونورالمعرفة الربانية ، فيشع القلب أنواره على العقل ، الذي يشع بدوره على حواس ومدارك ومشاعر الإنسان وثقافته ، فتسير فى إطار الشرع ، ومارسمه لنا الرسول ﷺ ، فنجمع بين سعادة الدنيا والآخرة ، فلانخشى إلا الله ، ولانعبد إلا هو ، ونؤمن حقا أن لاضار ولانافع إلا الله ، ولاحب ولا بغض إلا فى الله، ونسير على المنهج السليم والصراط المستقيم ، الذى يحقق للأمة الإسلامية التقدم المنشود .

إن معالم الإيمان تكاد تنعدم وتتلاشى فى العصر الحاضر . فالصلة بين الله والعالم تكاد تنقشع ، بالرغم من بساطة مفهوم رسالة الإسلام ، التى تنحصر فى الاستسلام والانقياد لله عزَّ وجلَّ . هذه الدعوة التى تقوم على التوحيد . وموقف الإسلام من العلم واضح جلى ، فأول كلمة نزلت فى الدستور الإسلامي هى اقرأ، ثم تليتها آيات لرفع شأن العلم . ونشأ عن ذلك حضارة إسلامية عارمة ، مالبثت أن أنارت الطريق للعالم كله ، شرقه وغربه شماله وجنوبه .

وحضارة الإسلام نشأت باسم الله ، ولهذا كان هدف العلم فى الإسلام إرضاء الله ، وإسعاد الإنسانية ومعرفة الله .. والقراءة فى الإسلام تجردت لله جلَّ شأنه ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ (العلق : ١) فهى باسم الله ، لا باسم مصلحة شخصية ، ولاغاية دنيوية ، ولا باسم ملك ، وإنما باسم الله ..

ولذلك فهي تعود فائدتها على الفرد والمجتمع والوطن والإنسانية ، فالمسلم يتكلم باسم الله ، ويتحرك باسم الله ، ويأكل باسم الله ، ويعمل باسم الله .. فإذا كانت الحياة كلها باسم الله ، فلا مجال إذن للنفاق أو الكذب أو الغش.. فحياة الإنسان كلها عبادة في الأكل والشرب والعمل ، وهى كلها وجهتها خالصة لله سبحانه وتعالى ، وعلينا إذن أن نعبد الله كأننا نراه فى كل ما نأتى وماندع .. فالرسول ﷺ حوَّل الحياة كلها إلى عبادة .. الأنفاس عبادة ، الحركات والسكنات عبادة ، النوم عبادة ، والزواج عبادة ، وهذا هو معنى الدين .

والحضارة الغربية فى واقع الأمر حضارة مادية خاوية من أى محتوى روحى أو معنوى .. وهى تُفرض على الدول بالقوة العسكرية حينا ، والتجارية والاقتصادية حينا آخر ، أو بالمشاركة الدولية في إنشاء مؤسسات دولية ، تُشرع النظم التي تكفل للدول الأوروبية والأمريكية فرض سيطرتها الاقتصادية عليها . ومن أقوى العوامل الآن التى تساعد علي فرض تلك الحضارة الغربية : قوة المعلومات والإنترنت بما تشتمل عليه من قنوات فضائية ضخمة ، ووكالات إخبارية ترصد دبة النملة ، وصحف عابرة القارات ووسائل الإعلان المختلفة ، والعديد من الاتفاقيات الدولية ، التى قننت تسهيل مهمة الهيمنة الغربية على بقية شعوب العالم ، مثل الجات والحد من الأسلحة النووية والبيولوجية، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للتعمير.

ولاسبيل أمامنا الآن إلا رفض قيم العولمة ، ومواجهة الجات وعصر المعلومات.. وهذا لا يتم بكلام أو أمل أو مقالات فى الصحف ، بل ينبغى أن يكون بخلق مخططات اقتصادية وثقافية وسياسية ، لإعادة بنائنا الذاتي ، وأن نتعاون على الخير والسلام والبر والتقوى ، وأن نكون يدا واحدة ، لنبنى اقتصادنا وندعم قيمنا الإسلامية ، ونؤدى رسالتنا فى العالم ، للنهوض بالإنسان الذى خلق الله ، ليعرف ربه ويعبده ، وينشر الخير والسلام .

المحاضرة الثانية

في

المؤتمر الدولى حول : اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة

مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامى

الفترة من ٣-٥ مايو ١٩٩٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

يسعدنى ويشرفنى أن أشارك فى هذا المؤتمر ، الذى يتعرض لموضوع من أخطر الموضوعات التى يتعرض لها العالم ، ألا وهو العولمة .

نحن الآن فى تصورى نمر بمرحلتين من أدق مراحل حياتنا ، بالنسبة للظروف السائدة فى العالم ، وأخشى ما أخشاه أننا لانقدر حقيقة هذه المواقف ، بدليل ما نسمعه وما نحسه وما نشاهده من عدم التعاون بين الدول العربية والإسلامية ، أو رد فعلها على الحوادث التى تحدث فى العالم ، سواء من الناحية السياسية أو التجارية أو الاقتصادية .. ومن هنا فأنا أشكر المنظمين لهذا المؤتمر ، وخاصة أنه يبحث اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة ..

وأود أن أطرح لكم انطباعى عن العولمة ، لأن كلمة عولمة ليست قانون أو اتفاقية دولية ، وإنما هى أشبه ماتكون بالموضة ، لا يلتزم بها أحد أبدا ، ولكننا نحن نلزم أنفسنا بها ، لضعف تفسيرنا وعقولنا ، وعدم انتمائنا لحقيقة إيماننا .

العولمة كلمة أصلها Rolc فسرت بأن العالم كله ينبغى أن يكون فيه نوع من التفاهم ، ويكون وحدة واحدة .. ولكنها استمدت حقيقتها من اتفاقية الجات ، والتى تعد من أخطر الاتفاقيات ، لدخول أمور سياسية فيها ، ودخلت فيها أمور خاصة بالإنسان ، وبحقوق العمال وتشغيلهم .

وعند النظر إلى حقيقة هذه الاتفاقيات : نجد أنها وضعت فى خلال ثمان أو تسع سنوات، كانت الدول الصناعية الكبرى التى تحكم العالم الاقتصادى تجتمع مع بعضها البعض ، لا لمجرد وضع اتفاقية للمصلحة العامة للمجتمع ، ولكن كلا منهم يضع الأمور التى يهمه أن يحصل عليها ، لأن هناك خلافات وصراع سياسى وثقافى .. ففرنسا تحتاج الناحية الثقافية ، وأمريكا تريد التغلغل الاقتصادى ، وكل دولة من الدول تسعى لأن تأخذ أكبر حظ لها من هذه الاتفاقية .

كلمة عولمة قصد بها : أن يكون العالم مدينة واحدة ، ترفع جميع الحدود والقيود بالنسبة للاستيراد والتصدير ، وانتقال رؤوس الأموال ، وانتقال وسائل النقل وما إلى ذلك .

فالعولمة ليست نتيجة اتفاقيات أو قرارات من الأمم المتحدة ، بل هو أسلوب يفرضه من يملك القوة فى إطار معين ، ويطرحه على المجتمع فى ظل اتفاقية الجات ، ووسائل التنفيذ فى يده عن طريق المؤسسات الدولية الثلاثة البنك الدولى - صندوق النقد الدولى - هيئة التجارة العالمية ، وفوق كل ذلك وسائل الدعاية والإعلام والنشر .

فالعولمة باختصار هى : تدخل واضح فى أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة . وهى فى النهاية تقليص لسلطات الدولة ، وتحجيم أكبر لسلطات

الشركات العملاقة .. فعلى سبيل المثال : نجد أن الشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات ، والتى يبلغ عددها ٣٧ ألف شركة ، ولها أكثر من ربع مليون فرع فى العالم ، نجد أنها تحصل على أكثر من ثلث الدخل العالمى ، وتبلغ استثماراتها أكثر من ٣٠٠٠ بليون دولار . ومن بين هذه الشركات مائة شركة فقط تستحوذ على ٥٠٪ من حجم استثمارات الشركات المتعددة الجنسية ، كما أنها تسيطر على ٧٠٪ من الإمكانيات العالمية الخاصة بالبحث العلمى والتطور التكنولوجى، وهذه الشركات هى التى تقود العولمة.. وللعلم فإن أصحاب البحوث العلمية ، وهى تقدر بالآلاف ، والتطوير التكنولوجى ، يحصلون على ٦٠٪ من تكلفة المنتج النهائى ، فى حين تحصل الأيدى العاملة التى تقدر بالملايين على ١٥٪ فقط .

ويبلغ الآن حجم التجارة الخارجية فى العالم ٤٠٠ مليار دولار سنويا ، بينما زاد حجم معاملات الصرف الأجنبى إلى ٤٠٠ مليون (أكثر من نصفها عمليات مضاربات) .

ومكاسب العولمة معظمها (أى ٩٠٪ منها) يعود على الدول الكبرى .

ومخاطر العولمة تكمن فى :

١) القضاء على الحماية الجمركية للصناعات الجديدة فى العالم النامى ، وهى ضرورة ، لأن العالم المتقدم لم يعد فى حاجة إليها ، ونحن فى أمس الحاجة إليها .

٢) ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ، التى تكون نسبة كبيرة من واردات الدول النامية .

٣) ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا .

٤) التدخل فى الشئون السياسية والاجتماعية بشكل ما ، بالنسبة لتشغيل العمال ، وبالنسبة لحقوق الإنسان ، التى يفسرها الغرب بمعانى مختلفة على مزاجه .

٥) التوسع فى اندماج الشركات العملاقة ، التى يزيد حجم أى منها ، على إجمالى الدخل الدولى للدول العربية جميعها .

٦) التوسع فى الانفتاح الاقتصادى غير المتدرج ، مما أدى إلى سرعة حركة رؤوس الأموال للاستثمار فى بعض البلاد ، مثل ما حدث فى أمريكا اللاتينية ، ودول جنوب شرق آسيا ، والذى انتهى بالأزمة التى عانتها البلاد .

وتلك المخاطر تحتم على الدول النامية: أن تتوخى الحذر فى كل ما يدور حولها ، بأن تدرس الاتفاقيات التى تعقدها دراسة واعية ، بما يتفق مع مصلحتها القومية كما حدث فى فرنسا ، حيث فضلت مصلحة الاقتصاد القومى على اتفاقية الجات ، وهذا هو الواجب الذى يجب أن تضعه الدول الإسلامية نصب أعينها .

والعالم العربى ملئ بالخيرات الطبيعية وغيرها ، لو استغلت أحسن استغلال ، لساد على العالم كله .. والأموال العربية فى الخارج ثمانمائة ألف مليون دولار ، وهذا أمر مؤسف ، وتستطيع أمريكا أن تجمد هذه الأموال ، وقد حدث فعلاً مع بعض الدول العربية .

المشكلة الآن : أن العالم أصبحت توجد فيه تكتلات ، وتحكمه دولة واحدة، وهذه التكتلات وصلت لدرجة أن مجموعة من الشركات تملك حوالى مثل الدخل القومى لكل الدول العربية ، وهذه الشركات أصبحت تحكم العالم، وتسمى بالشركات عابرة القارات ، ولديها تجارة بحوالى ٧٠٪ من تجارة

العالم . وهذه الشركات تندمج مع بعضها ، ويكبر حجمها أكثر وأكثر ، فأين نذهب نحن بجوارهم ، ونحن فى تفتت وتفرقة ونزاع ، وهو أمر مؤسف ، لأنه يقف عقبة أمام تطور الدول الإسلامية .

فبالنسبة للاستثمار مثلا : فقد تعلمنا أن التجارة تقود الاستثمار ، واليوم انعكس الوضع ، فالاستثمار أولا ، باعتراف الجميع شرقاً وغرباً .. **وهذا صحيح يؤكده ما يلى :**

حجم التجارة البينية فى الدول العربية لا تتعدى نسبة ١١ أو ١٢٪ والباقى مع الخارج ، ومع ذلك نطالب بعمل اشتراكات فى مسائل اقتصادية ومنظمات ، وهذا أمر جيد لكن لا يكفى ، لأننا إذا كنا سنركز على التجارة ، فجميعنا نستورد نفس السلع ، وإذا نظرنا إلى حجم الدول ، وما هى السلع التي تستوردها الدول العربية من الخارج ، نجد مثلاً القمح : فكل الدول العربية لديها عجز فى القمح . وكذلك الأدوية ، وأجهزة الكمبيوتر والآلات.. الخ .. إذن لابد أن نزيد حجم التجارة الداخلية والإنتاج ، وهذا لن يكون إلا عن طريق سياسة الاستثمار ، لأن حجم الاستثمار عندنا ضئيل ، وذلك لأن نسبة المدخرات عندنا أيضاً ضعيفة ، ففى مصر مثلاً ١٠٪ ونجحت الدولة فى زيادتها إلى ١٦٪ . والرقم الصحيح للمدخرات لكى تمتص البطالة فى مصر ، ولكى نصل إلى الحجم الاقتصادى السليم ، يجب أن تكون نسبة المدخرات ٢٨٪ على الأقل . وإذا استثمرت الدول التي بها فائض هذا الفائض من المدخرات فى مصر والعكس ، مع تبادل الخبرات والأفراد والسلع ، فإن الدول الإسلامية ستصير قوة عارمة ، لها ثقلها الاقتصادى .

وعندما نسمع أن دولة كباكستان دخلت النادى الذرى ، فهذا أمر يسر المسلمين جميعاً .. ودولة الهند الآن أصبحت من الدول التى تحتاج إليها

أمريكا فى استيراد أجزاء خاصة بصناعة الكمبيوتر ، وكانت الهند قديماً تستورد القمح فأصبحت الآن لا تستورده ، وكانت تستورد الآلات ، فأصبحت الآن تنتجها ولا تستوردها .. وهذا يعطينا دليلا على إمكانية تحقيق الهدف إذا شحذت الإرادة .. فالدول العربية لديها فرص كثيرة للاستثمار ، السودان مثلاً لديها أرض زراعية بحوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ ألف فدان من أخصب الأراضى ، وتستطيع أن تكفى غذاء العالم العربى بأسره ، فلماذا لا تستثمر بعض الأموال هناك ؟ لأنه من الناحية الأمنية الداخلية ، يجب أن يكون لدى كل دولة مخزون من الأغذية ، يكفيها فى حالة الطوارئ ، حتى لا تعتمد على غيرها فى هذه الناحية .

خلاصة القول : إن الدول العربية لديها إمكانات عظيمة للاستثمار ، والاستثمار الآن أصبح من العوامل المؤثرة إيجاباً وسلباً على أى دولة .. ونضرب لذلك مثلا بدول جنوب شرق آسيا ، من ناحية شخصية ، لا من ناحية ما تقوله أمريكا وصندوق النقد الدولى ، فأمريكا وصندوق النقد الدولى يعتبران أن السبب فى الأزمة التى حدثت لهذه الدول : أن البنوك توسعت فى منح الائتمان العقارى أكثر من اللازم ، وفى المديونية أيضاً ، وزاد حجم البورصات والمضاربة فيها ، كما أن البنك المركزى لم يمارس سلطته كما يجب.

هذا صحيح ، لكنه ليس وحده السبب فى الأزمة ، فالسبب مثلاً عشرة أسباب منها ما ذكر ، لكن الحقيقة أن هناك رجلاً اسمه (سوردو) وهو ملياردير كبير ، ويستثمر أمواله فى الدول التى تسمح له بذلك ، وبالقدر الذى تسمح به ، وهناك معاملة شائعة وهى Short Seling وهى بيع ماليس عندك ، وهو بيع غير جائز شرعا ، لكنه شائع فى البورصة ، هذا الرجل رأى أن الإقبال على بعض الأسهم ضعيف فقام ببيعها ، وقبل أن يأتى ميعاد

التسليم وإنهاء السوق ، ابتدأ فى الشراء وبدأ فى أخذ أمواله ، وأخذ حوالى ٣/٤ أمواله ، وحقق من وراء ذلك أرباحا كثيرة ، وقام بتحويل عملته ، وهى عملة محلية إلى دولار ، فأصبح هناك عرض كبير للعملة المحلية ، وضعف فى الدولار ، والبلاد فى مشاكل وعليها ديون ، فانهارت العملة لديهم . وقد حاول رئيس الدولة هناك أن يمنع نظام Short Seling فاعترض عليه العالم ، فقام بإنشاء صندوق لشراء الأسهم ، لكن الوقت كان قد فات ، فقام بفرض ضرائب على من يسحب استثماراته ، تسمى ضريبة الفروض ، والبعض حددها بالمدة . فالذى يفيد أى دولة : أن تتم فيها استثمارات مباشرة ، أما الاستثمارات غير المباشرة فإنها تضر بالاقتصاد الوطنى ، لأنها عرضة للانسحاب فى أى وقت ، مما يعرض الاقتصاد الوطنى للخطر.

والعالم الآن تقوده ثورة المعلومات ، وقد **جاء فى جريدة الأيكونومست أن العالم الآن لا يوجد فيه شئ اسمه خصوصية ، وهذا يزيد من قوة التحديات التى تواجه الدول الإسلامية** .. ففى اتفاقية الجات نص يمنع تشغيل الأطفال لسن معينة ، ومن يقوم بتشغيلهم يقع عليه العقاب ، والسبب فى ذلك واضح: إن تشغيل الأطفال فى الدول النامية يجعل سعر الإنتاج منخفض وسعر العامل منخفض . وهذا مجال كبير لنا فى المنافسة ، ولكن الاتفاقية تريد القضاء على الدول النامية ، وهذا مما دعا دول النمور الآسيوية بعد أزمتها الأخيرة ، إلى إعادة النظر فى حدد الانفتاح الاقتصادى ، وذلك بعد المضاربات غير المشروعة على عملاتها وأوراقها المالية .

بل إن بعض العلماء والمفكرين الاقتصاديين ، الذين كانوا يؤيدون النظام الرأسمالى بشدة ، عادوا ينادون بضرورة إعادة النظر فيه ، وإدخال بعض التعديلات عليه ، بل وعلى تشكيلات البنك الدولى ونظامه ، وصندوق النقد

الدولى ونظامه ، ودخول الدول النامية فى تشكيلاته ، وأهم من هذا كله، أننا نخشى من أن تمتد مخاطر العولمة إلى التأثير على تراثنا الثقافى والقومى ، والمهم أن نكون متفتحين وعاملين على تقوية مناعتنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، والاستفادة بالعولمة ، وتلافى أضرارها ، وهذه هى الحكمة المطلوبة .

وفى مقال واشنطن بوست لشركة هيرالد تريبيون عن تقييم العولمة ، يقول James Wolfenson رئيس البنك الدولى : إنه لا يشارك القول بأن العولمة تساوى التقدم ، ويقول : إذا لم نعنى بالأساس فإن المبنى قد ينهار .. ويقول إن المساعدات للتنمية انخفضت من ٦٠ بليون دولار إلى ٣٠ بليون فى العشر سنوات الأخيرة ، بالرغم من أن دول العالم الثالث تحسن إمكانها فى استخدام المساعدات ، وأن ٢ بليون فرد يعيشون فى العالم بإيراد أقل من ٢ دولار فى اليوم ، وأن نسبة التعليم للنساء فى العالم قلت ، وأننا نعيش فى عالم يسير من سئ إلى أسوأ ، وهذا السئ معناه اليأس ، ولكن علينا أن نعمل شيئا .

ثم انتقد رئيس البنك صندوق النقد الدولى ، وسياسة أمريكا المالية بقوله : إن ما اتخذ لحل مشكلة أزمة روسيا وأندونيسيا غير كاف . وبالعكس فهو ينادى بمعاونة الدول النامية ، لخلق برامج لمقاومة مشاكل البطالة والصحة والتعليم، وذلك جنبا إلى جنب مع إصلاحات صندوق النقد التقليدية.

ويرى أن سياسة صندوق النقد الدولى يجب أن تتجاوز الإحصاءات ، فهى ليست كافية لإعطاء الصورة الصحيحة ، فهى كميات وليست كيفيات ، ويعنى بذلك أن معرفتنا لخلق زيادة فى الثروة تتزايد ، ولكن فهمنا للعلاقات

الاجتماعية وإحساسنا الأخلاقى يتناقص . فهو باختصار يقول : إن تحذيره سليم وصحيح بالنسبة للشعوب .

كما أن جريدة الإيكونومست ، وهى قمة المجلات التى تدعو إلى التحرر الاقتصادى والدفاع عن الرأسمالية بقوة ، عادت تقول بضرورة إعادة النظر فى النظام الرأسمالى الحالى وتدعو إلى المقترحات الآتية :

١) يجب أن تتحول مجموعة الدول الثمانية الكبار ، التى تحكم العالم فى هذا المجال ، إلى مجموعة الستة عشر (٨ كبار و٨ من العالم النامى) لأن السياسة لابد أن تشمل حقيقة النمو فى البلاد النامية ، وهى فى النهاية دول مستوردة للسلع والخدمات ورأس المال ، ولابد من تمثيلها .

٢) إن صندوق النقد الدولى أسرع فى تنفيذ عملية تحرير انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم ، وأن هذا كان سببا فى أزمة دول شرق آسيا ، ويجب إعادة النظر فى هذه السياسة .

٣) إن صندوق النقد كان يتمسك دائما بثبات سعر الصرف ، وأنه فوق أى قرار ، ويعلق : بأنه إذا خصصت كل دولة احتياطياتها النقدية لتثبيت سعر الصرف ، وإذا خصص صندوق النقد أمواله لتثبيت سعر الصرف للدول النامية ، فكأنه يصطاد سمك فى براميل ، كما أنه شجع البنوك المركزية فى أندونيسيا وغيرها وموسكو والبرازيل ، لرفع سعر الفائدة إلى أسعار خيالية لحماية نقودها ، حتى لا تفقد ثقة مديرى المحافظ ، ولم تكن هذه السياسة هى المناسبة .

بينما ميلتون فريدمان الاقتصادى الأمريكى المعروف يقول : هناك أمر مهم وهو: أن تدع أسعار الصرف تتأرجح فى الحدود المعقولة . وأنه يجب على الدول النامية أن تفرض رقابتها على الاقتراض قصير الأجل ، الذى تجريه المؤسسات الوطنية والمالية .. ولمنع الهروب السريع لرؤوس الأموال ، يجب أن

تمنع البنوك من الزيادة فى الاستدانة من الخارج (القصير الأجل) .. وقد قامت شيلى بذلك ، بأن فرضت ضريبة على مثل هذا الإجراء .

مؤدى ما تقدم : أن النظام الاقتصادى العالمى يحتاج إلى إعادة نظر ، سواء بالنسبة للمؤسسات الحالية (البنك الدولى وصندوق النقد) أو السياسة الاقتصادية العالمية (النظام الاقتصادى العالمى الجديد) .

وقد تأكد ذلك فى الاجتماع الذى عقد يوم العمال فى الولايات المتحدة ، ويؤكد ذلك ما قاله وزير مالية اليابان بقوله : إننا فى حاجة إلى بريتون وودز جديد .. وبالرغم من الإجماع على ضرورة ذلك ، إلا أنه لا يوجد مفهوم بعد عن طبيعة النظام الجديد .. مثل خلق بنك مركزى عالمى ، وسعر صرف نصف محدد ، بالنسبة للعملات الرئيسية فى العالم ، وإجراءات أخرى من بينها : فرض ضريبة على الاستثمارات إذا أراد أن يخرج من بلد ما ، كى يقلل من سرعة انتقال رؤوس الأموال المستثمرة ، وهذا ما تبحثه الآن ماليزيا .

كما أن سوق المال فى أمريكا ارتفع بشكل فاق ما يمكن أن يتصور ، حتى بلغت القيمة الرأسمالية لسوق المال فى أمريكا ١٤٠٪ من الدخل القومى ، مع أنها بلغت فى سنة ١٩٢٩ ووقت (الأزمة الاقتصادية) ٨١٪ وقد بلغت فى أندونسيا والبرازيل أقل من ٧٠٪ من الدخل القومى .

ونذكر تعليق أحد الاقتصاديين الأمريكيين جون جالبرايت : أن الدروس يجب أن نستفيد بها ، ونركز على مراقبة المضاربات فى الأسواق المالية ، وأنها يمكن أن تكتسح سوق المال فى وول ستريت واليابان ، ويجب أيضا مراقبة تحركات رؤوس الأموال ، (أى الاستثمارات) وخاصة غير المباشرة .

كل ذلك يدعونا إلى اتباع سياسة تكفل إيجاد مناعة لاقتصادنا ، حتى لا نتوسع إلا بحكمة ، كما سرنا فى هذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة بنجاح

وبتوازن ، وما من شك أن مقاومة ما يحدث الآن فى العالم نتيجة التكتلات العملاقة بين الشركات ، ونتيجة الضغط السياسى والاقتصادى لتحقيق أهداف الغرب من العولمة ، لا سبيل إليه إلا بخلق تكتلات عربية وإسلامية ضخمة ، على نسق السوق الأوروبية أو السوق الامريكية .

ومن المقترح لتشجيع زيادة الاستثمارات البينية فى الدول العربية والإسلامية ما يلى :

١) تشجيع إقامة المناطق الحرة العربية فى الأقاليم المختلفة .

٢) تشجيع عمل تكتلات عربية ، بين الشركات العربية وبعضها البعض ، فى مجالات المال والتجارة والصناعة والزراعة .

٣) أهمية إقامة أسطول عربى للنقل البحرى والجوى .

٤) تطوير أسواق المال العربية ، لتكون قادرة على امتصاص السيولة العربية فى معاملات السوق الأولى والثانوى .

٥) النظر فى إنشاء مصرف عربى دولى للتنمية والاستثمار .

٦) أهمية التعارف بين رجال الأعمال العرب ، وتنمية سبل التواصل بين المستثمرين فى البلدان العربية والإسلامية ، وطبع ونشر دليل مشترك يساعد على التعرف على السلع والخدمات الممكن تبادلها .

٧) العمل على زيادة رأس مال الشركة العربية لضمان الاستثمار .

٨) إعادة النظر فى الشركات العربية المشتركة التى تكونت ، لإعادة تكوينها لدفعها للتقدم المطلوب ، على أن تدار على مستوى القطاع الخاص ، الذى يحسن أن يسمح له بالاشتراك فيها ، لتخرج عن المستوى الحكومى إلى المستوى العلمى (مستوى السوق) .

٩) تشجيع تشكيل تكتلات إقليمية للمشتغلين بالسلع الأساسية ، التى تحتاج إلى تعاون مشترك ، مثل الألومنيوم والحديد والملابس الجاهزة والكيماويات .. فمثلا الألومنيوم تنتج كل من البحرين والإمارات ومصر ١٥٪ من الإنتاج العالمى ، وهذه الدول تواجه أحيانا إغراق ، والسبيل القوى لمقاومتها هو : التكتل بين الدول المنتجة ، لكى يكون صوتها عاليا ومؤثرا .

وفى نهاية حديثنا ، يمكن أن نلخص ما سردناه فيما يلى .

- إن العولمة نظام يهدف إلى السيطرة الغربية ، وتقليص سلطات الدول ، مع إعطاء سيادة أكبر للشركات العملاقة .
- إن مواجهة العولمة بالنسبة للدول الإسلامية لا تكون إلا ببعث الإحساس بالذات ، النابع من التمسك بالعقيدة ، وإعلاء الحقيقة الإيمانية بما يحقق صقل الشخصية وتدعيم الهوية .
- لابد من استغلال مصادر الثروة الاقتصادية المتاحة ، الاستغلال الأمثل ، ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون والتكامل بين الدول الإسلامية ، لمواجهة التكتلات العالمية .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

الفصل السابع

نظرات حول استكمال النظام المالى والاقتصادى

نسجل هنا موضوعات متنوعة ، تناولها الخبير الاقتصادى الهمام د.حسن عباس زكى ، تهدف فى مجموعها إلى تحقيق الرشادة والكفاءة للنظام المالى والاقتصادى ، بما يحقق الإصلاح المنشود ، والرفاهية المرجوة لبلادنا .

ولا شك أن هذه النظرات من الأهمية بمكان ، لأنها نظرات رجل مسئول تولى أعلى درجات المسئولية لفترة طويلة من الزمان ، هذا علاوة على ما يتمتع به من مهارات شخصية ، تضعه فى مصاف عظماء العصر ، ولذلك فنحن لا نملك إلا أن نعرض تلك النظرات بكل الفخر والاعتزاز ، وخالص الدعوات أن ينتفع بها كل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

بيـن الأمـس واليـوم

دروس مستفادة لتحقيق التقدم

ما من شك أن من مقومات النجاح فى الحياة : أن يستعرض الإنسان تجاربه الماضية ، لكى يستعين بذلك على مواجهة تحديات المستقبل ، بعلم مسبق عن تجارب الحياة فى شتى مجالاتها .

من هنا : فإن الاستعراض السريع لتطور الاقتصاد المصرى مثلا فى الأربعين سنة الماضية ، سيساعد بلا جدال ، فى التعرف على نواحى الضعف أو القوة فى السياسات الماضية ، لتلافى الأخطاء وتعميق النجاحات .. وأهم من ذلك نقطة جديرة بالإثارة : وهى أن كثيرا من السياسات التى اتخذت فى مرحلة ما كانت موقوتة بملابسات هذه المرحلة .

ولنبدأ مثلا بمرحلة الستينات وأواخر الخمسينات : فقد كانت ثورة ، وخلع ملك ، وعادت الأمور إلى أيدى المواطنين المصريين ، بعد أن كانت فى أيدى المستعمرين لسنوات عديدة .. أمر كهذا يحتاج إلى **حماية لهذه الثورة** ، وهذه الحماية ليست مجرد أمن من قام بها ، بل هى حماية الشعب من محاولات المستعمر ومن يستفيدون منه ، فلما أحست الأمة أن الغرب يحيك لها ، فيمنع عنها السلاح ، ويشارك أعداءها بالعدوان عليها ، ويعمل على أن تظل تابعة له ، اقتصاديا وثقافيا ، وكافة المجالات الأخرى ، كان يجب على القائمين بشئون البلاد فى ذلك الوقت ، اتخاذ إجراءات تناسب هذه الحالة ، إلى أن تزول الظروف التى أدت إليها ..

ولذلك نلاحظ تغيرات فى أمور السياسة والمال والاقتصاد والتشريع . من اتحاد قومى ، إلى اتحاد اشتراكى ، ثم نظام برلمانى ذو طابع خاص ، يكون

بعضه على الأقل من العمال والفلاحين (احتياطى لأمور معروفة فى ذلك الوقت ، للحماية من إصدار تشريعات لا تتمشى مع صالح المجتمع) .. وهذا مثلا أمر قد زال السبب فى وجوده ، وينبغى النظر فى تعديله ..

كذلك في نظام التأميم .. وما صاحبه من إجراءات تستهدف مصالحة ، ولم تكن سياسة مرسومة لاتتغير ، ولكنها لإعادة توزيع الدخل ، الذى لم يكن يتم توزيعه فى عهد الاستعمار على أساس الكفاية والانتاج والعدالة ، وإنما لأغراض أخرى يشارك فيها الحاكم ، خاصة بالنسبة لتوزيع الأراضى وسلف البنوك .. والأمر هنا شرحه يطول ، ولكن نضرب مثلا واحدا ، وهو أنه تبين عند وضع الحراسة على البنوك .. أن هذه البنوك الأجنبية كانت تنشأ فى مصر برأس مال صغير وليكن ٢ أو ٣ مليون جنيه ، وبعد أن يفتح البنك ويحصل على الودائع ، ولتكن حوالى ٢٠ مليون جنيه مثلا ، فإنه يسحب أمواله للخارج ، ويظل يعمل بأموال المصريين ، ولكن بسياسة اقتصادية ومالية وسياسية مرسومة فى الخارج .. فكان لابد من تصحيح هذا الوضع ، لإمكان أن نضع يدنا على مدخرات الشعب ، وتوجيهها التوجيه الصحيح ، ولكن أيضا هذا أمر انتهى بعد أن حصل المالك على تعويض ، وآلت البنوك للحكومة ، وأخذت وضعا نعرفه الآن ، ونعرف ماقامت به من رسالة لصالح المجتمع وتنميته .

أيضا كان لابد من أن لا تتبع الحكومة سياسية الحرية المطلقة ، وإلا لكان الاستيراد يتم لصالح المستود الذى يرغب فى الربح فقط .. ولايمكن أيضا أن نبدأ بسياسة حرية مطلقة فى مجتمع فقير ، ويحتاج إلى خطة حازمة للتنمية للعمل على زيادة الانتاج ، وتحسين توزيع الدخل ، وتحقيق الاستقرار للأسعار ، والعدالة الاجتماعية للسكان .

وفعلا بدأ الانتاج .. فكانت خطة التنمية تستهدف زيادة حقيقية فى الانتاج مابين ٦ ، ٨ ٪ .. وهو مالم يحدث في مصر منذ عشرات السنين .. ولكى نكمل الصورة على حقيقتها : فقد تبين أيضا أن نظام **القطاع العام** ينقصه الحوافز والشعور بالمسئولية ، والإدارة المنضبطة ، وما إلى ذلك من إجراءات ، مما كان ينبغى معه إعادة النظر فيه ، فكان يتطور ببطء ، إلى أن أمكن أخيرا أن تتخذ إجراءات تكفل للانتاج الانطلاق والزيادة ، مع استقرار الأوضاع الاجتماعية .

وقد كان من المشاهد ، وهو مايحدث دائما فى الدول النامية ، أن العمل على رفع مستوى المعيشة ، وزيادة الانتاج ، لاتسعفه مدخرات الشعب لقلة الدخل .. ولكن يجب أن نلاحظ أيضا أن الإفراط فى الاقتراض ، خصوصا إذا كان لتمويل مشروعات البنية الأساسية ، تضخمى ويضر باقتصاديات البلد وسياستها . من هنا كانت السايسة السائدة فى الخمسينات والستينات: **الاقتراض الحذر** .. ولذلك كانت قروض مصر في هذه الحقبة محدودة ..

وفيما يلى بيان يوضح ذلك بملايين الدولارات :

البلـــد	إجمالى الديون / ٦٠	الديـون / ٧٠	٧٣	٨٠	٨١	٩١
مصر	أقل من بليون	١ر٩	٢ر١	١٧ر٤	١٧ر٣	٤٥
الجزائر	—	١ر٩	٢ر٨	٢٣ر-	٢١ر-	
المغرب	—	ر٩	١ر١	٩ر١	١٠ر٦	
تونس	—	ر٨	١ر٣	٤ر٦	٤ر٦	
سوريا	—	ر٢	ر٥	٤ر-	٣ر٩	
السودان	—	ر٣	ر٤	٤ر٩	٦ر-	

ويتضح مما تقدم ، وبمقارنه ديون مصر ، بغيرها من الدول العربية المماثلة أنها كانت مقبولة جداً .. ويلاحظ أن معظم الزيادة فى الديون ، كانت تتمثل في زيادة الواردات ، فمثلا كان متوسط واردات مصر من سنة (١٩٧٢) إلى سنة (١٩٨١) يزيد بمعدل ٢٢٪ وكانت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى فى سنة (١٩٨١) حوالى ٣٨٪ وكان العجز فى الميزان التجارى فى مصر سنة (١٩٧٠) ١٧٨ مليـون دولار وفى سنة (١٩٨٠) ٣٨٠٠ مليـون دولار .. وفى التسعينات يتجاوز ١٦٠٠ مليون دولار .

وإذا حللنا المديونية فى مصر مثلا ، وقارناها ما بين سنة ٧٢ ، ١٩٨١ لاتضح الآتى :

المديونيـــة	ســنة ٧٢ بالمليـون دولار	ســنة ٨١ بالمليـون دولار
<u>ديون رسمية</u>		
متعددة الأطـراف	-ر٦٧	٤٥٠٨
ديـــون ثـنـائيـة	-ر١٧٩٤	١٠٣٤٢
<u>ديون خاصة</u>		
تسهيلات موردين	-ر٥٧١	١٦٨٧
أسـواق مـاليـة	-ر٢٤٦	٧٩٦
المجمـــــوع	-ر٢٦٧٨	١٧٣٣٣

وقد كان متوسط سعر الفائدة بالنسبة للقروض التى حصلت عليها مصر من ٧٠ - ١٩٧٤ حوالى ٥ر٤٪ .. بينما كان متوسط سعر الفائدة من ٦٧ - ١٩٧٠ حوالى ٥ر٣٪ .. وفى سنة (٧٦) ٥٪ .. وفى سنة (٧٩) ٣ر٦٪ وفي سنة (٨٠) ٦٪ وفى سنة (٨١) ٥ر٧٪ .. ثم ارتفـعت بعـد ذلك وتجاوزت العشرة فى المائة .

وقد بلغت المؤشرات العامة للموقف سنة ٨١ كالآتى :

عـدد السكـان	النـاتـج القومـى	معـدل زيـادة النـاتـج القومى
٤٢٫٣	٢٩٫٦ بليـون دولار	١٤٪

متوسط الزيادة فى العجز فى ميزان المدفوعات :

سنة ٧٠ بلغ ١٢٪ إلى ١٨٪ .. وبلغ ٢٤٪ من سنة ١٩٧٢ .. وفى سنة ١٩٨٥ بلغ ٣٠٪ .

ومن الدروس المستفادة من ذلك ، بالنسبة لأثر الاقتراض الخارجى على معدل الادخار المحلى : أنه إذا لم تضع الدولة لنفسها سياسة اقتراضية رشيدة وفى ظل استراتيجية سليمة لتحقيق التنمية المتوازنة ، فإن رأس المال المستورد سوف يؤثر تأثيرا سلبيا على قوى الادخار المحلى ، حيث يؤدى إلى إضعافها وبذلك يزيد الاستهلاك المحلى .. ويرجع ذلك لأسباب نذكرها نتيجةتجارب الماضى :

١- أن بعض خطط التنمية تحتوى على زيادة فى إنتاج السلع الاستهلاكية ، وأحيانا الترفيهية نسبيا ، كالتلفزيون والراديوات، ومنتجات التجميل وغيرها .. وهذه كان يمكن الحد من استيرادها ، أو إيقافها فترة من الزمن، لحين ارتفاع معدل المدخرات .

٢- إن التوسع فى الاقتراض : أحيانا يؤدى إلى إضعاف أو إهمال وسائل تعبئة المدخرات المحلية ، ولا أدل على ذلك من نجاح شركات توظيف الأموال فى استقطاب أكثر من ٣ بليون دولار ، لم نشعر بأثر يذكر لها على الاقتصاد القومى .. وكان يمكن للدولة أن تصدر سندات أو مشاركات استثمارية لجذبها ، أو أن تدعم سوق المال وتنعشه ليحل محلها .

٣- إن خطة التنمية كثيرا ما تهمل دراسة أثر التوسع فى الاقتراض والتوسع فى الانتاج ، على سلوك الأفراد استهلاكيا واجتماعيا وأخلاقيا ، الأمر الذى يؤدى فى بعض الأحيان إلى : اختلال فى التوازن بين المدخرات والاستثمارات .

٤- إن الغرض الاساسى للتنمية هو : زيادة الانتاج ، وخلق فرص العمل ، وتحسين مستوى المعيشة ، ورفع مستوى الدخول ، وتحسين التوزيع وعدالته ، واستقدام التكنولوجيا الحديثة ، وخلق حياة مستقرة .. وكلها أمور لا تعالج بمعزل عن بعضها ، بل متكاملة متشابكة .. ولكن التوسع فى الإقراض لغرض واحد فى ذاته ، كالتصنيع مثلا ، كثيرا ما كان يشغل القائمين على الخطة بالأهداف الجزئية .

وهنا ينبغى أن نذكر مثلا : أن إهمال الاهتمام بالبنية الأساسية ، من ماء وكهرباء ومدارس ومستشفيات ومجارى ، وما إلى ذلك ، جزء من كل ، ولايمكن تأجيله .. وها نحن قد تحملنا عشرات البلايين ، في مثل هذه المشروعات فى الثمانينات ، كان يمكن أن تتم بما لايزيد عن مليارى دولار فقط .

٥- إن التوسع غير المدروس فى الاقتراض ، يؤدى إلى التضخم ، الذى يصعب كبح جماحه ، فى اقتصاديات الدول النامية ، التى لاتتمتع بثروات طبيعة كبيرة .

ثم يلاحظ أننا إذا قارنا هيكل التجارة الخارجية ، فى الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات : لوجدناه انقلب تماما رأسا على عقب فمثلا فى الستينات كان أكبر مورد للدخل فى مصر : الصادرات القطنية والصناعية ، وكانت الصادرات تكون حولى ٧٥٪ من الورادات .. وفى سنة ١٩٧٠ تحولت هذه النسبة إلى ٦٠٪ .. وفى ١٩٨٠ هبطت إلى ٣٣٪ تقريبا .. وفى سنة ٨٧ بلغت حوالى ٢٥٪ .. أى أن الصادرات تسدد فقط

مالا يزيد عن ربع قيمة الواردات .. فمن أين بتأتى لنا سداد الباقى ؟ وهذا أدى إلى الاعتماد على عوامل جديدة قوية وناجحة ، وهى التى أشرت إليها ، إلى أنها حولت الشكل إلى هرم مقلوب ، فبعد أن كانت الصادرات تسدد الجزء الأكبر من الواردات ، أصبحت المدفوعات غير المنظورة هى التى تتولى ذلك .. **وفيما يلى توضيح سريع لذلك :**

ففى سنة **١٩٧٠** بلغ عجز الميزان التجارى ١٧٨ مليون جنيه ، وعجز ميزان المدفوعات غير المنظورة ٣٨ مليون جنيه ، أى بإجمالى قدره ٢١٦ مليون جنيه. وفى سنة **١٩٨٠** كان العجز التجارى ٣٨٠٠ مليون جنيه ، وكان فائض العمليات غير المنظورة ٢٧٦٠ مليون جنيه ، وبلغ العجز الإجمالى ١٠٤٠ مليون جنيه .. وفى سنة **٨٩** بلغ العجز التجارى ١٦ مليون جنيه .. وفائض المعاملات الجارية ١٣٤٠ مليون جنيه .

ويهمنا حقا أن نذكر :

أن إيرادات الصادرات غير المنظورة فى سنة ٧٠ كان ١١٤ مليون جنيه ، ارتفع إلى ٤٤٥٠ مليون جنيه سنة ٨١ ، وإلى ٨٢٠٠ مليون جنيه سنة ٨٩ وأن السياحة وحدها زادت من ٥٨ مليون جنيه سنة ٧٠ إلى ٢٢٠٠ مليون جنيه سنة ٩٠ ، بخلاف ما لم يرد فى الاحصائيات .

كما أن تحويلات المصريين التى كانت تقرب من الصفر فى الستينات ، إذا بها تزيد عن ٩ مليار جنيه فى سنة ٩٠ ، وهى الآن تربو على الخمسة مليار دولار .

من هنا يبدو : أن حصة الإنتاج المادى فى سد عجز الميزان التجارى ، هبطت إلى أقل من ٢٠٪ ، بينما الانتاج الذهنى من العمل والخدمات وغيرها هو الذى أصبح الاعتماد عليه كبيرا .. هذا مع أخذنا فى الاعتبار أننا لم نشر إلى زيادة الاعتماد على الإنتاج البترولى .. وهنا أود أن أشير : أن من الخطأ الكبير ، أن نعمل على الاستفادة بصادراتنا البترولية ، لسد عجز الميزان

التجارى ، فالبترول ثروة قومية تمتلكها الأجيال المختلفة ، وليس من العدالة أن نستنفذ الأرصدة الطبيعية المنجمية (التى هى رأس مال هام للشعب) لسد عجز جارى .. بمعنى أنه من المفهوم أن نستخدم قيمة ما نحصل عليه من أموال نتيجه صادراتنا البترولية ، لتحويلها إلى مصروف رأسمالى ، وليس مصروفا جاريا ، أى نستخدم الحصيلة **فقط** ، وأكرر ذلك : **فقط** ، وليس لأى غرض آخر ، لإقامة مصانع .. وهنا يمكن الاستفادة بعوائد هذه المصانع لسد حاجة الشعب .. أما الأصل ، وهو البترول ، فلا يحول إلى سلعة استهلاكية ، ولكن إلى أصل رأسمالى ، وليكن صناعى أو زراعى أو منجمى .. أو حتى على أسوأ الفروض ، أن تكون قيمته نقدية محفوظة ، فى شكل محفظة أوراق مالية ، بنقود أجنبية مختلفة ، كاحتياطى عام للدولة .

ولابد أن نشير إلى نقطة هامة : وهى أنه بالرغم من أن **الإنتاج المحلى** فى خلال العشر سنوات ، قد زاد فعلا من الناحية الإجمالية ، وهذا طبيعى .. **إلا أن بعض المؤشرات تحتاج إلى إبراز :**

١- **أن نسبة زيادة الناتج المحلى** هبطت من ٧ر٣٪ سنويا (من سنة ٦٥ - ١٩٨٠) إلى ٤ر٥٪ (من سنة ٨٠ إلى ٨٩) .

٢- **أن نسبة الناتج المحلى الإجمالى للإنتاج الزراعى :** كان ٢٩٪ من إجمالى الإنتاج ، وهبط إلى ١٩٪ من إجمالى الإنتاج العام .

٣- **أن واردات الغلال :** زادت من ٣٨٧٧ ألف طن سنة ١٩٧٤ إلى ٨٢٤٣ ألف طن سنة ٨٩ .

٤- **أن نسبة استهلاك الفرد من الطاقة بالكليو جرام :** زادت من ٣١٣ كيلو سنة ٦٥ إلى ٦٣٦ كيلو سنة ٨٩ .

٥- **أن نسبة زيادة إيرادات الصناعة التحويلية وناتجها :** بالنسبة لكل مستخدم ، كانت ٤٪ .. أى زادت بهذه النسبة ، مابين سنة ٧٠ إلى سنة ٨٠ .. بينما زادت ما بين سنة ٨٠ إلى ٨٨ بمعدل ٥ر٪ فقط .

٦- أن معدل نمو الاستثمار المحلى الإجمالى : من سنة ٦٥ إلى سنة ١٩٨٠ بلغ ٣ر١١ فى المائة بينما أصبح حوالى نصف فى المائة من سنة ٨٠ إلى سنة ٩٠ .

٧- أن توزيع الاستهلاك الفردى فى مصر : يمكن تقسيمه إلى نسب مئوية كالآتى ، أى مايصرفه الفرد من دخله ، على كل نوع من الاستهلاك :

على الغـذاء	٥٠ ٪
على الملابس	١١ ٪
إيجار وطاقة	٩ ٪
رعاية طبية	٣ ٪
التعـليـم	٦ ٪
النقل والمواصلات	٤ ٪
أخـرى	١٧٪
الإجمالى	١٠٠٪

ويلاحظ تحسن كبير فى أمور الصحة والتغذية .. فمثلا عدد السكان لكل طبيب فى سنة ٦٥ كانت ٢٣٠٠ فرد ، وأصبحت ٧٠٠ فرد فقط فى سنة ٨٤ كما أن معدل الوفيات للأطفال لكل ألف من المواليد الأحياء ، كان ١٤٥ فى سنة ١٩٦٥ أصبح ٦٨ سنة ٩٠ .. وأن مايحصل عليه كل فرد من السعر الحرارى فى الغذاء كان ٢٣٣٠ سعراً ، أصبح ٣٢١٣ سعراً .

وكذلك بالنسبة للتعليم : فإن عدد الطلبة المقيدين فى المدارس ، كنسبة مئوية من مجموعة محددة ، كان ٧٥ (سنة ٦٥) أصبح ٩٠ (لسنة ١٩٨٨) من الرجال .. وكان ٦٠ (سنة ٦٥) للإناث ، أصبح ٧٩ (سنة ١٩٨٨) وذلك

في المدارس الابتدائية .. أما الثانوية فزاد من ٢٦ إلى ٦٩ في نفس المدة .. والتعليم العالي من ٧ إلى ٢٠ .. كما كانت نسبة التلاميذ إلى المعلمين بالابتدائي ٣٩ أصبحت ٣٠ .

٨- **أن القوة العاملة في مصر :** في سنة ٨٨ - ٩٠ تبلغ حوالي ٢٨٪ من السكان ، موزعة على القطاعات المختلفة كالآتي :

كانت ٥٥٪ من العمالة تشتغل في الزراعة (سنة ٦٥) وأصبحت الآن (سنة ٨٦ - ٨٩) ٣٤٪ ، وفي الصناعة كانت ٢٥٪ من العمالة (سنة ٦٥) وأصبحت ١٢٪ سنة (١٩٨٦ - ٨٩) .. وهذا النقص ينعكس في نسبة الزيادة في العمالة في الخدمات من ٣٠٪ (سنة ٦٥) إلى ٥٤٪ (سنة ٨٦ - ٨٩) .. وهذا يلفت النظر لأن هذا النوع غير انتاجي من الناحية المادية ، وانتاجي من الناحية التربوية .. ولكن الملاحظ أن جانبا كبيرا منه : يمثل موظفي الحكومة والقطاع العام ، وهنا يجب العمل على تدريب هذه العمالة التي يمكن أن يؤدي العمل بنصفها فقط ، واستخدام الفائض الذي يمثل بطالة مقنعة ، وعبئا على الاقتصاد القومي في إعداده للانتقال إلى مجالات إنتاجية مخصصة ، أو لإعداده للهجرة المخططة المدربة .

يتضح مما تقدم : أن هناك تحسنا كبيرا في كثير من القطاعات ، كما أن هناك قصورا في بعض الاستخدامات .. أو بالأحرى : هناك خلل يحتاج إلى سد ثغراته، لكي ندفع بالتقدم إلى أن يسير قدما في طريق صحيح متكامل.. وهذا الإصلاح لن يتأتى إلا بدراسة متأنية لظروف حياتنا ، وإمكانياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ليس في حاضرنا فقط ، بل لابد من الاستفادة من تجاربنا في الماضي ، حتى نحقق انطلاقة المستقبل على أسس واعية وخطوات ثابتة ، تتلافى أخطاء الماضي ، وتتطلع إلى غد مشرق بإذن الله .

الأزمـــة والحـــل

أزمة مصر الاقتصادية أساسها : ضعف الكفاية الإنتاجية ، وزيادة الاستهلاك بأكثر من زيادة الإنتاج ، والزيادة السكانية التى لايقابلها زيادة فى الإنتاج ، والفجوة بين الأموال المتاحة للادخار ، والأموال المطلوبة للاستثمار ، وعجز الميزانية العامة للدولة ، وعجز ميزان المدفوعات ، والارتفاع المستمر فى الأسعار ، وزيادة التضخم ، وضعف القدرة الشرائية للعملة ، وزيادة البطالة الظاهرة والمقنعة ، وزيادة الديون الداخلية والخارجية ، واختلال التركيب السكانى .

وبصرف النظر عن أسباب هذه الاختلالات ، سواء كانت نتيجة الاستعمار القديم ، أو السياسات المختلفة التى نتجت عن مواجهة التطور السياسى للبلاد ، باستراتيجيات مختلفة مرحلية متتالية ، أو عدم وضوح السياسة الداخلية للبلاد وترك المشاكل تتراكم .. فإن الأمر يقتضى مواجهة حاسمة ، لأنه أصبح من المستحيل ترك الأمور بدون حلول جذرية فعالة .

ولقد كان محور الإصلاحات الاقتصادية منذ أوائل الخمسينيات هو : الاتجاه إلى التخطيط المركزى ، وبناء قاعدة عريضة للقطاع العام ، وتأميم البنوك وشركات التأمين ، وغيرها من الإجراءات .. ثم تطورت هذه السياسة تدريجيا إلى أن وصلت إلى مانحن فيه ، من محاولة التوازن بين دور القطاع العام والقطاع الخاص ، واتباع نظام السوق الحر تدريجيا ، وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص ، وضغط الديون الخارجية إلى أدنى حد ، وتعديل سياسة التصنيع ، من التصنيع على أساس الإحلال محل الواردات ، إلى التصنيع التصديرى ، وهو الوضع الأصح ، والذى يجب التوسع فى الاتجاه

إليـه .. وكـذلك خـروج الدولة من الإنتـاج المبـاشـر للسلع والخدمـات ، إلا فى حالات الصناعات الاستراتيجية والعسكرية والتوازنية .

وهذا الأمر يدعونا إلى تأكيد التعرف على الدور الحقيقى ، الذى يجب أن يلعبه القطاع الخاص وهو : تخفيف عبء الاستثمار عن كاهل الدولة ، ممثلة فى القطاع العام ، وفتح المجال للإبداع العلمى والصناعى ، وحرية اختيار أنسب المشروعات ، وبالتالى نحقق أسلم استخدام لموارد الأمة ، مع ابتكار وتطوير أساليب الإنتاج بحرية ، وبميكانيكية متصلة بالعالم الخارجى ومتواكبة معه ..

ولكى نجنب هذه السياسة مسئولية تشجيع القطاع الخاص للالتجاء إلى إنتاج السلع الاستهلاكية والترفية والتجارية الفاخرة ، تحقيقا للربح السريع فالأمر يقتضى : ضرورة أن تكون كل التيسيرات للقطاع الخاص موجهة إلى دفعه نحو الإنتاج للتصدير ، وأن تكون كل التيسيرات مقصورة أساسا على هذا النوع ، وعلى الإنتاج الضرورى للبلاد .. فقد شاهدنا توسعا كبيرا فى إنتاج الجاتوهات والشيكولاتة والملبس وأمثالها ، وإلى الاستثمار الكثيف فى المطاعم .. ومن العجيب أن معظم هذه الاستثمارات قادها غير المصريين .

وهنا يقتضى المجال أن نذكر : ضرورة تعديل قانون الاستثمار ، الذى صدر خصيصا لتشجيع الاستثمار ، باستبعاد ما انطوى عليه فى بعض مواده علي ماهو ضار ، بل ومبعد للاستثمار ، وذلك بالنسبة للمادة ٢٠ من القانون والتى تنص على توزيع ما لايقل عن ١٠٪ من الأرباح السنوية للشركات على العاملين ، وكذلك المادة رقم ٩ والتى جاء بها جواز إخضاع بعض منتجات المشروعات الاستثمارية للتسعير الجبرى ، وهذا سيف مسلط لايشجع بتاتا على جذب الاستثمارات ، بل وتشجعها على الاتجاه إلى إنتاج السلع الكمالية والفاخرة ، لأنها ليست محلا للتسعير عادة .

ومن ناحيـة أخرى : **يجب استـخـدام المزايا والإعـفـاءات التى تمنح للمستثمرين** ، كوسيلة لتوجيههم إلى الاستثمار فى المشروعات التى تعود بالنفع على المجتمع ، فلا يجب أن تعامل كل المشروعات من حيث الاستثناء معاملة واحدة ، فالمستثمر الذى يتجه إلى زراعة الصحارى يحتاج إلى رعاية ومساعدة أكبر بكثير من المستثمر الصناعى التقليدى ، فيكون الإعفاء للأول من جميع أنواع الضرائب ، والثانى من بعضها أو لمدة أقل .

كما أن تشجيع مشروع معين بإعفائه من الضرائب : يجب أن يكون هذا التشجيع للتوسع فى الانتاج وزيادته ، وذلك بأن نعين للمشروع إعفاء كاملا لمدة محددة ، وبعد هذه المدة يعفى مثلا فى حدود ١٥ أو ٢٠٪ كربح ، وكل مازاد عن ذلك يخضع للضرائب ، لأن الضرائب ليست مجرد مورد مالى ، بل يجب التعامل معها على أساس أنها وسيلة لإعادة توزيع الثروة ، ولتوجيه الاستثمار لما فيه صالح المجتمع ، ودفع عجلة الإنتاج ، وزيادة الكفاية الإنتاجية .

ويدفعنا استكمال هذا الاتجاه : **بضرورة إلغاء الأجهزة الرقابية** ، ليس إلغاء تاما ، ولكن لمجرد أن تكون ممثلة فى جهاز واحد ، يتولى تحقيق سياسة الدولة ، بما يحقق مصلحة المجتمع ..

ومـا من شك : أن **إعـادة تنظيم سـوق المال أمـر واجب** ، مكمل لتشجيع الاستثمار ، والتيسير على الشركات بالحصول على ماتحتاجه من تمويل محلى وأجنبى ، وتخفيف الضغط على البنوك للإقراض ، وتحقيق كفالة عنصر الاقتناع المالى السليم لكل مشروع ، فيتجه إلى إصدار سندات أو زيادة رأسماله .. وفى الوقت نفسه يفتح الباب أمام الأساس السليم للتوسع فى الاستثمار واستخدام المدخرات ، ويدخل ضمن ذلك خلق أدوات مالية جديدة ، وإنشاء مؤسسات جذب الاستثمارات .

الخطة وزيادة الإنتاج

بعد هذه اللمحة السريعة ، عن بعض المقومات اللازمة لاستكمال إصلاح النظام المالى والاقتصادى ، نود أن نذكر ماتم من تحرير القطاع العام جزئيا ، وتطوير دور القطاع الخاص ، حيث كان نتيجة ذلك : أن زادت حصة القطاع الخاص فى الخطة من ٢٣٪ من إجمالى الاستثمارات فى بداية الثمانيات ، إلى حوالى ٤٢٪ فى بداية التسعينات .

ومما يذكر أيضا للسير فى الطريق الصحيح : العمل على زيادة الاعتماد على الناتج المحلى ، والحد من الاعتماد على الواردات فى خطة ١٩٩٢/٩١.

كما استهدفت الخطة زيادة الاستهلاك النهائى بحوالى ٥٠ مليار جم ، مقابل ٤٨ مليار .. أى محاولة ضغط نسبة الزيادة فى الاستهلاك وهو مطلوب . وكذلك استهدفت الخطة زيادة حجم الصادرات إلى حوالى ٩ مليار جم ١٩٩٢/٩١ ، بالمقارنة بـ ٨٫٢ مليار جنية للسنة السابقة ، أي بمعدل نمو مرتفع نسبيا حوالى ٧٪ ..

وواضح أن الخطة الخمسية الثانية استهدفت : زيادة الإنتاج عن طريق رفع الإنتاجية ، وتحقيق ثبات الأسعار ، لتحسين وضع ميزان المدفوعات ، وزيادة إمكانية الاقتصاد القومى على الاعتماد على الإنتاج المحلى بنسبة أكبر ، مع تدعيم دور القطاع الخاص ، وكذلك العمل على خفض عجز الميزانية العامة للدولة ، والتوسع فى إصدار أذونات الخزانة ، لوقف الاعتماد على وسائل تمويل العجز التضخمية ، ورفع سعر الفائدة لتشجيع المدخرات .

وهنا يجب أن نفرق بين أثر سعر الفائدة على تشجيع الأموال المتاحة للادخار ، وبين استخدام هذه الأموال للاستثمار فعلا .. فقد يكون سعر

الفائدة المرتفع يزيد حجم الودائع المتاحة للاستثمار فعلا . كما أن إصدار أذونات الخزانة أمر مطلوب ، لاستخدام المدخرات الحقيقية لسد عجز الميزانية.

ولكن التساؤل هو أن الحكومة زادت مديونيتها ، والعبرة بمدى قدرتها على سداد هذه المديونية ، وإلا انقلب الحل إلى مشكلة .. وعدنا إلى موقف: كيفية سداد هذه المديونية ؟ من هنا يبدو أهمية تكامل السياسة الاقتصادية والمالية ، ومعالجة الاقتصاد القومى ككل ، منصهر فى بوتقه واحدة .. فهذه المشكلة إذا واجهت شركة من الشركات ، وزادت مديونيتها ، فقد يكون الحل تحويل جانب من هذه المديونية إلى زيادة فى رأس المال ، بعد دراسة ميزانية الشركة .. ولكن الأمر بالنسبة للحكومة يحتاج إلى حلول أخرى ، ومتابعة دورية لضغط الإنفاق الحقيقى من جهة ، واستخدام موارد أذونات الخزانة فى سد عجز مشروعات انتاجية تدر مايساعد على السداد ، أو غيرها من الإجراءات ، من جهة أخرى .

من هنا يجب أن تستكمل عناصر هذه السياسة بالإجراءات الآتية :

١- العمل على زيادة الكفاية الإنتاجية .

٢- زيادة كفاءة الجهاز الضريبى .

٣- ترشيد الإنفاق العام .

٤- قصر الاقتراض الخارجى على المشروعات الإنتاجية ، وربط كل قرض بالمشروع الخاص به ، ليتولى مسئولية سداد القرض .

٥- دراسة مديونية شركات القطاع العام ، وخاصة شركات التموين والمقاولات، التى أغرقت بديون تحتاج إلى تصنيف وتطهير وتحديد مقوماتها ، ومحاولة حل مشاكلها جذريا . لأن من المحتمل أن تكون بعض هذه الديون غير قابلة للسداد ، لأنها تمثل مخزونا غير حقيقى أو تالف ، أو خسائر فعلية.

مشاكل يجب مواجهتها

من المشاكل التى يجب التركيز عليها : موضوع **التركيب السكانى للبلاد**، وتوزيعه على الطاقات الإنتاجية والخدمية والعدمية (أى البطالة) .. فمثلا فى الوقت الذى نشكو فيه من زيادة السكان ، نشكو من عدم توافر خبرات معينة ، سواء فى قطاعات الصناعة أو الخدمات أو غيرها .. الأمر الذى يحتاج إلى إعادة دراسة شاملة لنظام التعليم ، والتوسع فى التدريب ، وإنشاء المدارس الفنية اللازمة لقطاع الصناعة ، وليس المقصود بهذه المدارس ناحية العمال العاديين أو المهرة ، بل إننا نحتاج إلى خبرات على مستوى عالى صناعى ، لايوجد لدينا مؤسسات تتولى تخريجه .

ويلحق بهذا المجال : **موضوع الصيانة** التى تشكل بندا هاما لزيادة عمر رأس المال وكفائته الانتاجية ، وتقليل المصروفات .. وقد عقدت فى مصر ندوات فنية ، على أعلى مستوى من الخبرة ، بالنسبة لصناعات مختلفة (كالحديد والصدأ) حيث الدراسات تناولت هذا الموضوع ، وهو الصدأ والتحلل إلى ذرات ، التى تظهر على أى شىء مصنوع من المعدن .. وطبقا لما أعلن فى المؤتمر العلمى السنوى العاشر ، للجمعية المصرية لتآكل الفلزات والمعادن ، الذى عقد بالإسماعيلية فى الشهر الماضى ، فإن الخسائر التى يتحملها الاقتصاد القومى المصرى نتيجة هذا التآكل تبلغ ٤٪ من الدخل القومى .. وهناك وسائل علمية لتجنب ذلك ، ومواجهته بحلول ليس فيها صعوبة تذكر، وتوفر للدولة مليار جنيه سنويا على الأقل .

أما من ناحية المخزون : فإن التالف أو العادم فى النقل ، أو سوء التغليف، أو فى الحقول ، أو سوء التعبئة ، أو الحفظ ، يتراوح مابين

١٥-٣٥٪ .. وكلنا يدرك كيف أن الخضروات فى مصر تفقد نسبة كبيرة منها فى هذا المجال ، الأمر الذى يدفعنا إلى ضرورة إدخال عوامل جديدة فى إعداد الخطة ، مثل مقاومة الصدأ ، وإنشاء وسائل نقل متقدمة تقلل العادم ، سواء كانت ثلاجات متنقلة ، أو سيارات ، أو عبارات خاصة ، أو مخازن خاصة ، وما إلى ذلك .

بقى لنا أن نذكر أن من بين المسائل التى ستواجه مصر فى المستقبل ، والتى هى محل جدال ونقاش كبير : **هى مشكلة المياه** ، والمقول بأن حرب المستقبل ستكون نتيجه لها ، خاصة فى المنطقة التى نعيش فيها ، الأمر الذى يدعونا إلى دراسة كيفية مواجهة هذه المشكلة استراتيجيا وسياسيا ومائيا .. وحلولها معروفة ومطروقة ، ولكن يبدو أنها لم تأخذ القدر الكافى من العناية فى التوقيت المناسب.

ومن الناحية الزراعية : فقد دارت بحوث كثيرة حول السياسة الزراعية ، أى أنواع المحاصيل ، وسياسة تسعير المحاصيل ، وأثرها على الاقتصاد القومى .. وأنا ممن يؤمن بأهمية زراعة القطن ، والمحافظة على الميزة النسبية العالية لمصر ، فى هذا المجال الاحتكارى ، والذى أضعفناه باتباع سياسة رفع أسعار القطن طويل التيلة ، بطريقة غير علمية ، أبعدت مستهلكيه ، وزادت من المنافسة التى تلقاها من الألياف الصناعية ، وتشجيع زراعة الأقطان طويل التيلة خارج مصر .. وقد سبق أن تقدمت باقتراحات محددة فى هذا المجال ، وافق عليها مجلس إدارة البنك المركزى ، وأرسلت فى حينها إلى مجلس الوزراء ..

ومما أوصى الاهتمام به : **عمل مسح شامل للمشروعات الصناعية فى مصر،** للتعرف بالتحديد على المشروعات التى لم تستكمل مقوماتها ، أو

التى ينقصها بعض الآلات ، أو التى لم تستكمل عناصرها ، وإعطائها الأولوية فى الخطة ، فإن الاستثمار فى هذه المشروعات ذو عائد مرتفع جدا ، وله الأولوية على المشروعات الجديدة ، والغرض من ذلك : ضرورة الوصول أولا إلى أن ينتج كل مشروع بطاقة كاملة ، قبل البدء فى مشروع جديد .. صحيح أن ذلك لايؤدى إلى امتصاص عمالة كبيرة ، ولكنه يساعد على زيادة الإنتاج زيادة كبيرة ، وتوفير النقد الأجنبى .. وهذه خطوة نحتاجها فى هذه المرحلة ، من مراحل النمو الاقتصادى ..

وبالنسبة للإحصاءات الخاصة بالخطة : فإنه بالرغم من توفر هذه الإحصاءات على كافة الأوضاع ، وتغطيتها للمتطلبات ، إلا إنى أقترح إضافة التركيز على الإحصاءات الكمية .. أقصد التركيز عليها علاوة على الإحصاءات النقدية ، سواء بالنسبة للإنتاج أو الاستهلاك أو المخزون ، أو غيرها ، وذلك للتعرف على حقيقة الموقف الاقتصادى .. إذ أن الاحصاء النقدى قد يشير إلى زيادة فى الإنتاج، ولكنه فى الحقيقه عكس ذلك ، لأنه إنما عكس زيادة الأسعار ، أى التضخم ، وأخفى حقيقة الكفاية الإنتاجية .. وليس من الضرورى أن يكون هذا النوع من الإحصاء متاحا بصفة عامة ، ولكن المهم أن يكون تحت سمع وبصر المسئولين ، للتعرف على حقيقة الزيادة فى الإنتاج ، ولتقدير نوع الاستهلاك .. فمثلا للتعرف على مدى رفاهية المواطن ، فإن أرقام الاستهلاك هنا لابد أن تكون كمية ، لمناقشتها مناقشة سليمة، لأن الغرض فى النهاية من الخطة : ليس ارتفاع دخل الفرد فقط ، وإنما هو إسعاد المواطن ، وخلق الجو الملائم المستقر للمجتمع اقتصاديا وسياسيا وأمنيا وصحيا .. وكلها أمور لاتقاس بالمال فقط ، ولامجال

لقياسات أخرى تقربنا من الحقيقه ، إلا عن طريق التعرف على الإنتاج والاستهلاك والمخزون والمعروض كميا .

ومن الأهمية بمكان : متابعة مشروعات الخطة من حيث مطابقة التنفيذ الواقعى لما كنا نتوقعه .. فمثلا : أكدت بعض الدراسات العلمية ، التى أجريت فى مصر ، أن نسبة المخزون فى بعض مشروعات القطاع العام ، فى مجال الأغذية المحفوظة بالذات ، ارتفعت إلى ٣٣٪، وأن المدة المقدرة لتصريف منتجات هذه الشركات زادت إلى الضعف ، مما يهدد بخسائر كبيرة لهذه الشركات ، وكانت أسباب هذه النتائج السيئة هى انخفاض مستوى المنتج من حيث الطعم واللون ، ثم سوء التسويق .. الأمر الذى يحتاج إلى تطوير هذه الصناعة ، خاصة بالنسبة لطريقة التعبئة ، أو إيقاف التوسع فيها، إلا بعد إعادة دراستها .

فالتوسع إذن فى إعطاء استثمارات أكبر لمثل هذه الصناعة ، قبل علاج هذه المشاكل ، يؤدى إلى أضرار كبيرة للاقتصاد القومى .

تلك كانت بعض المؤشرات على طريق الإصلاح المالى والاقتصادى ، وننتقل إلى متابعة المسير فى جولات أخرى ، تلقى مزيدا من الضوء على هذا الطريق، الذي يجب السعى فيه حثيثا ، لتحقيق التقدم الذى تصبو إليه الأمة بكل طوائفها وإمكانياتها .

سياسة صناعية مقترحة لمصر

من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠

على هامش الاقتصاد المصرى :

تطور الاقتصاد المصرى فى العشر سنين الأخيرة تطورا ملحوظا ، وحقق تحسنا كبيرا فى كافة الاتجاهات ، خاصة بعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتشجيع الاستثمار ، وتخفيف مديونية الدولة .. فقد تحقق نتيجة كل هذه الجهود ، فى خلال العشر سنوات الماضية ، انخفاض العجز فى ميزانية الدولة من ٢٠٪ من الدخل القومى إلى ١٠٪ ، وانخفض معدل التضخم من ٢٥٪ إلى ٦٪ فى سنة ١٩٩٧ ، وارتفع معدل الناتج المحلى من ٢٪ إلى ٥٪ .

وتحرر صرف الجنيه المصرى ، وقد ظل ثابتا على معدله الحالى تقريبا ، خلال الأربع سنوات الماضية .. كما تحرر سعر الفائدة ، وهو الآن حوالى ٩٪ للودائع لمدة شهر ، بعد أن كان ١٨٪ .. وأصبح لدى مصر لأول مرة فى تاريخها احتياطيات نقدية حرة ، تزيد عن ١٨ بليون دولار .

كما أن مقومات زيادة خطة التنمية ، والإعداد لخطة التصنيع الجديدة ، وزيادة المساحة المزروعة ، وتعمير سيناء ، كل هذه المسائل أعدت لمعظمها خطط البنية الأساسية ، سواء بالنسبة للإسكان والتعمير والكهرباء والمواصلات والتعليم والصحة .. أو غيرها .

وكان من نتائج الاهتمام بالعنصر البشرى ، وهو العنصر الرئيسى فى الصناعة ، إعادة النظر كلية فى نظم التعليم عامة ، والفنى منها على وجه الخصوص ، والتدريب وإعداد الكوادر الفنية ، ووضع خطة لنقل التكنولوجيا

إلى البلاد ، بإرسال البعثات ، والتوسع فى مراكز البحوث ، وإشراكها فى خطة التنمية الصناعية ، وإشراك الهيئات الباحثة مع هيئات التصنيع والزراعة وغيرها . كذلك الاهتمام بالموانئ وتداول الشحن ، وإرسال البعثات التجارية والصناعية ، والتعاون بين الغرف التجارية واتحاد الصناعات ، لزيارة دول العالم التى تقدمت فى السنوات الأخيرة ، فى مجال التصنيع والتصدير ، لاقتباس أحدث وأكفأ النظم التى تناسبنا .

إذن أصبح فى مصر الآن نظام اقصادى جديد أهم ملامحه :

١) حرية السوق من سلع وخدمات وأفراد وعملات ، وإلغاء الحواجز الجمركية فى المدى المحدد باتفاقية جديدة .

٢) تعاظم نظام المشاركة بين مصر وبعض الهيئات أو الدول ، مثل أمريكا وأوروبا وبعض الدول العربية .

٣) تعديل شامل لنظام التربية والتعليم والثقافة ، فى إطار صحى وحديث ، وفى إطار قيم ومثل مبادئنا .

٤) وتتجه استراتيجية العمل فى انطلاق الدفع الذاتى للاقتصاد القومى ، بحيث يزيد معدل النمو إلى ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطة الخمسية الثانية ، التى بدأت عام ١٩٩٧ ، مما يرفع مستوى نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠٪ مما هو عليه الآن .

٥) توفير فرص عمل جديدة تزداد كل سنة بعد الأخرى ، تبدأ بـ ٥٠٠ر٠٠٠ فرصة عمل جديدة فى عام ١٩٩٧ .. ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو مائة ألف فرصة عمل ، بحيث يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى المجالات الصناعية ، باعتبار الصناعة هى الركيزة الأساسية للتنمية فى الخطة .. فضلا عن فرص العمل التى ستترتب على توزيع الأراضى

المستصلحة على الخريجين ، وتنفيذ مشروع (توشكى) وهو مشروع القرن (٢١) لإنشاء دلتا جديدة فى الصحراء الغربية ، للخروج من أسر الوادى الضيق .

٦) رفع كفاءة استخدام الموارد المالية وزيادتها .

٧) تنمية الصناعة بمعدل نمو حقيقى يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة التالية.

٨) دعم وتنشيط السياحة .

٩) زيادة الطاقة الكهربائية المتاحة ، والتوسع فى مشاريع الإسكان والطرق والمواصلات ، بما يلائم النمو المستهدف .

استراتيجية الصناعة فى المرحلة القادمة :

تقوم استراتيجية الصناعة فى المرحلة القادمة على هدف أساسى هو:

العمل على تعظيم القيمة المضافة ، وذلك عن طريق التعميق المستمر للتصنيع المحلى ، مع استيعاب التطورات التكنولوجية ، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية فى العالم .. مع ملاحظة مايلى :

١) أن المحرك الأساسى للتنمية هو التصدير ، والمحرك الأساسى للتصدير هو إيجاد ميزة تنافسية للصناعة الوطنية ، فى إطار فهم متطلبات السوق العالمية .

٢) أن الثروة المادية ليست هى الأساس فى تحقيق التنمية ، وإنما الإنسان هو محور تحقيق القيم .

٣) أن الصناعات الصغيرة لاتقل أهمية ولاكفاءة فى تحقيق التنمية ، بل هى جزء من المشروعات العملاقة .

٤) أن الهدف فى الخطة هو زيادة الإنتاج الصناعى إلى ضعف ما هو عليه الآن .

٥) الوصول بالصادرات المصرية إلى ثلاثة أضعافها .

وتعتمد السياسة الصناعية المقترحة خلال المدة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ علي المحاور التالية :

* محور القطاعات ذات الأولوية (حسب المزايا التنافسية للإنتاج فى مصر فى ظل التحرير الكامل للتجارة) .
* المحور الجغرافى .
* محور الصناعات الصغيرة .
* محور تنمية الصادرات .

وسنلقى نظرة سريعة على كل محور من هذه المحاور الأربعة :

أ- محور القطاعات ذات الأولوية :

يقترح اتحاد الصناعات المصرية معاملة خاصة ، لتحفيز الاستثمار والانتاج فى القطاعات التالية ، التى أثبتت الدراسات أنها تحتفظ بالمزايا التنافسية ، بعد التطبيق الكامل لاتفاق تحرير التجارة الدولية (الجات) :

* البتروكيماويات ، والألياف الصناعية .
* الالكترونيات ، والبرمجيات .
* الغزل والنسيج ، والملابس الجاهزة .
* قطع غيار السيارات ، والصناعات المغذية للسيارات .
* الصناعات الزراعية ، والزراعية المصنعة .

. **ولتحفيز تلك الصناعات ، يجب اتباع نظام حوافز متطور ، يشتمل على الآتى :**

- إلغاء التعريفات والرسوم وضريبة المبيعات ، على الآلات والمعدات التى لاتنتج محليا .
- خفض أسعار الطاقة من مياه وكهرباء وغيرها إلى ٥٠٪ .
- خفض سعر الأرض للمشروعات الصناعية .
- استكمال نظام السماح المؤقت ، والرد الفورى للضرائب الجمركية وغيرها «عند التصدير» .
- إعفاء الصادرات من كافة الضرائب .
- التمويل المعتمد على سعر الفائدة المنخفض .
- التدريب المجانى .
- دعم البحث والتطوير عن طريق :

* خصم الضرائب على الأبحاث التجريبية .
* تخصيص المعونات والدعم للبحث والتطوير .

ب- المحور الجغرافى :

تؤمن مصر أن لديها أرضا خصبة للاستثمار ، حيث أن هناك ٩٦٪ من الأرض تنتظر الإعمار والاستثمار .. وتتوافر بمصر مواد خام ومناجم وبترول ، وغاز طبيعى موزع فى أماكن مختلفة ، كما أن لديها مناخا متميزا يتنوع من مناخ البحر المتوسط ، وحتى الاستوائى ، حسب التوزيع الجغرافى للأماكن ، لذلك يجب الاستفادة من كل تلك العوامل ، فى رسم المخطط الخاص بالهيكل الصناعى .

وبناءً على الخريطة الصناعية الجديدة : تتحدد المواقع المناسبة للصناعات المختلفة طبقا لتوافر المواد الخام ، وتكلفة الأيدى العاملة، وتوافر المطارات والموانىء ، والقرب من الأسواق والأماكن ذات الحاجة للتنمية .. على أن تقدم تلك الخريطة للمستثمرين لتسهيل إقامة مشروعاتهم ، وتمنح المستثمرين مزايا وحوافز متميزة ، لإقامة مشروعاتهم فى المناطق الأقل نمواً إلى أن يتم تنميتها وتتمثل تلك المزايا والحوافز فيما يلى :

فى صعيد مصر ودلتا جنوب الوادى :

* الإعفاء الضريبى المؤقت لمدة ٢٠ سنة للمشروعات الصناعية .

* تمليك الأرض مجانا شاملة المرافق .

* توفير التدريب المجانى للأيدى العاملة .

* تحصيل نسبة ٥٪ فقط على المعدات كرسوم .

فى المدن الصناعية الجديدة والمناطق الصناعية مثل :

مدينة العاشر من رمضان - مدينة السادس من أكتوبر - مدينة السادات - مدينة برج العرب - مدينة بدر - مدينة الصالحية ... الخ .

وهذه المدن تتمتع بالمزايا الاستثمارية التالية :

* إعفاء مؤقت لمدة ١٠ سنوات من الضرائب .

* تحصيل نسبة ٥٪ فقط كرسوم على المعدات .

ج- محور الصناعات الصغيرة :

لإحداث التوازن فى الهيكل الصناعى المصرى ، يجب النظر فى وضع السياسات التى تشجع على إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة ، (والتى

تمثل ٣٠٪ من حجم الصادرات لدول النمور الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية) .

ولكى يتوافر لمصر جيل جديد من صغار الصناع والمستثمرين ، فإنه يجب اتباع السياسات التالية :

* الإعفاءات الضريبية المؤقتة لتلك المشروعات .
* القروض الممنوحة بدون وجود ضامن .
* التدريب المجانى للعناصر الإدارية لتلك المشروعات .
* تدريب العمالة .
* تشجيع الاستثمارات الجماعية والمشتركة .
* تخفيض سعر فائدة القروض طويلة الأجل على الأراضى ومبانى المصانع.
* تشجيع إقامة شركات تسويق منتجات تلك المشروعات .

د- محور تنمية الصادرات :

المناطق الحرة للتصدير :

* إعفاء ضريبى دائم .
* إعفاء من ضريبة المبيعات .
* إعفاء من الجمارك .

المناطق الحرة الخاصة :

* تتمتع بكل مزايا المناطق الحرة للتصدير .
* تتمتع أيضا بكل المزايا الممنوحة للبيع فى السوق المحلى .

الشركات المشتركة في البورصة :

* إعفاد ضريبى لمدة ٥ سنوات .

وتتمثل السياسات الخاصة لتطوير وتنمية الصادرات فيما يلي :

١) التوسع فى إقامة المناطق الحرة العامة والخاصة ، وإعطائها كافة المزايا والإعفاءات .

٢) اقتناع أساسى بأن السوق والمستهلك هنا نقطة البداية . وتصبح قضية الصناعة هى التصدير والبحث عن مكان فى الأسواق العالمية ، ومحاولة الاحتفاظ به وتنميته فى مواجهة كل المتغيرات .

٣) القبول بواقع الحرية والمنافسة ، وضرورة وجودهما كمحرك حقيقى نحو الإبداع والتطوير ، وذلك من خلال السعى الجاد للمشاركة مع التكتلات الاقتصادية العالمية والتفاعل معها ، مع تحقيق القدر الضرورى من مطالب الحماية المستنيرة للإنتاج الوطنى والصناعات الوليدة .

٤) وضع استراتيجية للتصدير (التى تم إعدادها بواسطة وزارة الاقتصاد) تمكن المنتج المصرى من النفاذ إلى الأسواق العالمية .

٥) استكمال رفع كافة الأعباء المحملة على كاهل الصناعة المصرية بشكل شامل ، حتى يتمكن الصانع المصرى من العمل تحت ظروف تقترب من ظروف منافسيه إقليميا وعالميا .

٦) القضاء على كافة الاحتكارات فى مجال خدمات البنية الأساسية فى المطارات والموانىء وغيرها ، مع إجراء التحسين المستمر لها ليلائم متطلبات النقل والتوزيع والتصدير مستقبلا .

٧) المشاركة الفعالة من جانب الأجهزة الحكومية فى متابعة المؤشرات العالمية وتحليل الظواهر ومعايشة المتغيرات ، لتنبيه القطاعات الصناعية إلى المجالات والفرص الواعدة .

٨) وضع سياسات تمويلية تتسم بالجرأة لتدبير احتياجات الصناعة ، وذلك فى مجالات الائتمان المصرفي وسعر الإقراض ، وخلق مصادر للتمويل والعمل على جذب الاستثمار ورؤوس الأموال الجديدة ، وتأمين الصادرات، وترسيخ مفاهيم التعامل فى أسواق المال .

٩) إعطاء العناية اللازمة لوضع المعايير الرقابية المناسبة ، والحيلولة دون قيامها كعائق للإنتاج .

١٠) تخفيض الوقت اللازم للعملية الإنتاجية ، ورفع كافة الإجراءات البيروقراطية ، لتحقيق إنتاج أكثر فى وقت أقل ، ولسرعة تدوير رأس المال ، بما يحقق أقصى عوائد اقتصادية إيجابية .

١١) تعبئة الجهود على المستوى القومى لتنظيم نقل التكنولوجيا الحديثة ، لتسهيل سرعة الوصول إليها ، وتطبيقها فى مجالات الصناعة المختلفة، مع العمل على خلق تكنولوجيا مصرية ملائمة ، والعمل على توظيفها لتطوير الإنتاج وأساليب التسويق، ودراسة الأسواق وأذواق المستهلكين، وسرعة الاستجابة لطلبات العملاء، والتحول إلى التسويق الإلكترونى .

١٢) الأخذ بمفهوم الجودة الكلية والشاملة ، لملاحقة المستويات العالمية والتفوق عليها ، ومن ثم فإن إدخال مفهوم الجودة الشاملة ، يعنى أن كل جزء وكل مجال من مجالات العمل ، ينبغى أن يخضع لمراجعة دقيقة وإعادة تصميم وتنظيم ، لاستبعاد كل الأشكال ومسببات ضعف الإنتاج، وانخفاض الجودة .

دور الدولة فى تشجيع الاستثمار

يتمثل ذلك فى الدور فى عدة مجالات رئيسية نتناولها هنا باختصار :

أولا - مظلة من التشريعات لحماية تشجيع الاستثمار:

كان صدور قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وما تضمنه من مزايا وإعفاءات ، بمثابة دفعة قوية لتشجيع القطاع الخاص ، نحو التوسع فى إنشاء المشروعات المشتركة ، والمشاركة فى خطط وبرامج التنمية الاقتصادية ، وقد جاء هذا القانون انعكاسا وتعبيرا عن فكر التحرير الاقتصادى ، الذى بدأ يتمثل فى مجالات متعددة ، حيث أعطى القانون الحرية للمستثمرين فى اختيار مجالات الاستثمار ، دون تحديد أو قصر الاستثمار فى مجال آخر .

وقد شمل القانون الاعتبارات الهامة الآتية :

مزايا متعددة للهيئة العامة للاستثمار تتمثل فيما يلى :

* اعتبار الهيئة العامة للاستثمار جهة واحدة للتعامل مع المستثمرين ، وأعطى الهيئة كل الصلاحيات للتعامل مع المستثمرين ، من خلال اللجان المختصة بالهيئة ، والتى تشارك فيها مختلف الجهات والأجهزة ذات العلاقة بالاستثمار . ولم يعد يقتصر دور الهيئة على مجرد إصدار الموافقة على إقامة المشروعات الجديدة ، بل أصبحت هى الجهة المنوط بها الحصول من الجهات المختصة بالدولة - نيابة عن أصحاب المشروعات على التراخيص اللازمة ، وفقا للقوانين واللوائح الخاصة بإنشاء وإدارة المشروعات المختلفة .

* تتولى الهيئة العامة للاستثمار تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات الزراعية والصناعية والسياحية ، بالتعاون مع الجهات المختلفة فى الدولة ،

كما تقدم الهيئة العديد من الخدمات الأخرى ، من خلال المكاتب المتواجدة لديها ، وهى مكاتب الشهر العقارى لتسجيل العقود ، ومكتب الجمارك ومكتب الجوازات لتسهيل الحصول على تراخيص الإقامة ، ومكتب تراخيص العمل لإصدار التوصيات بمنح تراخيص العمل للعاملين الأجانب فى المشروعات الاستثمارية .

* تقوم الهيئة بتسجيل الأموال المستثمرة بالعملات الأجنبية ، وتسهيل عمليات تمويل الأرباح ، وإعادة تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ، بناء على طلب المستثمرين .. وقد حلت الهيئة محل مصلحة الشركات ، فيما يتصل بتأسيس الشركات وكل ما يتعلق بإدارتها ، كما أصبحت الهيئة الجهة المختصة بتحديد تواريخ بدء الإنتاج وتمام التنفيذ، بدلا من مصلحة الضرائب .

* وتتولى الهيئة مهمة تقديم الاستشارات الفنية للمستثمرين ، خاصة فيما يتعلق بعقود المعرفة الفنية ، وعقود نقل التكنولوجيا ، حيث أصبحت تقف إلى جانب المستثمر ، وتقدم له النصح والمشورة لما فيه مصلحة مشروعة أمام الطرف الأجنبى ، أو الجهة المتعاقد معها لتقديم المعونة الفنية .

* تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتشجيع المستثمرين ، الذين يرغبون فى شراء وحدات إنتاجية مملوكة للقطاع العام ، على إنشاء شركات مساهمة تستثمر أموالها فى تملك وحدات القطاع العام المعروضة للبيع ، فى إطار برنامج الخصخصة ، مع اعتبار الوحدة الإنتاجية المشتراه مشروعا يندرج تحت مظلة قانون الاستثمار .

* وهناك عشرات المشروعات المشتركة ، المنشأة فى إطار قانون الاستثمار، والتى يشارك فيها قطاع الأعمال العام ، ويجرى بيع الأسهم المملوكة للقطاع العام إلى مستثمرين من القطاع الخاص ، مصريين أو عرب أو أجانب بسهولة

كاملة ، من خلال التنازل عن هذه الأسهم لدى السماسرة فى بورصة الأوراق المالية .

* وفضلا عن ذلك فإن الهيئة تقوم بإعداد مشروعات اتفاقيات تشجيع وضمان الاستثمار ، والتى تقوم الحكومة بتوقيعها مع الدول المختلفة ، من أجل مختلف الضمانات الإضافية الواردة فى تلك الاتفاقيات الثنائية ، وذلك لتشجيع رجال الأعمال العرب والأجانب على الاستثمار فى مصر ، فى مناخ تتوافر فيه كافة المزايا والضمانات .

تبسيط وتوحيد القواعد الاستثمارية ومنح حوافز ملائمة للاستثمار .. وقد سمح القانون ٢٣٠ بالاستثمار تحت نظامين :

الأول - نظام الاستثمار الداخلى : ويختص بالمشروعات الاستثمارية التى تقام داخل البلاد ، فى أى من المجالات الواردة فى القانون ، فى المواقع الموافق عليها .

الثانى - نظام الاستثمار فى المناطق الحرة : ويختص بتنظيم إقامة المشروعات الاستثمارية داخل المناطق الحرة .

منح مزايا وضمانات لمشروعات الاستثمار الداخلى تتمثل في :

- حرية الانفراد أو المشاركة فى إقامة المشروعات الاستثمارية ، فقانون الاستثمار فى مصر حضارى ، يركز على أولولوية النشاط الاقتصادى ، دون التمييز بين جنسية وأخرى ، حيث يحق لكل جنسية أن تمتلك بالكامل أو بالمشاركة رأس مال أى مشروع .
- اعتبار مشروعات الاستثمار من مشروعات القطاع الخاص ، أيا كان شكلها القانونى ، أو الطبيعة القانونية للأموال المستثمرة فيها .

- حق تملك المشروعات للأراضى والعقارات اللازمة لإقامتها أو التوسع فيها، وحق المشروعات فى التشغيل لحساب الغير أو لدى الغير ، وذلك من أجل الاستخدام الأفضل للطاقات الإنتاجية المتاحة.

- الحرية المطلقة لمشروعات الاستثمار فى تحديد أسعار بيع منتجاتها ، وتحديد نسب أرباحها ، حيث نص القانون صراحة على أنه لاتخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبرى ، أو لتحديد هوامش الربح من قبل الجهات الإدارية .

- توفير الضمانات للمشروعات الاستثمارية مثل : عدم جواز التأميم أو المصادرة أو الحجز الإدارى أو الاستيلاء أو التحفظ ، أو فرض الحراسة عليها عن طريق غير القضاء .

- عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات كلها أو بعضها ، إلا للمنفعة العامة ، وذلك مقابل تعويض عادل ، يقدر على أساس القيمة السوقية للعقارات .

- عدم جواز رفع الدعاوى العمومية على المشروعات ، إلا بعد أخذ رأى هيئة الاستثمار .

- حرية المشروعات فى الاستيراد والتصدير بذاتها أو عن طريق الغير ، مع حق المشروعات فى الاحتفاظ بحصيلة مواردها من النقد الأجنبى بالكامل، واستخدامها فى احتياجاتها .

- الحرية الكاملة فى تمويل الأرباح ، وإعادة المال المستثمر إلى الخارج .

- حق الشركات القابضة التى تنشأ فى ظل قانون الاستثمار ، فى المساهمة فى مشروعات أخرى خارج نطاق هذا القانون .

منح القانون العديد من الإعفاءات الضريبية لمشروعات الاستثمار الداخلى وتتمثل فى :

- إعفاء أرباح المشروعات التى تقام خارج المجتمعات العمرانية الجديدة بالمناطق الصناعية والمناطق النائية ، من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على شركات الأموال ، بحسب الأحوال ، لمدة خمس سنوات ، تبدأ من أول سنة مالية تالية لبدء الإنتاج ومزاولة النشاط.

وتعفى الأرباح التى توزعها هذه الشركات من الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، ومن الضريبة العامة على الدخل .. ويشترك لسريان الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل ، ألا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة مماثلة فى دولة المستثمر الأجنبى ، أو الدول التى يحول إليها هذا الدخل .

- إعفاء أرباح المشروعات التى تنشأ فى المناطق العمرانية الجديدة، والمناطق الصناعية ، والمناطق النائية لمدة عشر سنوات ، ويبدأ الإعفاء من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط .
- إعفاء أرباح التوسعات فى المشروعات لمدة خمس سنوات من الضرائب ، ويقصد بالتوسع الزيادة فى رأس المال التى تستخدم فى إضافة أصول رأسمالية ثابتة جديدة ، ويشترط أن تحقق زيادة فى الطاقة الإنتاجية للمشروع ، أو تمكن المشروع من القيام بإنتاج أو تقديم أنشطة أو خدمات جديدة .
- إعفاء مشروعات استصلاح الأراضى لمدة عشر سنوات ، تبدأ من السنة التالية لبدء الإنتاج .. ويجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة مد الإعفاء خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء .

- إعفاء مشروعات التعمير وإنشاء المدن ، والمناطق الصناعية الجديدة ، من الضرائب لمدة عشر سنوات ، تبدأ من السنة التالية لبدء الانتاج ، مع جواز مدها خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء .
- إعفاء رؤوس أموال المشروعات من ضريبة الدمغة النسبية ، لنفس مدد الإعفاء المقررة للمشروعات ، اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة .
- إعفاء عقود تأسيس المشروعات من رسم التمغة ، ومن رسوم التوثيق والشهر ، بما فى ذلك العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه .
- إعفاء نصيب المساهم فى الأرباح الموزعة من ضريبة الدخل ، بعد انقضاء مدة الإعفاء للمشروع ، وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية لحصة المساهم فى رأسمال المشروع ، تزيد إلى ٢٠٪ من حصته فى حالة المشروعات التى تتخذ شكل شركات مساهمة ، والتى تطرح نسبة لاتقل عن ٤٠٪ من رأسمالها للاكتتاب العام .
- إضافة سنتين زيادة فى الإعفاء المقرر للمشروعات ، وذلك فى حالة استخدام آلات ومعدات وتجهيزات منتجة محليا ، تزيد عن نسبة ٦٠٪ من إجمالى تكلفة الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة للمشروع ، وذلك من أجل تشجيع استخدام الآلات والمعدات والتجهيزات المصنعة محليا .
- تخضع المشروعات الاستثمارية لتعريفة جمركية موحدة ومخفضة ، بفئة ٥٪ من الآلات والمعدات والتجهيزات من الخارج .

تعديل أحكام لائحة قانون الاستثمار :

انطلاقا من سياسة الحكومة فى تشجيع الاستثمار ، وافق رئيس الوزراء على الاقتراح المقدم من الهيئة العامة للاستثمار ، بتعديل أحكام لائحة قانون الاستثمار فى نصين :

الأول - يترتب على التعديل الأول انطلاق المشروعات الصغيرة فى إجراءات التأسيس ، دون التزامها بتقديم شهادة بنكية بسداد نصف رأس المال وذلك يتيح قيام المستثمر بتنفيذ المشروع ، وإخطار هيئة الاستثمار لتأسيس الشكل القانونى ، الذى يكون فى صورة شركة توصية بسيطة أو شركة تضامن ، نظرا لأن النص العلنى كان يحتم تقديم الشهادة البنكية .

الثانى - تشجيع المستثمرين العرب والأجانب ، الذين يمتلكون حصصا محلية فى صورة أصول أو حقوق معنوية ، بالدخول بها فى تأسيس شركات ، ويكون رأس المال بالنقد الأجنبى .. وكانت نصوص اللائحة لاتجيز دخول مثل هذه الأصول فى شركات الأجانب ، الأمر الذى سوف يشجع عددا كبيرا من المستثمرين الذين يمتلكون عقارا أو أصولا محلية ، لإقامة مشروعات تتضمن تلك الحصص المحلية ، فى ضوء هذا التعديل الأخير .

ثانيا - تسهيل الإجراءات الإدارية :

١) تم إنشاء مكاتب لخدمة الاستثمار فى المحافظات ، تختص بخدمة المستثمرين ، برئاسة المحافظ وعضوية ممثل لهيئة الاستثمار وممثل لوزارة المالية ، وقد تم تحديد الاختصاصات والصلاحيات والتفويضات اللازمة لهذه المكاتب ، بحيث تكون قراراتها نهائية ، للقيام بدور فعال فى تسهيل عمل المستثمرين وحل مشاكلهم ، بالنسبة لتوفير الأراضى والمرافق والخدمات وإشهار الشركات وإخطار الجهات المعنية بالجمارك والإعفاءات.. وتكون هذه المكاتب تحت إشراف المكتب المركزى لمتابعة الاستثمار ، الذى يرفع تقريرا شهريا لوزير الإدارة المحلية .

٢) إعداد خريطة استثمارية تستهدف تحديد مواقع الاستثمار المختلفة ، بحيث توفر على المستثمر الحصول على الموافقة والتراخيص للمشروعات ،

. وتقدم الخدمات اللازمة .. وتحدد هذه الخريطة المناطق التى يقبل عليها المستثمر دون الدخول فى إشكاليات تبعية هذه المناطق لأى جهة .. إلا أنه بعد الانتهاء من وضع الخريطة الاستثمارية ، سوف يتم تحديد المواقع التى تصلح لكل مشروع ، وذلك يعنى موافقة كل تلك الجهات مسبقا على إقامة مشروع معين .

٣) تشكيل لجنة وزارية (ويمثل فيها القطاع الخاص) تختص بحل المشكلات التى قد تطرأ من الجهات الحكومية المختلفة ، والتى قد تؤثر على المشروعات الاستثمارية ، ويكون قرارها ملزما لحسم الخلافات بين هذه الجهات ، بما يحقق انطلاقة للنشاط الاستثمارى ، وخاصة فى مجالات شراء وتملك الأرض ، أو الحصول على التراخيص اللازمة .

٤) الموافقة على قانون ينظم قواعد التصرف بالمجان فى الأرض الصحراوية المملوكة للدولة ، أو تأجيرها بإيجار اسمى ، لإقامة مشروعات استثمارية، أو التوسع فى المشروعات القائمة ، حتى تتحول مصر إلى منطقة جذب استثمارى .

٥) تنفيذ القرارات بتخفيض الرسوم ، التى تؤديها شركات الأموال لهيئة سوق المال ، بمقدار النصف ، وإلغاء رسم الموافقة على المشروعات المقدمة لهيئة الاستثمار (١٠٠٠ جنيه) .. كذلك تم إلغاء رسم نشر شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والمسئولية المحددة ، فى جريدة الوقائع المصرية التى تحصلها المطابع الأميرية (أكثر من ٢٥ ألف جنيه) والاستعاضة عن ذلك بقيام الهيئة العامة للاستثمار بالنشر لديها فى صحيفة الاستثمار ، بالتكلفة الفعلية والتى لاتتجاوز ألف جنيه .

تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتقديم المساعدة للمستثمرين من خلال ثلاثة محاور هي :

أ) الترويج للمشروعات الكبرى داخل وخارج مصر ، دعوة الشركات العالمية المتخصصة لتشارك المستثمرين المصريين فيها .. ومن أهم المجالات التى ستدعو للمشاركة فيها : صناعة الأسمنت ، حيث تتوافر فى مصر مقومات تقديم أرخص إنتاج عالمى ، ويمكن للاستثمار إضافة معدات التكنولوجيا ، كذلك ترويج الهيئة للصناعات الهندسية والبتروكيماوية .

ب) تقوم هيئة الاستثمار بالعمل على تشجيع التصدير ، من خلال التوسع وتطوير المناطق الحرة العامة ، التى تتمتع بالإعفاء الضريبى طول فترة إقامتها : ويخصص إنتاجها بالكامل للتصدير .

ج) تقوم الهيئة بإصدار (بطاقة شخصية) لكل مشروع استثمارى ، حيث تعقد اللجنة المشكلة من كافة الجهات المعنية بالاستثمار اجتماعا مرتين كل أسبوع ، برئاسة رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار ، لاعتماد إخطارات إقامة المشروعات الجديدة التى يتقدم بها المستثمرون ، بعد أن أصبح الاستثمار بالإخطار متاحا لأى مشروع ، وبأى حجم من رؤوس المال، على أن الإخطار وحده لايغنى عن ضرورة حصول المستثمر على (البطاقة الشخصية للمشروع) التى تتضمن بيانات كاملة عنه ، وتعتبر شهادة ببدء عمل الشركة واكتسابها الشكل القانونى ، الذى يتيح لها الإعفاءات والمزايا ، وتسجيل الأرض بدون رسوم ، كما يتضمن تحويل الأرباح للخارج وعدم المصادرة أو التأميم .

جـــدول

يبين مشروعات الاخطارات الموافق عليها خلال شهرى

ينايـر وفبـرايـر ١٩٩٦

التنمية بالمليون جنيه

البيــــــــان	عـــدد المشروعات	رؤوس الأمـوال	التكاليف الاستثمارية	فـرص العمالـة
أولا : المشروعات الصناعية				
١- صناعات الغزل والنسيج	١٢	٢٩	٥٢	١٢٤٩
٢- الصـناعـات الغـذائيـة	٣٥	٣١٢	٦٩٧	٢٤٥٣
٣- الصـناعـات الكيماويـة	٣٢	١١٨	٢٢٤	١٩٩٨
٤- الصـناعـات الخشبيـة	١٠	٥	٨	٤٣٠
٥- الصـناعـات الهندسيـة	٢٠	٦٢	١٣٦	١٨٩٦
٦- صـناعـات مـواد البنـاء	١٥	٦٦	٧٧	٢٣٥٢
٧- الصـناعـات المعـدنيـة	١١	٥٥	٨٨	٩٣٤
٨- الصـناعـات الـدوائيـة	٣	٣٤	٨٩	٣٥٠
إجمالى المشروعات الصناعية	١٣٨	٦٨١	١٣٧١	١١٦٦٢
ثانياً : المشروعات الزراعية	١٣	١٩١	٥٣٣	١٦٧٥
ثالثاً : المشروعات الخدمية				
١- السـيـاحـة	٨	١١٧	٢٩٤	١٠٣٥
٢- النقـل والمواصلات	١	٢	٢	٠
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	١	٥	١٢	١٥٠
٤- مشروعات الخدمات	٣	٢٥	٤٠	٢٦٤
اجمالى المشروعات الخدمية	١٣	١٤٦	٣٤٨	١٤٤٩
رابعاً : الأوراق المالية والسمسرة	٣	١١	١١	٠
الاجـمـالى العـام	١٦٦	١٠٣٢	٢٢٥٢	١٤٧٨٦

مقترحات لزيادة الإنتاج

بالنسبة لزيادة الانتاج :

المقترحات تشمل إجراءات عاجلة وفورية ، وتشمل إجراءات عامة أخرى .
وسوف نقوم بشرح كل من هذين المحورين بإيجاز فيما يلى :

أولا : إجراءات عاجلة وفورية :

١) تشكيل لجنة عليا تكلف بإحصاء المصانع (قطاع عام وخاص) ونبدأ بمصانع القطاع العام ، التى لاتعمل بقوة كاملة (مثل مصانع الغزل بالمحلة الكبرى) وإعطائها أولوية كاملة للتشغيل الكامل ، وهذه تمتص البطالة المقنعة .

٢) تشجيع الاستثمار المحلى والعربى والأجنبى : ذلك باختيار مجموعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، والقيام بدراسات كاملة عن جدواها وتمويلها ، وإمكانيات تصريف إنتاجها محليا وخارجيا ، لطرحها علي مجموعات من المستثمرين :

أ- المصريين فى الخارج ، عن طريق المستشارين التجاريين بالسفارات .

ب- العرب عن طريق السفارات وبعثات مشتركة ، من الغرف التجارية واتحاد الصناعات ، ووزارة الصناعة والزراعة .

ج- عن طريق البورصة واقتراح الآتى :

(١) التوسع العاجل بالخصخصة ، على أن يتم فورا طرح أسهم بعض الشركات ، وعلى أن يكون هناك طرح مستمر كل بضعة أسابيع ، لإشباع الطلب المستمر فى البورصة وامتصاصه ، بدلا من أن يأخذ ذلك شكل ارتفاع الأسعار ، الذي يؤدى إلى إضعاف نسبة الأرباح (الكوبون) .. ولتعجيل ذلك بصورة جديدة ، أرى أن ندخل نظام طرح السندات القابلة للتداول ، والتى

تطرحها الشركة القابضة ، بضمان أصول الشركات التى تمتلكها ، وتكون لهذه السندات فائدة معقولة ، وهى قابلة للتحويل إلى أسهم فى الشركات التابعة للشركة القابضة ، بل إن لها أولوية أولى للحصول على حصة بنسبة مايمتلكه حامل السند ، تبعا للطلبات المقدمة ، وبذلك نضمن توزيع الأسهم على أوسع نطاق وبكميات معقولة ، لا كما يحدث الآن ، حيث يجد المكتتب حصته سهمان أو أربعة فيبيعها فورا لأنها غير عملية ، مما يخلق تكتلات لشراء الأسهم الصغيرة .. واقتراحنا يقضى على السوق السوداء فى التوزيع..

(٢) التوسع فى خلق أسهم جديدة كما هو حادث بالأسواق العالمية الأخرى، كالامتياز وأسهم لاتسمح لحاملها بعضوية مجلس الإدارة ، وأسهم لها ميزة نسبية وأولوية فى الحصول على العائد وغيرها .

(٣) الاهتمام بالسوق الأولية ، لأن البورصة هي السوق الثانوية ، والتى تساعد على نمو الاستثمار لسهولة تداول الأوراق ، ولكن الأهم منها هو السوق الأولية .. فمثلا حينما نجد إقبالا على شراء أسهم الأسمنت ، فالأحرى بنا أن يعقب ذلك تشجيع شركات الأسمنت ، بأن تطرح أسهم لها أولوية لمشروع جديد للأسمنت ، أو توسيع مشروع قائم ، وهذه التجربة حدثت ونجحت بالفعل.

(٤) رقابة حصة الأجانب فى سوق المال ، وهي مطلوبة فى حدود خاصة ، لمن يستهدف الاستثمار والمشاركة فى زيادة رأس المال أو جلب التكنولوجيا .. ولكن الغالبية تكون مجرد الحصول على ربح أى المضاربة ، وهى مطلوبة ولكن فى حدود ولا يجب أن تزيد عن ٢٥ ٪ من حجم التعامل فى الأوراق النشطة لا أن ننسبها إلى حجم التعامل فى البورصة .. عموما فهذا إجراء غير سليم. وعند بيع بعض الشركات عن طريق الخصخصة ، يمكن التعجيل ببيع الشركات التى يصعب بيعها لزيادة العمالة فيها ، أى نمنح طالبي الشراء

ميزات، مقابل المحافظة على العمالة الزائدة، ولتشجيعهم على زيادة الإنتاج، بأ نمنح خصما فى الشراء وتقسيطا فى الدفع ، أو إعفاء من الضرائب .

(٥) الاهتمام بضبط الاستهلاك ، خاصة وأن أجهزة الدولة الإعلامية تنظر إلى المسألة من الناحية المادية ، وأصبحت المأكولات الترفيهية وغيرها على رأس الدعاية المركزة التى تؤثر نفسيا ، بل هى وسائل اصطياد المدخرات ، فى إنتاج غير مطلوب حاليا لدولة نامية ويمكن تأجيله .

(٦) من أهم الأمور التى تساعد فورا على زيادة النمو: هى العمل على تخفيض العادم ، وهنا يجب أن تشكل لجنة صناعية ولجنة زراعية ولجنة خدمات ، لتحديد سبل تخفيض هذا العادم .. ففي الصناعة مثلا : العادم فى صناعة الغزل والنسيج لمجرد سوء استخدام نوع القطن ، وطبيعة الآلات المستخدمة ، أو ضعف إنتاجية العامل ، وكذلك فى صناعات كثيرة أخرى .. وكل صناعة تحتاج إلى توصيات خاصة ، كالأكسدة التى تؤثر على كل ما هو مصنوع من الحديد من مسامير وغيرها أو آلات .. وقد عقدت ندوة فنية من المهندسين ، وقدرت ما يمكن توفيره من عملية أكسدة المسامير وماشابهها وحدها بمئات الملايين من الجنيهات .. وعادم الخدمات ، وخاصة وسائل النقل التى تستهلك فى أقل من المدة التى يجب أن تعيشها ، نتيجة سوء الاستخدام ، كالباصات التى تحمل ضعف حمولتها ، أو السكك الحديدية أو غيرها .. وعادم الزراعة فى النقل العادى ، وعادم تصدير واستيراد اللحوم والفواكه والخضروات ، لعدم استخدام الثلاجات الناقلة ، وهى مهما زادت تكلفتها ، فهى تنقذ نسبة كبيرة من العادم الذى يقدر بنحو ٢٥٪ .

ثانياً : إجراءات عامة أخرى :

١) التوسع فى المناطق الحرة .

٢) سرعة الانتفاع بالمهلة المعطاه لنا فى اتفاقية الجات حتى لاتضيع علينا .. وهنا أقترح أن نكلف هيئة حكومية خاصة لمتابعة ذلك ، حتى لاتتوزع المسئوليات وتضيع فرصة المتابعة .

٣) إنشاء مؤسسة لتشجيع الصادرات ، لأن المنتج لدينا مازال يفتقد التعرف الكافى على الأسواق الأجنبية ، خاصة بالنسبة للسلع الجديدة ، التى بدأنا إنتاجها بنجاح ، وهذه التجربة نجحت فيها اليابان ، وأخذت على عاتقها مهمة فتح أسواق التصدير ، حتى ينصرف المنتجون إلى الإنتاج .. والمؤسسة تعرفهم بالمواصفات المطلوبة ، والبلاد الطالبة ، والمؤسسات المشترية ، وطبيعة الأسواق والمواسم ، والمعاملات النقدية .. وأكبر مثل على ذلك الصناعات الصغيرة الناجحة فى مصر ، فالعاملون فيها ليست لديهم وسائل الاتصال بالخارج ، ولا العلم بالسوق العالمى (منتجات خان الخليلى مثلا) ويمكن أن يشارك فى ذلك مكاتب التمثيل التجارى ، للقيام بالتعارف التجارى .

٤) تشجيع الهجرة الخارجية المنظمة ، وإنشاء مؤسسة تدرس الأسواق الخارجية وحاجتها ، وتدرب العمال للالتحاق بها .. وأذكر أن دولة من دول الخليج طلبت عدة آلاف من عمال البناء ، ولم تنجح مصر فى سد هذه الثغرة ، برغم أن غالبية كبيرة من الدول الأخرى حصلت على ذلك ، والسبب أن طبيعة العمالة المصرية فى هذا المجال مازالت تعيش وسائل قديمة ، بينما الآلات الحديثة المستخدمة لاخبرة لها بها .

٥) المدن الجديدة والتوسع فيها يجب أن يعقبه تسكين العاملين فيها ، لا أن تكون مجرد إيواء موظفين يعودون للقاهرة بعد قضاء ساعات العمل . وذلك عن طريق خلق جو جاذب للسكنى ، بأن تكون المبانى فى هذه

المناطق بأسعار رخيصة وكذلك السلع ، وأن تكون كافية فى الخدمات ، سواء المستشفيات أو المجارى أو محلات بيع الأغذية على مستويات عالية وبأسعار أقل ، حتى ولو اقتضى الأمر أن يحمل سكان هذه المدن بطاقات خاصة ، للحصول على سلعهم بالسعر الأقل في المدن الجديدة .

٦) إنشاء شركة التأمين على الصادرات ، وهى تعمل أيضا على تمويل الصادرات ، والتأمين على ما قد يتحمله المصدر من خسائر .

وبهذا نكون قد استعرضنا بعض جوانب الحل لأزمة مصر الاقتصادية مرددين قول الحق سبحانه وتعالى :

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ﴾ (هود : ٨٨) .

الفصل الثامن

كيف نواجه متغيرات العصر ؟

يعتبر هذا الفصل بلورة موجزة للفصول السابقة ، فى شكل حيوى مركز حيث قام فضيلة الدكتور حسن عباس زكى بمناقشة كل المتغيرات الاقتصادية التى تجد على الساحة العالمية ، وتؤثر فينا بالضرورة نظرا لتواصل الإنسانية، وتشابك علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد تمت مناقشة تلك المتغيرات بفكر ثاقب ، ووعى حاضر ، وخبرة عريقة يحسب لها ألف حساب .. وهذا ما دعا الصحفيون المتخصصون يهرعون دوما إلى أستاذنا العالم ، في كل مرة يطفو فيها أى متغير جديد ، سواء على الساحة المحلية أو العالمية ، لأن أى جديد معناه التأثير على حياتنا ومستقبلنا ، بل وعلى الأمة الإسلامية بأسرها .

وننقل هنا بعض تلك المناقشات الحيوية التى دارت بين الصحفيين ، وبين د. حسن عباس زكى رائد الإصلاح الاقتصادى فى مصر والعالم العربى .

التكتلات الاقتصادية أهم متغيرات العصر

تحت هذا العنوان سجلت الصحف موضوعات مختلفة فى صورة حوارات أو مقالات لأستاذنا الفاضل ننتقى منها ما يلى :

الموضـوع الأول : حوار حول حركة التكتلات العالمية ، والاندماجات الهائلة بين البنوك والشركات ، بالإضافة إلى المنظمات الدولية الحاكمة ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية (الثالوث الرهيب) الذى تخشى منه الدول النامية أكثر مما تنتظر منه .

*** أين نحن من هذا الصراع الدائر والقادم إلينا ؟ وما مدى قدراتنا على المواجهة ؟ وكيف نستعد لنكون فى مستوى المواجهة ؟**

** الأحداث التى تمر بالعالم فى عصرنا الحاضر ، وبالمنطقة العربية والإسلامية خاصة ، تحتاج منا إلى وقفة هادئة مع النفس ، ولنراجع فيها تجربتنا الممتدة ، ونستلهم الدرس ، ونستخلص العبرة من صراعات الماضى والحاضر ، لنبحث عن مكاننا فى خريطة المصالح العالمية ، وتيارات الحضارات وصراعاتها، ولعل حركة الزمن تؤكد أن هناك رؤية هادئة ، تشدنا إلي مركز القرار ومراجعة الذات ، وتدفعنا إلى التكاتف والتآزر، لنقف صفا واحدا ندافع فيه عن كياننا.

*** لعل كل ذلك يجعلنا نتساءل : أين نحن ؟!**

** لا وقت للتساؤل .. علينا أن نقرر ما هو دورنا .. أن نقرر أن نكون وأن نخطط لننجو من الغرق فى هذا المحيط الخضم .

*** أية أحداث تقصد بالنسبة لنا ؟**

** أحداث عالمية ، ونحن جزء من العالم نتأثر أكثر مما نؤثر ، مثل : انهيار النظام الاشتراكي .. الثورات والقلاقل التى خلفها الاستعمار فى

الدول النامية .. التجمعات الاقتصادية الكبيرة بين الشركات والبنوك والمؤسسات المالية والتجارية .. ثورة المعلومات التى طرقت كل بيت في كل بلد ، بلا ترخيص دخول أو صك مرور .. المنافسة الشديدة التى نحس وطأتها كدول نامية ، فى عالم انكسرت فيه حواجز الحماية فى كل مكان .. اختلال التوازن العالمى ، بعد أن أصبحت فيه أمريكا هى القوة الوحيدة ، التى تكاد تنفرد بثقلها فى العالم ..

*** هل أمريكا وحدها الحاكم المتحكم فى مصائر الدنيا ؟**

** إن الحاكم المتحكم لسيادة الدنيا هو الفكر السائد فى معسكر الدول المتقدمة ، حيث يعيش ١٥٪ من سكان العالم ، وهذا القسم هو المنوط به قيادة العالم ، وهو الذي تسوده الحرية وينعم بالثروة .. أما القسم الثانى فهو الذى يتعرض للمجاعة والحروب والفقر ، وطغيان الظلم والدكتاتورية والفساد ، ويشمل بعض دول أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا .

*** أين دور المواجهة؟ فإن الشعوب لا تستسلم حتى لو تهاونت الحكومات ونحن نرى دولا تتمرد على «القطب الأوحد»؟**

** الدول التى تنجح في مواجهة هذه التحديات هى التى تطبق العدالة والحرية ، وتتمسك بأصولها وتقاليدها ، وتتطور علميا مع التقدم الحضارى .

*** أين عالمنا العربى ؟**

** لو نظرنا إلى عالمنا العربى: لوجدنا مجموعة من الدول تملك من الإمكانيات البشرية والطبيعية والزراعية والصناعية والبترولية والجغرافية ، ما يمكن أن يوفر لها طاقة إنتاجية وقوة دولية ، ووضعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، يضعها فى مصاف التكتلات العالمية الكبرى . بشرط أن تتعاون وتتكامل . أنا لا أدعو إلى «اتحاد سياسى» بل تتكامل بأموالها وسكانها وثرواتها .. أوروبا الغربية تكتلت إقليميا ، وتفوقت على أمريكا فى حجم

التجارة .. الصين رسمت لنفسها استراتيجية ، جعلتها تحقق أعلى معدل نمو في العالم ، يوازي ثلاثة أضعاف معدل النمو في أوروبا وأمريكا .

*** هل هذه التكتلات أفرزت ظاهرة الاندماجات الكبيرة بين البنوك والشركات .. وما هو انعكاس ذلك على العالم العربي ؟**

****** نعم هي ظاهرة مصاحبة للتكتلات العالمية ومنبثقة منها .. نحن نشهد الآن التوسع الكبير في انضمام الشركات المختلفة إلى بعضها بعضا ، حتى أن الشركات الكبرى التي كنا نظن أنها ستنقسم إلى شركات مختلفة لكبر حجم نشاطها وأصولها ، والتي يصل إنتاجها إلى عشرات المليارات من الدولارات، نراها الآن تتفاوض في الانضمام إلى شركات في ذات الحجم .. والأخطر أن هذه الاندماجات شملت البنوك العملاقة ، ومن هنا علينا أن ندرك - نحن العرب - أنه أصبح من العسير على الشركات المتوسطة أن تقوى على المنافسة في أي مكان .

*** في مسألة الاندماجات بين الشركات الكبيرة والبنوك العملاقة . بماذا تنصح في عالمنا مصريا .. وعربيا ؟**

**** عربيا :** أن نتكامل وأن نبني في الداخل كيانات كبيرة .. **ومصريا :** أنصح أيضا بالانتقال - ولو بالتدريج - من الكيانات الصغيرة إلى كيانات عملاقة قادرة على المنافسة .. أتمنى أن يحدث ذلك في الشركات الانتاجية المتماثلة .. أتمنى أن يحدث ذلك في مجال شركات التأمين .. أتمنى أن يحدث ذلك بالنسبة للبنوك الصغيرة ، التي لا تعدو أن تكون مجرد «دكاكين مصرفية» حتى تقوم بنوك قوية قادرة على المنافسة القادمة من بنوك أجنبية وافدة ، مع «تحرير تجارة الخدمات» التي تدق الأبواب ، وتفتح الطرق ، وتقتحم حياتنا الاقتصادية .

*** عالمنا العربي .. ونحن في مصر لا نتحمس كثيرا لعمليات الدمج ، أو حتى ما نطلق عليه لفظ «الخصخصة» ؟**

** لابد من الكيانات الكبيرة القادرة على المنافسة ، حتى يحكم لها بالبقاء، هذا أو التدهور .. لا مكان للدكاكين فى ظل الكيانات العملاقة .. لابد من اندماجات الشركات .. والبنوك .. والتأمين .. والنشاط البحرى .

*** من هنا هل يمكن القول إن الضرورة فى عالمنا المعاصر تحتم الاندماجات خاصة فى مجال البنوك «عصب الاقتصاد الحساس» ؟**

** لابد من اندماجات البنوك - ليس فقط بين البنوك الصغيرة - بل البنوك الكبيرة أيضا . ولا أقصد مصر وحدها بل البنوك العربية .. وأتمنى كيانا مصرفيا عربيا ، أى اندماجات بين بنوك عربية مصرية ، ليقوم كيان مصرفي عربى ، قادر على استعادة أموال عربية تزيد على ٨٠٠ مليار دولار شاردة فى مختلف بنوك ودول العالم ، لتعود إلى أرضنا العربية والإسلامية ، وتحدث التطور والنمو ، وتجعلنا قادرين على الوقوف على مساحة من توقعات المستقبل.

*** بمناسبة ذكر الأموال العربية الشاردة فى مختلف دول العالم .. هل هذه الأموال يمكن أن تتعرض لمخاطر فى ظل التكتل العالمى والاندماجات العالمية؟**

** هذه الأموال تمثل احتياطيات معظمها بالدولار ، ثم استثمارات في ودائع أو أذونات خزانة دولارية ، ومعظمها فى أمريكا .. وليس من المصلحة أن تكون فى عملة واحدة ، بل يجب أن تتنوع فى العملات القوية ، ولابأس فى عملات عربية قوية ، لأن بقاء هذه الأموال كلها بعملة واحدة ، يعرضها للمصادرة أو التجميد لأسباب سياسية ..ومن هنا أصبح ضروريا إيجاد مجالات وفرص عربية تستوعب هذه الأموال ، مما يخلق التعاون والتكامل المنشود .

*** نتحدث عن التكامل بينما التجارة البينية العربية لاتتجاوز ١٠٪ من تجارة مجموع الدول ؟**

** برغم ذلك فإن التغيرات التي طرأت على العالم وأثرت علينا ، تفرض علينا زيادة التبادل التجارى ، والتعاون فى بناء الاقتصاد المشترك المتكامل أو التكاملى ، رغم عوامل الكساد والتضخم والركود ، التى أصبحت ظواهر تسربت إلينا مع الانفتاح العالمى وحرية التجارة .

*** أعود إلى الاندماجات المصرفية أو اندماجات الشركات .. هل ترشح بنوكا معينة .. أو شركات معينة ؟**

** عندى تصور لعدد من البنوك المحلية فى مصر .. والبنوك العربية فى الدول العربية .. عندى أيضا تصور عن الشركات .. لكن هذا التصور شخصى ، وليس مطروحا عند أصحاب القرار السياسى .

*** هل نشرك القراء فى التعرف على أسماء هذه البنوك وهذه الشركات ؟**

** أعتقد أن ذلك ليس مناسبا ، خاصة وأن بعض هذه البنوك والشركات لها وجود فى أسواق المال والبورصة .

*** رغم أن الكلام السابق فيه إشارات غير مباشرة عن تحديات أحكام منظمة التجارة العالمية «الجات» لكننا لم نتطرق بشكل مباشر لما ستأتى به هذه الأحكام علينا فى الداخل ؟**

** إن مواجهة التحديات التى خلقتها اتفاقيات الجات لها ردود فعل على جميع المستويات ، فرغم إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية والإجرائية على حركة التجارة بين الدول ، مما يشير إلى انطلاقة كبيرة فى مجال تحرير التجارة الدولية .. لكن نقطة الضعف الظاهرة تنصرف إلى اقتصاديات الدول النامية، ومدى قدرتها على التكيف مع النظام الدولى الجديد ، وعدم القدرة على المنافسة أو كسر الاحتكارات ، والدخول فى أسواق جديدة .

*** ماهى بالدقة المحاذير التى نخشاها وعلينا مواجهتها ، وكيف نخطط لهذه المواجهة ؟**

** هناك محاذير حقيقية تؤثر على الدول النامية تأثيرا كبيرا ، مالم نتخذ من الإجراءات ما يمكننا من مواجهة أخطار هذه الاتفاقيات «الجات» .

*** كيف تكون المواجهة ؟**

** بداية تشجيع القطاع الخاص والارتقاء بقدراته ، وحمايته من المنافسة غير المشروعة ، والاجراءات المستترة التى بدأت تظهر ، مثل ربط التجارة بحقوق الإنسان ، والمعايير الدولية للتغليف والعمالة .

*** أشرت من قبل إلى الدور الامريكى فى الإعداد لهذه الاتفاقيات التى يقع عبؤها على الدول النامية ؟**

** الدور الأمريكى نجح فى تقاسم المزايا مع الدول الكبرى ، التى وزعت على بعضها بعضا الشروط والأوضاع ، التى كفلت لها أن تحصل على حصة الأسد من التجارة العالمية .. كما أن الدور الامريكى نجح فى القضاء على ماكانت تحصل عليه الدول النامية من مميزات وأفضليات فى التجارة العالمية ، كما أنهانجحت فى إدخال معايير أكثر شدة ، تستهدف حماية الملكية الفكرية دون اكتراث بحق الدول النامية ، فى التنمية ، حتى أصبح نقل التكنولوجيا الضرورية عبئا ثقيلا على العالم النامى .

*** هل من نصيحة .. ولو على سبيل التكرار .. لعالمنا لعربى ؟**

** ان نركز على التعاون والتكامل .. والأفضل أن نركز على أهمية إيجاد تكتل عربى ، على نظير ماهو حادث في أمريكا وأوروبا وآسيا .. ذلك يكفل دعم القدرة الذاتية لهذه المنطقة ، ويكفل لها السلامة إزاء التيارات الجارفة ، التى لاتجعل دولة بمفردها قادرة على مجابهتها .. ليتنا نخطط للغد بهذا الفهم الاستراتيجى هذا .. أو..



الموضوع الثانى: إقامة تكتلات نوعية عربية هو الحل لمواجهة المنافسة العالمية :

على درب الإصلاح الاقتصادي : كتبت الصحف مقالات متعددة لأستاذنا العالم د. حسن عباس زكى يفند فيها قيود الجات على الاقتصاديات الناشئة ويبين مخاطر العولمة . تضمنت تلك المقالات ما يلى :

* توجيه انتقادات حادة للنظام العالمى الجديد ، مع التحذير من الانسياق الكامل وراء العولمة ، كتيار اقتصادي يساهم فى تكريس سيطرة الدول الكبرى على مقدرات الاقتصاد العالمى .

* التأكيد على ضرورة إعادة النظر فى قيود الجات على الاقتصادات الناشئة، وضرورة تشجيع إقامة تكتلات إقليمية للمشتغلين بالسلع الأساسية، مثل الألومنيوم والحديد والملابس الجاهزة والكيماويات ، وذلك لمواجهة المنافسة العالمية ، وخاصة أن مصر والبحرين والإمارات (على سبيل المثال) تنتج ١٥٪ من الانتاج العالمى للألومنيوم .

* الدعوة إلى العمل على توسيع قاعدة الاستثمارات العربية البينية والمشتركة، وإعطاء الأولوية للاستثمارات طويلة الأجل ، وإيجاد نظام حوافز يدعم ذلك .

* **وحول مفهوم «العولمة» قال :** إنها ليست نتاج اتفاقيات أو قرارات من الأمم المتحدة ، بل هي أسلوب يفرضه من يملك القوة فى إطار معين ، ويطرحه على المجتمع فى ظل اتفاقية الجات ووسائل التنفيذ فى يده ، عن طريق المؤسسات الدولية الثلاث : البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية .. وفوق كل ذلك وسائل الدعاية والإعلام والنشر .

* وقال : إن العولمة هى تدخل واضح فى أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، وإعطاء مزايا أكبر للشركات متعددة الجنسيات ، والتى يبلغ عددها ٣٧ ألف

شركة ، ولها أكثر من ربع مليون فرع فى العالم ، وهى تحصل على أكثر من ثلث الدخل العالمى ، وتبلغ استثماراتها أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار .

* من بين هذه الشركات ١٠٠ شركة فقط تستحوذ على أكثر من ٥٠٪ من حجم استثمارات الشركات متعددة الجنسيات ، كما أنها تسيطر على ٧٠٪ من الإمكانيات العالمية الخاصة بالبحث العلمى والتطور التكنولوجى ، وهذه الشركات هى التي تقود العولمة .. وهكذا فإن مكاسب العولمة معظمها أو ٩٠٪ - على أقل تقدير - يعود علي الدول الكبرى .

* **وحول الآثار السلبية للتسليم بضرورة سيادة العولمة :** كما يعتقد الكثيرون: أوضح أن ثمة مخاطر لاينبغى تجاهلها .. منها القضاء على الحماية الجمركية للصناعات الجديدة فى العالم النامى وهى ضرورة ، لأن العالم المتقدم لم يعد فى حاجة إليها ، بينما مانزال نحن فى أمس الحاجة إليها ، وارتفاع أسعار المنتجات الغذائية ، والتى تكون نسبة كبيرة من واردات الدول النامية ، وارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا ، والتدخل تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان ، فى الشئون الداخلية للدول ذات السيادة ، بالإضافة إلى التوسع فى الانفتاح الاقتصادى غير المتدرج ، مما أدى إلى سرعة حركة رؤوس الأموال للاستثمار فى بعض البلاد . مثلما حدث فى أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا ، والذى انتهى بالأزمة التى عانتها البلاد .

* **وحول التقييم الدولى لتوجهات العولمة :** يرصد الدكتور حسن عباس ذكى أن جيمس والفنسون رئيس البنك الدولى قد انتقد نفسه العولمة ، وأكد أنه لايعتقد أنها تساوى التقدم ، وأشار إلى أنه مالم نعتن بالأساس فإن المبني قد ينهار .. ولفت الانتباه إلى أن مساعدات التنمية التي تقدمها دول العالم الأول إلى الدول النامية ، قد انخفضت من ٦٠ مليار دولار إلى ٣٠ مليار دولار ، فى الوقت الذي تحسن فيه استخدام الدول النامية للمساعدات .

* وأكد د. حسن عباس زكي أن النظام الاقتصادى العالمى ، كما قال وزير المالية اليابانى فى يوم العمال ، فى حاجة إلى «بريتون وودز» جديد .. ويرى أنه قبل الخوض فى تفاصيل ذلك النظام الجديد ، والدعوة إلى مؤتمر دولى لتشكيل معالمه ، لابد على الدول النامية أن تعمل على إيجاد وجهة نظر مشتركة ، تدخل بها مثل هذا المؤتمر ، ويكون لها دورها الفعال فى صياغة هذا النظام .

* **وقال : إنه على الدول العربية والإسلامية أن تشجع على إقامة مناطق تجارة حرة عربية ولو على أساس ثنائى فى البداية..** لأن ذلك أثبت جدواه فى الظروف الراهنة ، مشيرا إلى أهمية إقامة أسطول عربى للنقل البحرى والجوى، وتطوير أسواق المال العربية ، لتكون قادرة على امتصاص السيولة العربية ، فى معاملات السوق الأولى والثانوى ، والنظر فى إنشاء مصرف عربى دولي للتنمية والاستثمار ، والعمل علي زيادة رأسمال الشركة العربية لضمان الاستثمار .

★ ★ ★

الموضوع الثالث : السوق العربية المشتركة .. وحلم التكامل :

عندما يتطرق الحديث عن ملامح التخطيط الاقتصادى العربى، تمهيداً لإقامة سوق عربية مشتركة ، ترتكز على قاعدة قوية ، محاورها التنمية الزراعية والصناعات القوية والتصدير والنهضة السياحية. فإنه لابد أن يواكب ذلك دعوة مخلصة ورغبة صادقة ، لحشد عناصر القوة العربية ، بحيث تثمر عن إقامة هذا الحلم الذي طال انتظاره وعز تحقيقه ، وخاصة أنه أصبح ضرورة حتمية فى ظل الواقع الذى نحياه ، والذي يتسم بالتكتلات الاقتصادية ، والتى بلا جدال تؤثر على مقدرات البلدان العربية ، وعلى البرامج التنموية بها .

* ويقول أستاذنا الفاضل د. حسن عباس زكى فى هذا المجال : **إن السوق العربية المشتركة كان يجب أن تكون أول سوق تقام وتشيد دعائمها** . باعتبار أنها تحمل السبق فى الدعوة لإقامتها ، وكذلك تحمل الريادة فى الفكر والتكامل فى المقومات ، وليس أدل على ذلك من أن هناك ٢٥٠ مليون نسمة يتحدثون لغة واحدة ، وينتمون لديانة واحدة ، هذا فضلا عن أن لديها كل منابع الثروة سواء المالية أو البشرية أو الطبيعة .. ولهذا لم تكن هناك أدنى صعوبة فى أن تتزايد نسب التجارة بين بلدانها ، ولكن للأسف منذ قرابة الأربعين عاما وحجم التجارة يتذبذب من ٩ : ١٣٪ .

*** ويشير د. حسن عباس زكى بأن تدنى نسبة التجارة البينية يعود إلى العديد من المعوقات** . سواء أكانت سياسية أو تلك التى نشأت عن سوء العلاقات بين الدول وبعضها . أو التى تعود إلى اختلاف النظم الخاصة بكل دولة ، مما يحول دون انصهارها وتفاعلها مع الأنظمة الأخرى .

* ويؤكد د. حسن عباس زكى بأن التغلب على هذه العقبات سهل أو يسير. **ويتبلور الحل فى عدم الاعتماد على الحكومات** . بل يجب أن يتم الاتصال بين الغرف التجارية، أو المجالس السلعية واتحادات الصناعات والاتحادات الزراعية بعضها البعض ، حيث إن ذلك سيحقق الجدوي ، ويؤتي نتائج سريعة وفعالة ، وسيؤدى إلى المزيد من التبادل السلعى .. ودلالة ذلك على سبيل المثال منظمة الأوبك والدور الفعال الذى قامت به ، لخدمة الدول المنتجة للبترول ، والذي حال دون انهيار الأسعار، وذلك من خلال إرساء نظام متكامل للعرض والطلب .

* ويعرب د. حسن عباد زكى عن أهمية التركيز على نقطة هامة جدا، لإنجاح السوق العربية المشتركة : **ويتمثل ذلك فى ضرورة زيادة محاور التنمية وتعميق اطر الاستثمار..** وهذا يستلزم ضرورة استقدام جزء بسيط

من الاستثمارات العربية المستثمرة فى الخارج، والتي تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار . ومحاولة استثمارها داخل الأجواء العربية ، لخدمة مقدرات الشعوب العربية ، وذلك من أجل إحداث نوع من التكامل الصناعى والزراعى والسلعى والخدمى والسياحى ، لخدمة المتطلبات العربية ، وكذا تقليص الاستيراد .

* **إن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حيوية:** لإنهاء عصر الاعتماد على المعونات الأجنبية ، والسيطرة التي تمارسها الدول الكبري بشتى أنواعها. فمنذ نهاية الحرب الباردة ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، انفردت أمريكا والدول السبع الكبري بالعالم النامى ، وأملت شروطها عن طريق ثلاث منظمات دولية تابعة هى : البنك الدولى - وصندوق النقد الدولى- ومنظمة التجارة العالمية ، التي قامت محل «الجات» وبدأت تمارس نشاطها ، ولها «أنياب» تطول الدول المستضعفة مثل : حق التفتيش ، وحق فرض العقوبات، وهى فى النهاية لصالح تجارة الدول الكبري ، وعلى حساب القدرات الوطنية للدول النامية .. ولم تكتف الدول الكبرى بذلك ، بل لجأت إلى تخفيض مساعداتها التى كانت تقدم للدول النامية ، حتي انخفضت من ١٪من الناتج المحلى الإجمالى للدول الكبرى ، إلى أقل من ٣ر٠٪ من هذا الناتج .. وحتى هذا القدر الضعيف ، وضع فى إطار سياسى مثل شروط «حقوق الانسان والبيئة» فضلا عن التهديد بقطع هذه المعونات من آن لآخر ، على النحو الذي تفعله الولايات المتحدة الأمريكية اليوم .

* ورغم أن عالمنا العربى والإسلامى يملك من الإمكانات ما يجعله قادرا على هذه المواجهات ، وفرض شروط الإذعان، لكنه ظل طويلا لايستغل تلك الإمكانات فى تحقيق التكتل المطلوب بين الدول العربية والإسلامية.. **إلا أن «صحوة» قد بدأت اليوم تطل بين المنظمات الرسمية والشعبية فى هذه الدول،** تلك الصحوة أملتها المصالح الإقليمية المشتركة ، حتى صارت تحظى

بتأييد شعبى للغاية وتتمثل: فى مشروعات مشتركة ، واقتراحات مشروعات مشتركة ، وقيام مناطق حرة تجارية تنشط التجارة البينية ، وتكون كتلة عربية إسلامية ، لديها الإمكانيات القادرة على الظهور والاستمرار .

* **فعلينا تنمية كل ما هو مثمر بناء ، أو تصفية ماليس صالحاً للبقاء :** ممثلا فى مشروعات الجامعة العربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية ، وكلها تشكل بدايات صالحة لقيام تكتل اقتصادى عربى ، قادر على تنمية الوطن العربى - الإسلامى ، دون أن يترك نفسه خاضعا لضغوط سياسية ، تحت مسمى «معونات» وخلافه .

* **ونطالب : بمشروع قيام بنك عربى دولى على غرار البنك الدولى للإنشاء والتعمير:** برأسمال لايقل عن ٤٠ مليار دولار ، ويقوم بتمويل التنمية فى الوطن العربى ، ويوجد مشروعات مشتركة ، تفتح حدود الوطن العربى، وتسمح للعقل العربى بالإبداع والتنقل . وتسمح باستثمار الأموال العربية فى الخارج ، لضرورة استقطابها واستعادتها للوطن العربى ، لتلعب الدور الوطنى فى تنمية الأوطان العربية ، وبما يجعلها قادرة على الوقوف والصمود ككتلة دولية ، ذات كيان واثق من البقاء ، ويملك كل مقومات هذا الصمود والبقاء .

* ويسترسل د.حسن عباس زكي فى كلامه قائلا : لاوقت عندنا للتساؤل.. بل للقرار : **كيف نمضى فى طريق ينجينا من الغرق فى المحيط الدولى العميق؟** فالعالم اليوم قسمان : قسم يسوده السلام ، ويضم الدول الكبرى التي لاتضم سوى ١٥٪ من سكان العالم .. وقسم يضم العالم الثالث، ومعرض للمجاعة والظلم والديكتاتورية والفساد . ولن ينجو من ذلك سوى الدول التي تنجح فى مواجهة هذه التحديات ، وتأخذ طريق الحرية والعدالة والشرعية .

ونحن فى العالم العربى والإسلامى قادرون على هذه المواجهة ، .. قادرون على أن نكون كتلة إقليمية قوية لاتطلب المعونة وترفض أن تكون هذه المعونة وسيلة ضغط سياسى .. كتلة قادرة علي استعادة ثرواتها.

*** ثم يتحدث عن المعونات الاقتصادية التى تقدمها الدول الكبري إلى الدول النامية :** حيث تضع الدول المانحة شروطا سياسية ، تتناول أسلوب الحكم فى هذه الدول .. فى حين تظهر دراسة أمريكية فى نفس الوقت ، تتحدث عن المعونات الاقتصادية ، التي قدمتها الدول العربية البترولية ، بداية من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى قبيل حرب الخليج مباشرة ، أفادت هذه الدراسة أن : سبع دول عربية مصدرة للبترول هي : السعودية ، الكويت ، الإمارات ، قطر، ليبيا ، الجزائر ، العراق ، قد قدمت معونات اقتصادية إلى الدول التي أضيرت من جراء ارتفاع سعر البترول ، أو التى قدمت لدول عربية شقيقة، قد تعدت ١٣٧ مليار دولار ، بينما لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ، خلال هذه الفترة الزمنية ، سوى ٥٠٪ من المبالغ التي قدمتها الدول العربية السبع ، لدول العالم الثالث .

صحيح أن المعونات العربية الآن قد انخفضت ، بفعل سياسات الاستثمار الداخلى ، وتغير أسعار البترول ، إلا أن الأمور لم تعد تحتمل الاعتماد على المعونات ، بل الأمر يتطلب قيام «سياسات» مشتركة ، وكيانات إقليمية مشتركة تصون الوطن العربى والإسلامى من الاختلاف ، الذي تنتج عنه مواجهات عسكرية ، وتكفى تجربة حرب الخليج، التى كلفت الوطن العربى أكثر من ٣٦٠ مليار دولار خسائر، والتي ربحت منها الولايات المتحدة أكثر من ٨٠ مليار دولار، ثمنا لاشتراكها فى الحرب، وقيامها بإعادة الإعمار .

فى نهاية الحوار يقول د.حسن عباس زكى : علينا أن ننحاز إلى التنمية الشاملة على مستوي كل دولة ، وعلى مستوى العالم العربى والإسلامى بتدرج حكيم وحاسم ومدروس .. وسنكون - بإذن الله - كتلة عربية قوية قادرة على المواجهة ولا تخضع لتهديدات المعونات .

الموضوع الرابع: كيف يتحقق دعم التعاون العربى المشترك فى مواجهة العولمة؟

فى إطار مواجهة التكتلات العالمية ، أوضح أستاذنا العالم فى مواقف متعددة ، كيف يمكن دعم التعاون العربى المشترك.. ونذكر هنا بعضا مما قاله:

إذا نظرنا إلى عالمنا العربى ، أو توسعنا لنشمل رقعة العالم الإسلامى لوجدنا مجموعة من الدول تمتلك من الإمكانيات البشرية والطبيعية (زراعية وصناعية ومنجمية وبترولية وبحرية وجغرافية) ما يمكن أن يوفر لها طاقة إنتاجية وقوة دولية ، ووضعا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، يمكنها أن تكون فى مصاف التكتلات العالمية الكبري (الآسيوية والأوروبية والأمريكية) لو أحسنت استغلال كل هذه الطيبات، التي منحها الله إياها .

وما من شك أن لكل من هذه الدول طاقتها وقدرتها وأمنها ، الذي بلغ حدا لا بأس به على مستويات مختلفة .. ولكن لو تخيلنا أن هذه الدول لو تعاونت وتكاملت مع بعضها البعض فى هذه المجالات ، بدلا من عزلتها عن بعضها البعض ، لبلغت شأنا بعيد المدى ، ولزادت إنتاجيتها وطاقاتها وثقلها أضعافا مضاعفة ..ونحن لاندعو إلى أن تتحد هذه الدول سياسيا، كلا ، **وإنما ندعو إلى أن نفسح المجال لإمكانيات انسياب أموالهاوسكانها وثرواتها الطبيعية فى إطار تكاملى** . فمثلا الدولة الواحدة التي قد تواجه تحديات محلية أو إقليمية أو سياسية لها طابع خاص ، قد لايمكنها بل يستحيل عليها مواجهة تلك التحديات، إلا بالتعاون مع غيرها ، دون أن تفقد كيانها أو ذاتيتها أو استقلالها، بل بالعكس ، تدعم بعضها بعضا ، كما هو حادث الآن فى التكتلات العالمية الأوروبية أو الأمريكية .

فأوروبا الغربية بتعاونها مع بعضها تكنولوجيا وماليا ، وتخفيف المنافسة بينها ، بل وتشجيع زيادة حجم التجارة فيما بينها ، جعل منها كتلة إقليمية تكاد تتفوق على أمريكا .

والصين التى رسمت استراتيجية داخلية مكنتها من زيادة نسبة النمو لديها إلى ما يربو من ١٢٪ .. بل إن بعض البلاد داخل الصين وصل فيها معدل النمو إلى ما يزيد عن ٢٠٪ وهى تراجع نفسها الآن لتخفيض درجة النمو إلى ٩٪ فقط ، لأن الطفرة الكبيرة أدت إلى زيادة الضغط على البنية الأساسية، وإلى زيادة التضخم (إلى أكثر من ١٦٪) وهى تعمل الآن على ضغط هذا التضخم، عن طريق المحافظة على معدل نمو ٩٪ سنويا ، وهو يزيد ثلاث مرات على متوسط النمو فى أوروبا وأمريكا ، كما أنها نجحت فى استقطاب رأس المال الأجنبى وتيسير انسيابه ، ونجحت فى اجتذاب رجال الأعمال والصناعات من المناطق المتقدمة دوليا إليها ، محافظة على مستوى منخفض لأجور العمال، مع انضباطهم وكفائتهم ، علما بأن متوسط أجر العامل فى الصين ثلث دولار فى الساعة .

ومن ناحية أخرى نجد ظاهرة خطيرة تسود العالم الآن وهى: **التوسع الكبير فى انضمام الشركات المختلفة إلى بعضها البعض** ، حتى أن الشركات الكبري التي كنا نظن أنها ستنقسم إلى شركات مختلفة لكبرها ، والتى يزيد إنتاجها عن عشرات المليارات من الدولارات ، مازالت تتفاوض فى الانضمام إلى شركات لاتقل عنها حجما ، حتى شمل ذلك البنوك ، مما سيجعل من العسير على الشركات المتوسطة أن تنافسها ، أو تقوى على أن تأخذ مكانها فى أى بلد ما.

ومن الناحية الثقافية والتعليمية : نجد فى البلاد النامية ، ومنها الدول العربية والإسلامية ، أن التعليم إنما هو حشر معلومات ، وليس تعليما يربي الطفل، وينمى وسائل تفكيره ، ولايؤهله لكى يستخدم معلوماته من الناحية التطبيقية .. كما أن التربية الدينية قاصرة عن تبصير المسلم بدوره فى الحياة وتنمية الحرية الفكرية فى إطار الشريعة ، وتربية الخيال الخلاق، الذى يشجع

علي الابتكار والاختراع والإبداع صناعيا وزراعيا وعلميا ، ليأخذ العالم العربى مكانه من التقدم ، فى مجال علوم الطبيعة والبيولوجيا والهندسة الوراثية والمعلومات وغيرها ، وكذلك التوسع فى التدريب الفنى .

وأن ما نعانيه الآن فى عالمنا العربى هو المخاوف والشكوك بعد أزمة الخليج ، مما أدى إلي تفكك خطير فى الصف العربى فى مجالات كثيرة، مما أثر على التقدم الذي كنا نسير فيه فى تنقية الأجواء ، وإيجاد تعاون فى شتى المجالات .. **ولابد أن ندرك أننا فى أشد الحاجة إلى تنمية شاملة على مستوي كل دولة، وعلى مستوى العالم العربى ، ثم العالم الاسلامى ، بتدرج حكيم وحاسم ومدروس ، بعيدا عن التأثر بالأحداث السياسية .** وما من بأس من أن يبدأ بين بعض الدول وليس كلها ، تبعا للثقة والطمأنينة، وتكون هذه الدول نواة للتوسع فى مجال التعاون التكاملى . وهانحن نرى كيف أن الدول الأوروبية التى حاربت بعضها عشرات السنين ، تطوى هذه الصفحة من تاريخها ، وتنظر إلى مصالحها المشتركة ، لكي تقيم صناعة قوية، ومؤسسات مالية وتجارية ضخمة .

ولابد من تمكين الأجهزة والمؤسسات العربية ، وفى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظماتها ، من العمل باستقلال وفاعلية ، عن طريق إعادة النظر فى تقييم مؤسساتها ، لإبعادها عن التأثر بالعوامل السياسية ، على النحو الذي سنقترحه ، بأن تكون لهذه الأجهزة استقلالية وحرية حركة ، مع ضرورة توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية بصفة خاصة ، ودول عدم الانحياز ، والاهتمام بقضايا الموارد المائية فى العالم العربى ، لأنها تدخل الآن مرحلة حرجة ، تحتاج إلى تكتل الجهود لمعالجتها ، وتشجيع المشروعات العربية المشتركة ، ودراسة أسباب فشلها فى الماضى، لكى نتجنب ماوقعنا فيه من أخطاء .

ويجب إعادة النظرفى الشركات العربية المشتركة التي تكونت ، وكثير منها مازال يتعثر، ولم يعمل على حل ما يواجهه من مشاكل ، مع التركيز على المشروعات الناجحة ، وتصفية الشركات التي لايرجى نجاحها .

فهناك الشركات العربية للملاحة ، وشركات البوتاس ، والمؤسسة العربية للاتصالات ، والشركة العربية البحرية لنقل البترول ، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للتعدين ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، والشركة العربية للصناعات الدوائية.. فلماذا لانشكل فورا لجنة علمية على أعلى مستوى لبحث موقف كل شركة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدفعها أو إصلاحها أو تصفيتها ؟ ولابد أن تدار هذه المشرعات على مستوى القطاع الخاص، الذي يحسن أن يسمح له بالاشتراك فيها ، لكى تخرج من المستوى الحكومى إلى المستوى العملى ، أى مستوى السوق .

ولابد أن يحل محل هذه الشركات مؤسسات مرنة يشارك فيها القطاع الخاص. فمثلا لابد من إنشاء بنك تنمية عربى ، تشارك فيه الصناديق العربية ورجال المال والأعمال العرب . كما لابد أن نفكر فى زيادة رؤوس أموال صندوق النقد العربى ، وشركة ضمان الاستثمار ، كما يجب أن ننشئ مراكز فى بلاد مختلفة ، تبعا لاستعدادها لاستغلال الثروات العربية .. فمثلا مركز للتنمية البترولية والصناعات البتروكيماوية فى الإمارات أو السعودية ، وآخر لمنتجات المناجم فى بلد عربية أخرى ، وآخر للبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، ولايأخذ شكل اتفاقية ، ولكن شركات يساهم فيها القطاع الخاص والبنوك .. وليس من الضرورى أن تشارك كل الدول فى كل شركة من هذه الشركات ، حتى يسهل التنسيق واليسر وسهولة الإدارة ، ويكفى أن تشارك بعض الدول فى شركة ما ، ودول أخري فى شركة ثانية وهكذا ،

ويترك الأمر لمن يرغب .. أما مراكز الأبحاث والدراسة ، سواء كانت الكيماوية أو الهندسة الوراثية ، أو الصناعات الثقيلة أو صناعة الأسلحة ، فهذه يجب أن تتم على أساس إيجاد معاهد علمية على أعلى مستوى ، ولاتخضع للأنظمة الحكومية لإمكانية تعبئة العقول العربية ، لأننا كثيرا مانلاحظ إمكانيات فنية علمية ضخمة لدى بعض الأفراد ، الذين لايجدون فى دولهم لا المناخ العلمى ، ولا القدرة على جذب العلماء من الناحية المالية، ولابد من أن تعبأ هذه الجهود والطاقات ، على مستوي قدرة الدول التي يمكنها أن تستوعبها ، بدلا من هجرتها إلى خارج المنطقة العربية .ولبنك التنمية الإسلامية تجربة بدأ فيها حديثا فى هذا المجال ، ويحسن دراستها والسير علي هداها .

ولابد أن يبدأ تنفيذ هذه الاقتراحات ، عن طريق تجمعات بين الجامعات والمؤسسات العربية ومراكز البحوث ، لوضع خطة تعطى لمن يرغب فى تنفيذ هذه الإجراءات .

وهنا يقول د. حسن عباس زكى أيضا : **إن تكوين بنك عربى إسلامى للتنمية ، على غرار البنك الدولى للإنشاء والتعمير، قد بات أمرا ضروريا تمليه المصالح الوطنية:** لأن بقاء الأموال العربية والإسلامية فى البنوك الأجنبية يجعلها معرضة للخسائر، فمن ثم فهو ينادى بعودة هذه الأموال إلى الوطن الأم ، ويحذر من بقاء هذه الأموال فى الخارج ، عرضة للخسارة وللضغوط السياسية الدولية ، التي يمكن أن تتعرض لها بفعل عوامل التغيرات السياسية ..وإن كان لا يستبعد قيام «كيان مصرفى عربى » فى الخارج، يمكن أن يلعب دوره فى تمويل التجارة العربية مع العالم الخارجى .

لكن أخطر الأرقام يقدمها هنا د. حسن عباس زكى :حيث يقدر الاستثمارات العربية الخارجية فى حدود ٨٠٠ مليار دولار ، متمثلة فى

احتياطيات نقدية معظمها بالدولار ، ثم استثمارات فى ودائع أو أذونات خزانة دولارية ، أو استثمارات فى عقارات ، أو استثمار فى شركات ، غير أن معظمها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس من المصلحة أن تكون هذه الاستثمارات فى عملة واحدة ، بل يجب أن تتنوع ..ثم لماذا لا يتم بعضها فى عملات عربية قوية ؟ إذ ليس من الحكمة أن توجد هذه الأموال فى عملة واحدة ، مما قد يعرضها للمصادرة أو التجميد ، بفعل ظروف سياسية ..إن ذلك يتطلب إيجاد فرص استثمارات بينية تبعا لإمكانيات السوق ، وتوافر المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا وماليا فى كل دولة .

ويمضى د. حسن عباس زكى محذرا من بطء العمل على تجاوز المخاوف والشكوك ، التي لازمت العلاقات العربية بعد حرب الخليج ، مما أدى إلى تفكك خطير فى العالم العربى .. وهذا التفكك لا يساعد على تهيئة المناخ الملائم لتحقيق التعاون العربى فى مواجهة العولمة والتكتلات العالمية .. فهى أمواج عاتية تحتاج إلى سرعة توحيد الصف لمواجهتها ، وإلا ضاع الكل فى خضمها..

مع البورصة المصرية

يعتبر الاستثمار فى سوق المال من المتغيرات الحديثة على الاقتصاد المصرى ، ولذلك فهناك تساؤلات كثيرة تدور فى هذا الإطار ، وهناك أيضا هزات فى أسواق مال حولنا ، كما حدث في دول جنوب شرق أسيا ، تلك الهزات تدعونا إلى أخذ المحاذير لتجنب مخاطر البورصة .

ونحاول هنا أن نسجل مادار من حوار الصحفيين مع أستاذنا العالم حول ذلك الميدان ، الذى يعتبر من أخطر الميادين الاقتصادية الحالية .

١ -تحت عنوان:

هل تواصل البورصة انطلاقها دون التعرض لهزات عنيفة؟

- توجه الصحفيون بهذا التساؤل إلى د. حسن عباس زكى :

تشهد البورصة المصرية نشاطا متزايدا ، يتمثل فى زيادة العرض والطلب فى هذه السوق ، حيث تواصل الحكومة طرح مزيد من أسهم الشركات فى البورصة كما يزداد عدد المستثمرين فى البورصة يوما بعد يوم .. ولكن مع ذلك فإن مخاوف كثيرة انتابت المتعاملين فى البورصة المصرية ، إبان الهزات المتلاحقة التى منيت بها البورصات الآسيوية .. ولذلك فإن السؤال المطروح حاليا هو: كيف يمكن للبورصة المصرية أن تواصل نشاطها دون التعرض لهزات عنيفة وهل يمكن تفادى دخول المضاربين والمغامرين إلى البورصة المصرية بعد اندماجها فى البورصات العالمية ؟!

•• وأجاب أستاذنا خبير الاقتصاد بقوله : إن البورصة المصرية تمر بمرحلة جديدة وحالة انتقالية، من وضع اللاحركة إلى وضع تزيد فيه المعاملات إلى أرقام كبيرة يوميا : وليس هناك مايدعو إلى الدهشة فى هذا الذي يحدث ، فجانب العرض يبين أن هناك أوراقا مالية بأسعار حافزة وجاذبة للاستثمار

من شركات قطاع الأعمال والشركات المسجلة فى البورصة . أما جانب الطلب: فتعكسه القوة الشرائية للمستثمرين من الأفراد، الذين تزيد ودائعهم وسيولتهم النقدية ، وتبحث عن أوعية ادخارية جديدة، كمجال لاستثمار فوائضها النقدية، إلى جانب البنوك التى بدأت توظف جانبا من مواردها فى أسواق المال، جنبا إلى جنب مع صناديق الاستثمار التي أنشأتها البنوك أو شركات التأمين، والتي احتلت دورا كبيرا فى توظيف مواردها الهائلة فى البورصة المصرية ..

ويضيف : **إن البورصة فى حاجة مستمرة إلى إعادة النظر فى كل ما يدور** مثل حدود الحركة السعرية لأعلى أو أسفل ، وطلبات الشراء أو البيع وجديتها وضوابط البيع والشراء وحقيقته ، والقوى المالية التى تقف وراءه ، وضرورة مراجعة أنفسنا أمام أى ظاهرة صغيرة أو كبيرة ، حتي تتضح المفاهيم، وتستقر اللغة التي نتحدث بها .. ويجب ألا ننسى أننا نتحدث عن سوق المال ككل وليس البورصة فقط ، ومن ثم فعلينا أن نراجع الأدوار المختلفة لمؤسسات وهيئات السوق ، وكيفية تنمية دورها عند العرض أو الطلب ، أو تلاقى العرض والطلب بعيدا عن المضاربة ..

وعلينا أيضا تحرى الدقة والتقويم المستمر لدور مؤسسات سوق المال وكيفية اكتمالها ، حتى لاتكون سوق أسهم فقط أو سندات فقط .. وعلينا أن نطور من الأدوات المالية التى تعمل فى سوق المال، وتوجد منها طائفة متنوعة مثل الأسهم التي تتحول إلى سندات، والسندات التى تتحول إلى أسهم ، وكيفية المشاركة في الإدارة ، وتوليفات الأوراق المالية التى تشكل محافظ مثلى تعظم من الأرباح ، وتشجع علي المشاركة فى النشاط المالي والحس بالسوق .

أما عن انطلاق البورصة إلي العالمية ، فيقول د. حسن عباس زكى : أنه لاينبغي أن يأخذنا الحماس بعيدا عن أرض الواقع، فنحن لم نبدأ إلا منذ زمن قليل .. وعلينا أن ندعم بورصتنا المحلية ، وسوف يأتى مجال العالمية،

وتسجيل الأسهم والإصدارات العالمية فى بورصتنا ، كما سيأتى اليوم الذي تطرح فيه الإصدارات المالية المصرية فى البورصات العالمية . وفى جميع الأحوال : يجب أن نراقب حصة الأجانب فى البورصة ، حتى لاتزيد علي الحد الواجب ، ولا ننسى ما جرى فى المكسيك ، ومايحدث الآن فى ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند .

وبالنسبة للبورصات الإقليمية فيقول : لا بأس من تقوية التعامل بين البورصات الرئيسية فى القاهرة والاسكندرية، بمراكز النشاط الاقتصادى فى الدلتا والصعيد ومنطقة القناة .. وإن كنت أرى التركيز على هدف إنجاح بورصة الأوراق المالية ، دون القفز فوق الأهداف ، وتأكيد نجاح البورصة هو هدفنا الرئيسى فى هذه المرحلة ، ولاينبغي أن نسبق الأحداث .

وأضاف د. حسن عباس زكي : إن تحقيق التوازن فى البورصة المصرية يمكن أن يكون من خلال عدة اعتبارات أهمها :

وضع ضوابط لمنع المضاربة غير العادية علي أسعار الأوراق المالية ، ويعنى ذلك استمرار نسبة الـ٥ ٪ الموجودة كفرق بين سعر الشراء والبيع يوميا ، دون حاجة إلى إيقاف التعامل فى البورصة ، عند حدوث هزات أو اضطرابات غير عادية ، مثلما حدث فى أسواق جنوب شرق آسيا مؤخرا .. ولذلك فيجب استكمال البنية الأساسية للبورصة المصرية ، ونقصد بذلك إنشاء مؤسسات صانعى السوق ، التى تقوم بالتدخل بالبيع والشراء للأوراق المالية ، للتأثير علي العرض والطلب واستعادة التوازن .. فإذا وجدت هذه الشركات أن أسعار الأوراق المالية بدأت تتجه إلى مستويات غير عادية ، فإنها تبادر بزيادة الكميات المطروحة للبيع فى السوق ، مما يؤدى إلى عودة الأسعار إلى المستوى السابق .. ويحدث العكس فى حالة حدوث انخفاض غير عادى فى أسعار الأوراق المالية ، حيث تقوم هذه الشركات بشراء الأوراق المالية ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب ، وعودة الأسعار إلى الارتفاع للمستوى العادى .

ومؤسسات صانعي السوق هي شركات قطاع خاص ، تهدف إلى تحقيق الأرباح من خلال عمليات الشراء والبيع بكميات كبيرة ، تؤثر على توازن السوق ، وهي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة حيث لا يقل رأس مال الشركة الواحدة عن ٥٠٠ مليون جنيه ، وهذا يتاح لو تم تأسيسها بواسطة مجموعة من الشركات الكبيرة ، مثل ماهو معمول به في بورصات لندن ونيويورك وطوكيو وفرانكفورت .

ريضيف قائلا : يجب أن يكون للبنك المركزي دور فعال في القيام بدور صانع السوق ، مادامت شركات القطاع الخاص لم تتوافر للقيام بهذا الدور.. ويعني ذلك : قيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة التي لم يقم بها حتى الآن ، ويقصد بها شراء وبيع الأوراق المالية للحفاظ على التوازن النقدي.. فإذا كانت هناك زيادة كبيرة في النقود المتداولة ، ممايؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة ، يقوم البنك المركزي على الفور ببيع الأوراق المالية الموجودة لديه ، بحيث يعمل على امتصاص القوة الشرائية الموجودة لدى البنك والأفراد .. ويشتري في حالة وجود كساد ، وتواضع معدلات نمو المعروض النقدي ، وبالتالي يحقق التوازن بين سوق النقد وسوق المال .

ويؤكد الدكتور حسن عباس زكي : **أن من أهم الاعتبارات التي تحقق التوازن في البورصة المصرية : ضرورة العمل على استمرار سعر الجنيه مقابل العملات الأجنبية بصفة عامة ، والدولار الامريكي بصفة خاصة ..** حيث توضح تجربة جنوب شرق آسيا : أن الانهيار الذي حدث في أسواقها كان نتيجة مباشرة لانهيار عملاتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، مما أدى إلي انخفاض أسعار الأوراق المالية ، واتجاه المضاربين إلي البيع بشكل كبير ، ترتب عليه انخفاض الأسعار بشكل غير عادي ، محققا خسائر فادحة .

وذلك لن يتحقق إلا من خلال قيام البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف الأجنبية بالبيع والشراء، لتحقيق التوازن باستخدام جزء من الاحتياطي

المتوافر لديه بالنقد الأجنبي ، والذي يبلغ الآن حوالى ٥ر٢٠ مليار دولار ، وكذلك العمل على تنمية الموارد بالعملات الأجنبية ، من خلال زيادة حصيلة الصادرات من السلع والخدمات ، والاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

ومن أجل تحقيق التوازن فى البورصة المصرية : يجب أيضا الحرص على عدم استخدام المشتقات . مثل العقود الآجلة ، والعقود المستقبلية ، وعقود الخيارات ، وتوريق الديون ، نظرا لأنها تنطوى على مخاطر عالية تسبب خسائر كبيرة ، ينتج عنها هزات عنيفة فى أسواق المال .

٢ - وحول سؤال عن :

السبب فى تقلبات أسعار الأسهم بالبورصة ؟

أجاب د. حسن عباس زكى بقوله :

• السوق المصرية لم تتشبع بعد من الأوراق المالية ، فمازال حجم السندات قليلا جدا ، ومازال السوق بحاجة إلى التوسع الأفقى ، المتمثل فى زيادة عدد الأوراق المالية ، وليس بزيادة سعر الورقة .. ويقع على عاتق الحكومة دور الإسراع فى إصدار أسهم للخصخصة وطرحها فى السوق ، وتكون هناك سياسة عند الطرح ، فيبدأ الطرح بـ ١٠ أو ١٥٪ من أسهم الشركة التي تقرر تخصيصها فى البورصة ، ويخصص هذا الجزء للمصريين فقط ، وبعد ذلك يطرح جزء ثان وثالث وهكذا ، حتي ينتهى الجزء المقرر عرضه للبيع عن طريق الجمهور ، بهذا يأخذ السوق كفايته .

• أيضا يرى د. حسن عباس زكي ضرورة التوسع فى صناديق الاستثمار.. والتوسع هنا لا يعنى زيادة حجمها ، وإنما يعنى التوسع بشراء أنواع مختلفة من الأوراق والسندات والأسهم ، بالإضافة إلى الجزء النقدى ، هذا ومن الضرورى تعديل البورصة وتحسينها بشريا وآليا ومكانيا ، لأنه فى خلال عام

أو عامين ، لن تستطيع البورصة استيعاب عدد المستثمرين الذى يتزايد يوما بعد يوم .

• وأيضا ضرورة أن يكون هناك إحصائيات وتوقعات لأسهم البورصة ، وهذا ما يحدث عالميا ، فالتحليل والبحث ضرورة ، حتي يكون منحنى الأسعار واضح أمامنا حاضرا ومستقبلا .

• ويتوقع د. حسن عباس زكى أن تستمر أوراق البنوك فى الارتفاع ، لأن البنوك بما لديها من إمكانيات واحتياطيات قادرة على الاستمرار ، أيضا أسهم المطاحن لأنها تتعامل مع سلعة أساسية لاغنى عنها .. ويقترح إصدار سندات من الشركة القابضة ، قابلة للتحول لأسهم بعد فترة معينة وبفائدة محددة ، مما يجعل الحركة فى السوق تهدأ .

• وأضاف د. حسن : أن هناك بعض الأوراق المالية التى لم تطرح لزيادة العمالة بالمصنع ، ففى هذه الحالة لابد من إعطاء مثل هذه الشركات ميزة عند البيع ، مثل إعفائها من الضرائب أو تخفيض قيمتها ، مع امتصاص العمالة بالتوسع فى خطوط الانتاج ، أو مقابل بيع شركة أخرى جيدة .

• وأشار د.حسن عباس زكى إلى ضرورة أن يدخل المستثمر الأجنبى كمستثمر فى السوق ، وليس كمضارب يشتري أسهما ثم يقوم ببيعها ، وأيضا يرى ضرورة أن تحدد نسبة دخول الأجانب ، فلا تزيد عن ٣٠٪ حتى لا يحدث مالايحمد عقباه .

٣ – وعن الدرس الآسيوي ، لتجنب مخاطر البورصة :

ننقل هذا المقال :

انضمت هونج كونج إلى الأزمة المالية التى عصفت بأسواق المال فى ماليزيا وسنغافورة وتايلاند منذ شهر يوليو الماضى ، محدثة دويا عالميا ، تأثرت به

الأسواق الغربية فى تعاملات نهاية الأسبوع الماضى ، وبرغم التحسن النسبى الذي حققته بورصة هونج كونج يوم الجمعة ، إلا أن القلق على مستقبل العملة الوطنية هناك أخذ اهتمام المراقبين والمتعاملين علي السواء ، وهو ما يوحى بعودة الإضراب فى تعاملات البورصة مرة أخرى ، ليتواصل نزيف الخسائر المالية فى منطقة النمور الآسيوية ، والتى بلغت ١٧٠ مليار دولار ، بسبب المضاربة على عملات هذه الدول ، والذى تبعه انهيار سريع فى أسواق الأسهم خلال أيام معدودة ، وسط دهشة العالم من السهولة التى وقعت بها هذه الانهيارات ، برغم امتلاك الدول الآسيوية لاقتصاديات قوية ، وتمتعها باحتياطيات مالية ضخمة .

فى مصر : أكد كل الخبراء على أننا مازلنا بعيدين عن هذه الأجواء ، وأن ضعف الاستثمارات فى البورصة ، والسياسات المحافظة التى يتبعها البنك المركزى فى مجالات النقد ، تجعلنا بمأمن من ألعاب المضاربة الخطيرة على الأسهم والعملات .. غير أن المتخصصين فى أمور المال أكدوا : أن ما يحدث الآن فى الأسواق الآسيوية يمثل درسا جديدا ومهما، يتعين الاستفادة منه ، وطالبوا بإرجاء التفكير فى السماح بالتعامل الآجل على العملات والمعادن (المشتقات) فى السوق المصرية ، واتخاذ السياسات الكفيلة بتحديد الاستثمارات الأجنبية فى البورصة ضمن الحدود الآمنة ، كما أشاروا إلى ضرورة استعادة دور البنك المركزى فى التعامل بيعا وشراء فى الأوراق المالية وهو دور أساسى للبنك المركزى ، توقف القيام به خلال فترة التخطيط المركزى للاقتصاد ، وحان موعد استئناف العمل به .

ويعتبر من أهم أسباب الأزمة الآسيوية : قوة المضاربين وجنون المشتقات.

أ - بالنسبة لقوة المضاربين :

كان ستة من تجار العملة فى بانجوك قد ضاربوا على خفض سعر الباهت التايلاندى فى يوليو الماضى ، بعرض كميات كبيرة منه للبيع ، مما أدى إلى

زيادة طلبات البيع بكميات هائلة ، وعندما فشلت الحكومة هناك فى الحفاظ على قيمته ، بعد أن تآكل احتياطي النقد الأجنبى لديها ، لجأت إلى خفض رسمي فى قيمة العملة، نتج عنه بصورة فورية تراجع حاد لأسعار الأسهم ، بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق . وانتقلت العدوي إلى ماليزيا التي يبدو أنها كانت مقصودة ، حيث تراجع سعر الريجنت الماليزى بنسة تزيد على ٤٠٪ حتى الآن ، وانهارت أسعار الأسهم .

ويقول د. حسن عباس زكى : إن السياسة المستقلة التي يتبعها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا فى تنمية بلاده ، وتشدده مع المضاربين ، دفعتهم - ببعض المساندة الخارجية - إلى تنشيط عملياتهم فى بورصة كوالالمبور والتأثير سلبا على الاقتصاد الماليزى كله .. وكان مهاتير قد نادي فى اجتماعات الصندوق والبنك الدوليين ، التي عقدت الشهر الماضى من هونج كونج ، بحظر التعاملات الآجلة فى الأسواق (المشتقات) وتجريم المضاربة على العملات، غير أن المضارب الدولى الملياردير (جورج سوروس) الأمريكى الجنسية والمجري الأصل ، هاجمه بشدة وقاد حملة فى الإعلام الاقتصادى الغربى ضد مهاتير ، مما جعله يتراجع جزئيا عن بعض القيود التي فرضها علي العمليات الآجلة ، وكان سوروس الذى يوصف بأنه ملك المشتقات والعمليات القائمة علي التنبؤ ، قد قاد حملة على الجنيه الاسترلينى منذ سنوات ، دخل فيها فى مباراة قاسية مع بنك انجلترا على شاشات التعامل استمرت ٣ أيام ، قامت خلالها انجلترا برفع الفائدة علي الاسترليني ٦٪ خلال يوم واحد ، واحتاج الأمر إلى تدخل سياسى لانقاذ الاسترليني من براثن المضاربين .

ب - بالنسبة لجنون المشتقات :

تحقق المشتقات أرباحا بالملايين فى فترة وجيزة ، وتعتمد - كما يقول د.حسن عباس زكى - على بيع مالايملكه المضارب ، مع حصوله على حق

الشراء في المستقبل بالسعر عند البيع .. وقد نشأت المشتقات في الأساس لخدمة المصدرين والمستوردين ، وتجنيبهم مخاطر ارتفاع أسعار الصرف فى المستقبل، إلا أنها تحولت إلى مضاربات حامية ، كسب منها البعض ، وراح ضحيتها الكثيرون، وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط .. وقد بلغ حجم التعامل فى المشتقات أرقاما فلكية ، حيث أنها ظهرت لأول مرة فى أمريكا عام ١٩٧٢ وانتقلت إلى أوروبا من خلال لندن عام ١٩٨٢ ودخلت الأسواق الآسيوية قبل عدة سنوات ، وارتفع حجم التعامل الدولى فى المشتقات من ٤ر٢ تريليون دولار عام ١٩٨٨ لتصل إلي ٢ر١٣ تريليون دولار العام الماضى.

ويرى د. حسن عباس زكي : أنه يجب عدم السماح للبنوك المحلية فى الوقت الحالى للتعامل بالمشتقات بأى صورة من صورها ، لمخاطرها الشديدة علي الأسواق المالية ، مشيرا إلى أن الأسواق الدولية استخدمت المشتقات بعد عشرات السنين من الخبرة فى العمليات المالية ، وبعد أن توافرت لها احتياطيات ضخمة ، ومع ذلك فإن كثيرا من البنوك المركزية فى الدول الصناعية ، يطالب بإعادة النظر فى السماح باستمرار التعامل بها ، وهو ما يتوافق مع مطالب مهاتير محمد ، غير أن ضغوط السوق تحول دون ذلك . أما فى مصر فإن الوضع لايسمح إطلاقا بالسماح بالتعاملات الآجلة ، خاصة فى ظل التقلبات الحالية التى تشهدها الأسواق الصاعدة في آسيا ، والتي لم تعرف كيف ستنتهى بعد .

ويقول : إن الاستثمارات المباشرة فى مشروعات إنتاجية وغيرها ، لاتزال أكثر الاستثمارات الأجنبية أمانا ، من وجهة النظر المحلية .. وبرغم أهمية البورصة كمرآة تعكس القيمة السوقية للأصول ، ووسيلة تحويل هذه الأصول إلى أموال مرة أخرى ، إلا أنه يجب الحذر فيما يتعلق بالمبالغة فى نشاط الأجانب فى تعاملات الأسهم ، مؤكدا أنه فى جميع الأحوال : لايجب أن

تتعدى التعاملات المالية لأغراض المضاربة فى البورصة عن نسبة ٣٠٪ من جملة التعاملات ، أما تعاملات الأجانب فيتعين أن لاتزيد علي ١٥٪ لضمان تجنب الإضرابات المالية والاقتصادية الناشئة عن قرار الأجانب الانسحاب من البورصة ، أسوة بما يحدث الآن فى أسواق آسيا ، وبما حدث من قبل فى المكسيك ، خاصة وأن النظام الاقتصادى الجديد هو فى جوهره تعبير عن مصالح سياسية ، حيث قرر الغرب التحكم فى حجم التدفقات المالية والاستثمارية ، ودرجة النمو المطلوبة في كل دولة، من خلال المؤسسات العالمية الثلاث المنظمة للأوضاع الاقتصادية وهى : الصندوق والبنك الدوليان ، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية (الجات) .

وإن الحديث عن المشتقات يدفعنا إلى أن نسجل ماكتبه أستاذنا العالم عن تعريف ماهيتها ، وذلك فى الموضوع الرابع الذى يندرج تحت موضوعات (مع البورصة المصرية)

٤- ما هى المشتقات ؟

كلمة اشتقاق : لفظ رياضى قصد به اشتقاق شىء من آخر .. نعطى مثالا على ذلك : وزن شيئ بالرطل مشتق من وزن شيء بالكيلو ، بأن نضرب ذلك فى ٢ر٢ ، وقد يهتم الإنسان بمنتج مشتق من آخر ، مع أن الآخر هذا لايهم الشخص ، ومع ذلك فالمنتجين مرتبطين ببعض .

وأسواق المشتقات تحدث عن طريق دخول ورقة مالية معينة لها علاقة بسوق البضاعة الحاضرة .

وأهم المشتقات هى futures **مستقبليات** و options **خيارات** . **فالمستقبليات** : هى عقود يتم تسليمها بأسعار معينة متفق عليها وكمياتها، فى وقت معين فى المستقبل ، **أما الخيارات** : فهي حقوق وليست التزامات،

فى أن تستلم فى وقت مستقبلى ، كمية معينة من سلعة معينة ، فى وقت معين بسعر محدد .

ومن المعلوم أن أدوات المشتقات استخدمت بالنسبة للأسهم والسندات وسعر الفائدة وسعر السلع وأسعار العملات . والأساس الذى تعتمد عليه أسواق المشتقات هو السوق الحاضر .

وسبب ظهور المشتقات هو : أن السوق فيه مخاطر كثيرة ، مخاطر مادية ومخاطر استثمارية ، ومخاطر ائتمانية ، ومخاطر تقلبات الأسعار ، فالمشتقات الأصل فى خلقها هو الحماية ضد المخاطر . وعملاء المشتقات طرفين : أصحاب مصالح لتغطية مخاطر ، ثم المضاربين الذين ليس لهم مصلحة إلا الكسب . والذين يتدخلون فى السوق لإيجاد التوازن المطلوب للأسعار .

وقد بدأت أهمية عملية المشتقات عندما انهار نظام النقد ، الذى اتفق عليه فى بريتون ووذر ، الذى كان أساسه استقرار أسعار العملات بربطها بالذهب . فلما انهارت العلاقة بين العملات ، وبدأت تتقلب بنسب متفاوتة ، بدأ الاهتمام بخلق المشتقات وأدواتها ، لتنظيم عملية التغطية للسلع والعملات أو غيرها ، خاصة بعد قطع العلاقة الثابتة بين الدولار والذهب فى أوائل ١٩٧٠ .

ثم بدأت تتوسع عمليات خلق أدوات مشتقات مختلفة ، بدءاً من عملية تبادل أسعار الفائدة ، ونضرب مثلا لها : مدين يدفع سعر فائدة متغير على قرضه ، بينما يقبض علي أمواله سعر فائدة ثابت .. وفى هذه الحالة فإنه يبادل مستثمرا بأن يعطيه أموالا حاضرة ، وموقفه عكس الأول . فعمليات الswaps أى التبادل تتم عندما يريد المستثمر اقتراض أموال لعمليات

استثمار ثابتة أو لرأس المال العامل . فالتبادل أى الـ swaps يمكن الطرفين ذوى وجهات النظر المتعاكسة لتبادل المخاطر . فالمقترض الذى يخشى من ارتفاع الأسعار حريص على أن يبادل المدفوعات ذات سعر الفائدة المتغيرة ، بالمدفوعات ذات سعر الفائدة الثابت .

بعد ذلك توسعت عمليات المشتقات ، ودخلت فى عمليات مركبة تدخل فيها عوامل مختلفة ، بل وخلقت عمليات تفصل خاصة لحالات محددة . فعمليات المشتقات تكون : إما مستقبليات أو خيارات أو مزيج منهما .

بالنسبة لعملية المستقبليات futures : فالعقد المستقبلى هو **عقد آجل** ينطوى على شراء أو بيع كمية معينة من سلعة ، أو أداة مالية بسعر معين فى وقت محدد . مؤدى هذا : على المشترى شراء هذه السلعة، وعلى البائع أن يبيعها ، اللهم إلا إذا صفينا العملية بعمل عملية عكسية .

أما الخيارات options : فإنه يحتوى على **حق وليس إجبار** ، فمثلا حق شخص فى شراء برميل بترول بسعر ١٥ دولار خلال الستة الشهور المقبلة ، فقد يرتفع السعر أو ينخفض . وإذا كنت تشترى خيار لشراء برميل بترول بسعر ١٥ دولار بينما سعره الحاضر ١٣ دولار ، فإن الفرق بين السعرين وقدره ٢ دولار يسمى **intrinsic value** .

وهكذا فإن التعامل بالمشتقات بأى صورة من صورها يحمل كثيرا من المخاطر لأسواق المال المحلية ، وخاصة أن تلك الأسواق مازالت فى بدايتها ، ولم تمتلك بعد من الخبرة فى العمليات المالية ما يؤهلها لذلك . فالوضع فى مصر - كما قلنا - لايسمح إطلاقا بالتعاملات الآجلة ، وخاصة بعد الدرس الآسيوى ، وانهيار سوق المال هناك .

مع المصارف المصرية

١- لأول مرة فى مصر والشرق الأوسط: البنك المركزى يستحدث نظام "الريبو" لضبط حركة السيولة المصرفية :

كان البنك المركزى قد شرع فى تطبيق سعر الريبو الشهر الماضى ، لأول مرة فى تاريخ النظام المصرفى المصرى . وبمقتضي هذا النظام : يمنح البنك المركزى البنوك العاملة خيار إعادة بيع أذون الخزانة، التى سبق أن اشترتها من البنك المركزى لفترة محددة ، بسعر فائدة يتم حسابه تصاعديا ، فى ضوء العروض المقدمة من البنوك لبيع الأذون التي بحوزتها ، على أن يتعهد البنك باسترجاع هذه الأذون خلال فترة معينة .

ويرى أستاذنا الفاضل د. حسن عباس زكى مايلى :

• أن يؤدى تطبيق سعر الريبو الذي استحدثه البنك المركزى مؤخرا، إلى تنظيم سوق السيولة المصرفية ، وخفض الفائدة على الودائع بين البنوك عن المعدلات الحالية ، مما يؤدى إلي استقرار أوضاع السيولة التي تحتاجها البنوك، خاصة أن الفترة الحالية تشهد نشاطها في الطلب علي الاقتراض ، مما أدى إلى اختفاء ظاهرة فائض السيولة النقدية ، التي عانى منها الجهاز المصرفى خلال العامين الماضيين .

• وأن نظام الريبو يفيد فى ضبط حركة السيولة النقدية فى السوق المصرفية، حيث يتدخل البنك المركزي عارضا شراء الأذون التى باعها للبنوك عند انخفاض حجم السيولة فى السوق ، ويطرح أذون خزانة جديدة للبيع ، عند زيادة السيولة النقدية عن المعدلات المطلوبة .

• وأن سعر الريبو يعد من الأدوات المالية المهمة فى تنظيم الحركة المصرفية ويعد وسيلة مكملة لتفعيل دور أذون الخزانة والسندات فى ضبط

حركة السيولة النقدية ، واستشراف اتجاهات أسعار الفائدة ، سواء على التعاملات بين البنوك ، وكذلك بالنسبة لودائع العملاء . ونجد أن جميع الدول المتقدمة مصرفيا تستخدم سعر الريبو كمؤشر رئيسي لأسعار الفائدة السائدة ، لأثره البالغ فى تنظيم السوق المصرفية ، وضمان الانسياب الصحى للأموال بين البنوك العاملة والبنك المركزى .

وحول كيفية الوصول إلى فائدة الريبو : نجد أن هذا يعتمد على تقديرات البنك المركزى بالنسبة لحجم السيولة المطلوبة ، عند لحظة إعلان عرض إعادة شراء أذون الخزانة المتداولة فى السوق ، حيث يعلن البنك المركزى أنه يوفر خيار إعادة شراء أذون خزانة بقيمة مليار جنيه مثلا فى مزاد ، وتتقدم البنوك الحائزة لأذون الخزانة بطلباتها ، لإعادة بيع كمية معينة من هذه الأذون ، بسعر فائدة تراه مقبولا لديها ، ويقبل البنك المركزى الطلبات التي تتضمن أعلى أسعار فائدة ، إلى أن يتم امتصاص المبلغ الذي يرى البنك المركزى ضخه للسوق، وحينئذ تتحدد فائدة الريبو عند أقل مستوى قبلت فيه عطاءات إعادة البيع.

وقد أقام البنك المركزى مزادا واحدا حتي الآن ، بلغت قيمة أقل سعر فائدة مقبولة ٥ر٩٪ وهو مايقل بنسبة ٥ر١٪ تقريبا عن أسعار الفائدة السائدة الآن فى التعاملات بين البنوك ، ويطبق هذا النظام على أذون الخزانة والسندات قصيرة الأجل ، التي تصدرها الحكومة من خلال البنك المركزى ، لفترة تقل عن عام .

ومع زيادة خبرة البنوك فى التعامل مع نظام الريبو : سوف يزداد تأثيره فى تحديد أسعار الفائدة على الودائع بمختلف الآجال ، بحيث تصبح حركة السوق هي التي تحدد سعر الفائدة ، ويقل الدور الإدارى فى تحديد العوائد البنكية على الجنيه ، أسوة بما يحدث فى الدول التي تتبنى سياسات الاقتصاد الحر .

٢ - اتحاد بنوك مصر يطالب بتعديل شروط التغطية الكاملة لاعتمادات الاستيراد :

يعتزم اتحاد بنوك مصر التقدم بطلب إلى البنك المركزى ،لإعادة النظر فى شروط التغطية النقدية الكاملة ، للاعتمادات التي تقوم بفتحها البنوك لصالح الوكلاء والمستوردين من الخارج . صرح بذلك محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد بنوك مصر ، وأضاف أن المقترحات التي تتم صياغتها حاليا تهدف إلى إعفاء السلع ذات الأهمية الخاصة للسوق المحلي من شرط سداد ١٠٠٪ من قيمتها عند استيرادها من الخارج .

وقال : إن الاتحاد وهو يتقدم بهذه المقترحات ، يسعى لممارسة دوره فى نقل وجهة نظر أعضائه إلى السلطات التنفيذية ، ولاتعد بأى حال تدخلا فى أعمال البنك المركزى .

من جهة أخرى : **تقدم الدكتور حسن عباس زكى رئيس بنك الشركة العربية المصرفية باقتراح إلي البنك المركزى** ، يطالب فيه بإعفاء بعض المجموعات السلعية ، من شرط تغطية قيمة وارداتها بنسبة ١٠٠٪ وأن تحدد نسب التغطية وفقا لأهمية السلع بالنسبة للسوق ، وليس على أساس طبيعة الشركة المستوردة سواء تجارية أو صناعية .

وقال : إنه تقدم بهذا الاقتراح بسبب المشاكل التى ظهرت بعد تطبيق شروط فتح الاعتمادات الجديدة ، والتي أعاقت بعض المستوردين عن استيراد عدد من السلع الأساسية ، من بينها الأدوية والمستلزمات الطبية ، والقمح ومنتجات الحديد والصلب .

ويبرر اقتراحه الذي تقدم به بقوله : إن هذا التنظيم هو تنظيم انتمائى أساسا ، والغرض منه صالح البنك . فعند فتح اعتمادات لاستيراد سلع ما

لابد من التأكد من إمكانية تصريفها ، لأن من يضع ائتمان بالكامل لابد أن يضمن تصريف سلعته ، وأن يكون قد درس السوق ومدي احتياجه ، ولكن الذي حدث أن بعض التجار استوردوا سلعا وليس لديهم دراية كافية ، لا عن السوق ولا المخزون ، وهو الأمر - والكلام علي لسان د.حسن عباس زكى - الذى جعلنى أقترح علي الجهات المسئولة : ضرورة خلق كيانات تتبع البنوك مثل اتحاد البنوك ، لكى تدرس أحوال السوق بالنسبة للسلع الأساسية ، من حيث الاستهلاك والانتاج والاستيراد والتصدير، حتى يمكن التعرف على حالة السوق ومدى احتياجه ، وهذا يفيد الجميع .

ولقد تم فعلا تكوين لجان لدراسة هذه المسائل ، لأن السوق لايوجد به هيئات تقدم هذه البيانات بالتفصيل ، كما أن البنوك لايمكن أن يكون لديهم بيانات عن السلع التي تفتح لها اعتمادات ، ومدى حاجة السوق لها ، كما أنه لايمكنها أن تنشئ إدارات لهذا ، لأن تكاليفها باهظة .. والحل : تكوين هيئات مركزية لدى اتحادات البنوك ، أو الغرف التجارية ، أو اتحاد الصناعات ، أو رجال الأعمال ، تقوم بدراسة السوق وحاجته إلي السلع المختلفة .

ويقول د.حسن عباس زكى : إن الأمر فى نظرى يحتاج إلي إعادة نظر فيما يتعلق بضرورة وضع ١٠٠٪ كغطاء لكل سلعة يتم فتح اعتماد لها ، إذا كان المستورد تاجرا ، فالعبرة ليست بطبيعة المستورد ، ولكن العبرة بالسلعة ذاتها ، فمثلا هناك سلع كالأدوية أو المواد اللازمة للإنتاج ، أو بعض قطع الغيار أو غيرها ، وهذه السلع ضرورية والسوق فى حاجة إليها ، ومن ثم يستلزم أن نفتح الاعتماد لها بنسب متفاوتة ، قد تهبط إلى ١٠ أو ٢٠٪ لأنه ليس فى قدرة المستورد أن يغطى الاعتماد بالكامل ، كما أن هذه السلع

سهلة التصريف ومطلوبة للسوق ، ومؤكد ضرورة وجودها ، سواء للاستهلاك المحلي أو للدخول فى التصنيع .

لذلك فمن المقترح : أن نقسم السلع إلي مجموعات تدرس بحكمة وعناية، بالاتفاق مع الجمارك والغرف التجارية واتحاد الصناعات والبنك المركزى واتحاد البنوك ، لعمل هذه القائمة ، والنسب المطلوبة لتغطية الاعتمادات التي ستفتح ، وبذلك نكون قد حققنا الغرض الائتمانى المطلوب ، حيث أننا لن نفتح اعتمادات لسلع ستظل مخزونة لمدة طويلة ، وهو ما يؤدى إلى خسارة المجتمع ، واستهلاك النقد الأجنبى بدون فائدة ، وفى الوقت نفسه نكون قد ضمنا تغطية حاجة السوق من السلع المطلوبة ، سواء للتجارة المحلية أو الاستهلاك المحلى ، فى الحدود الآمنة أو حاجة المصانع .

ملخص قولى : أن المهم هو ربط الائتمان بمجموعة سلع وليس بأفراد .

٣- رأى د. حسن عباس زكى فى محافظ صناديق التأمين والمعاشات :

• **يمثل حجم التعامل فى سوق المال المصرية حوالى ٨٪ فقط من الدخل القومى** .. وهذه النسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ٩٠٪ فى الدول الأوروبية . بينما تنخفض إلى ٥٠٪ فى الدول الأقل نموا ، وفى الدول النامية .. ولو نظرنا إلى إسرائيل تصل هذه النسبة إلى ٢٥٪ وفى السعودية ١٩٪ . ومن ثم فإنه ينبغى مضاعفة حجم التعامل فى السوق المصرية .

• **يرجع ضيق سوق المال المصرية لمحدودية الأوراق المتعامل عليها** .. فكمية الأسهم ما بين ٧٠ إلى ٨٠٪ والباقى سندات ، وبالتالى مطلوب مزيد من الأدوات المالية فى السوق . كما أن جغرافية السوق هى أحد أسباب هذه الضيق فى الحجم، فنحن لدينا بورصتان فقط (فى القاهرة والإسكندرية)

وتتركز شركات السمسرة فى هاتين المحافظتين ، ولذا فلابد من العمل على إيجاد بورصات أخرى تنتشر في المحافظات ، كما يجب أن نهتم بتوسعة جغرافية السوق ، ومد خدمات الشركات للمحافظات ، وتعريف الشرائح المختلفة من الجماهير المصرية بكيفية التعامل فى سوق المال ، خاصة ونحن نعانى من تدنى الوعى الادخارى لدى الناس ، فمدخرات المصريين فى البنوك لا تزيد على ١٧٥ من الدخل المحلى الإجمالى ، وهو رقم محدود نحتاج أن نقفز به إلى أكثر من ٢٥٥ لتحقيق أهداف الخطة والتنمية. من أسباب محدودية حجم السوق أيضا : انخفاض الوعي الاستثمارى ، وتنمية هذا الوعي هو دور الإعلام .

• **بالنسبة لاستثمار جزء من أموال التأمين والمعاشات فى البورصة** : يؤكد الدكتور حسن عباس زكى أن هناك ثوابت استثمارية فى القطاعات المختلفة مثل قطاع التأمين وأيضا البنوك وكذلك التأمين والمعاشات ، حيث توجد فوائض مالية بهذه القطاعات ، تبحث عن أنسب الوسائل للاستثمار وأكثرها أمانا ، وهذه الفوائض التى تقدر بالمليارات ، إذا بقيت عاطلة قد تؤدى إلى مشكلات كثيرة ، وبالرغم من ذلك ، فإن هذه الفوائض حتى الآن حصتها من سوق المال والأوراق المالية محدودة جدا ، ومن هنا بدأت الهيئات المختلفة ، ومن بينها مؤخرا هيئة التأمينات والمعاشات ، فى دخول السوق كمستثمر هدفه المحافظة على أمواله، والحصول على ربع مستمر ودائم، للوفاء بمتطلبات المنتفعين وأصحاب هذه الأموال .

• **وقد بدأت شركات التأمين فى دخول سوق المال** . وهو ما يتطلب شركات تدير هذه الأموال ، لها مواصفات خاصة، وتتميز بالسمعة العالية، والكفاءة والجودة فى الأداء ، ثم يتم بعد ذلك رسم السياسة الاستراتيجية على مدى زمنى متوسط لبضع سنوات ، تطمئن لها هيئات التأمين والمعاشات، لتحصل على الربح المناسب .

- **ملامح الاستراتيجية الاستثمارية لمحافظ استثمار التأمين والمعاشات :**

- الأخذ بالسعر العادل فى السوق ، وأن تكون الاستثمارات والاختيارات الاستثمارية بعيدة عن الاهتزازات العصبية صعودا وهبوطا ، وأن تعكس التعاملات السعر العادل والطبيعى بعيدا عن المضاربات .

- لابد أن تنقسم هذه المحفظة لمجموعة من القطاعات المختلفة ، وأن تتضمن مجموعة منتقاة من الشركات فى كل قطاع ، وذلك لتوزيع المخاطر، ولتفادى أى آثار سلبية قد تؤثر على الأموال المستثمرة .

- يجب تجنب وضع حجم كبير من أموال المحفظة فى ورقة واحدة ، أو قطاع واحد، مهما كانت المغريات ، وألا يتم شراء أكثر من النسبة المحددة لكل قطاع. أيضا تكون هناك نسب للشراء فى الشركة الواحدة .

- أن يتم استثمار جزء من المحفظة فى السندات ، لأن ريعها ثابت والسندات مضمونة من الحكومة ، ويتم الحصول على قيمة السند بالكامل فى تاريخ استحقاقه ، إلى جانب ما يحققه من ربح رأسمالى وعائد دورى .

- يجب أن يراعى التوقيت فى عملية الشراء أو البيع ، وألا يكون سبب الشراء والبيع نتيجة لمضاربات فى السوق أو إشاعات ، لأن السعر فى هذه الحالة لن يعبر عن السعر العادل .

وفى نهاية هذا الفصل : نحمد الله أن وفقنا لاختيار تلك المقتطفات التى تلقي بعض الضوء على كيفية التعامل مع متغيرات العصر ، والتي تتلاحق بسرعة كبيرة، تتطلب يقظة وخبرة فائقة فى التعالم معها ، وحتى تواكب الأمة ركب الحضارة والتقدم .. وندعو الله أن يتقبل صالح أعمالنا، لننال من أسرار قوله تعالي :

﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾

(فاطر : ١٠)

الخـــاتمـة

هكذا طفنا كما شاء الله لنا أن نطوف، حول مجالات الإصلاح الاقتصادى وأدعو المولى عزَّ وجلَّ أن يسعد القراء ، وخاصة المختصين منهم ، كما سعدت أنا بهذا الفكر القيم ، وتلك الخبرات المتنوعة العريقة ، التى يندر أن يوجد مثلها مجتمعة فى شخص واحد .

وأستاذنا الفاضل د. حسن عباس زكي له فكر اقتصادي متميز ، لأنه فكر يجمع بين العلم الواسع ، والممارسة الفعلية فى أعلى درجات المسئولية ، هذا إلى جانب ما يتميز به من شخصية تتسم بالدقة فى التنفيذ ، والمرونة فى التفكير ، والإحساس المرهف بالأمانة الموكلة فى عنقه .. وهذا الإحساس نابع من اقترابه من أنوار الرسول ﷺ المتلألئة ، فتجعله يشعر دوما ولأبعد مدى بأهمية موارد الثروة الاقتصادية .

وإذا كان رجال الاقتصاد الوضعى، قد اتفقوا على أن تلك الموارد تتمثل **فى العمل - والأرض - ورأس المال** .. فإن سيدنا محمدا ﷺ علمنا ، وهو فى موقع قيادته فى تشييد دعام الأمة الإسلامية : أن هناك موردا هاما من موارد الثروة الاقتصادية ، لا يقل فى أهميته عن تلك الموارد التي حددها الاقتصاديون فى الشرق والغرب ، هذا المورد هو : **«الزمن»** حيث يُسئل الإنسان أول ما يفارق الدنيا (عن عمره فيما ضيعه ، وشبابه فيما أفناه ، وماله فيما أنفقه) وهذا العنصر (وهو الزمن) هو الفيصل الأساسى بين التقدم والتخلف ، لأن الشعوب التي تعرف كيف تستغله ، تستطيع أن تحقق أقصى عائد ممكن ، من كل مورد من موارد الثروة الاقتصادية التي تمتلكها ، فتنجز من الأعمال فى شهر ، ما ينجزه غيرها فى عام .

ومن يتعامل مع أستاذنا العالم د. حسن عباس زكى عن قرب ، يعرف عن يقين أنه أخذ القسط الأوفى من النبى الأعظم ﷺ من ناحية الإحساس بالزمن فالدقيقة عنده تساوي آلاف الجنيهات ، وهو يحرص على ألا تضيع منه هدراً، كما يحرص غيره على الجواهر واللآلئ ، أو على المتعة الفانية .. وهذا هو الفكر الاقتصادى المتميز الذى يتمتع به أستاذنا الفاضل .. مما جعله بحق وبجدارة خبيراً اقتصاديا عالميا ، لأن حصاد عمره ، يفوق حصاد أى خبير آخر، لأن العمر عنده يمكن أن يحسب بالساعات ، وليس بالسنين كغالبية الناس.

ومن نبع تلك الخبرة يمكن أن نوجز أساسيات الإصلاح الاقتصادى لأى أمة كما يراها فقيه عصره وزمانه د. حسن عباس زكى فيما يلى :

• إن الفرق بين الشعوب المتقدمة والمتخلفة هو **مدى الإحساس بالزمن** . حيث لابد من سرعة البت فى القرارات وسرعة الأداء واغتنام الساعات والأوقات ، لأن كل وقت يمر لايعود إلى يوم القيامة أبدا ، وضياعه معناه ضياع مورد هام من موارد الثروة الاقتصادية .

• **إن دقة تشخيص الداء** ، هي أولى أساسيات العلاج ، فلكل داء دواء ، ويجب الصراحة مع النفس فى مناقشة كل مايحيط بنا من قضايا تؤثر فى مجرى حياتنا ، سواء قضايا محلية أو عالمية .

• إذا اقتصر دورنا على مناقشة المشاكل ، أو الفرجة على مايدورحولنا ، بدون **اتخاذ قرارات سريعة وحازمة وفعالة** ، فلن نحقق أى تقدم يذكر ، بل علي العكس ، سنضيع فى خضم الطوفان العالمى .

• لابد أن تكون عملية الإصلاح الاقتصادى قائمة علي أسس متينة من **الإصلاح الثقافى** ، حيث لابد أن تكون مناهج التعليم متفقة مع تطور العلوم، بمايناسب الاحتياج العصرى والفعلى لعملية التنمية .

• يجب أن يكون **مفهوم الإصلاح نابعا من واقعنا الاقتصادى والاجتماعي** وبمايحافظ على هويتنا ، ويسمو بمعالم شخصيتنا الإسلامية ، حتى يكون لذلك المفهوم دوافع قوية تعضده ، وتدفعه دوما إلي الأمام .

• **إن التعاون والتكامل بين الشعوب الإسلامية** ، أصبح ضرورة حتمية لمواجهة التكتلات العالمية .. فهو ليس ترفا ولا فضيلة أخلاقية ، بل ضرورة تفرضها الظروف المحيطة بنا ، علاوة على أنه أوامر إلهية تتضاعف الحاجة إليها مع التطورات العصرية .. فإما تنفيذ تلك الأوامر ، وإما الضياع إلي الأبد ، بعد أن تفترسنا الأنياب الجائعة ، مثل الذئاب التي تهجم على الشاة الشاردة .

• **إن الشورى بين المسلمين هى أساس أى إصلاح** ، لأنها محصلة الآراء والخبرات ، بما يوفر كثيراً من مصادر الثروة الاقتصادية ، ويحقق أقصى منفعة للأمة الإسلامية .. فالوضع الذى وصلنا إليه لايمكن معه الإصلاح برأى الفرد ، بل يحتاج إلى اللجان المتخصصة الواعية المخلصة .

• **إن الاستفادة من تجارب الماضى مهمة جدا فى أى إصلاح** ، لأنها نوع من الشورى عن طريق استقراء التاريخ ، ودراسة مافيه من تجارب وخبرات الآخرين ، ومحاولة تجنب عثراتهم . فالماضى والحاضر والمستقبل لأى أمة وحدة واحدة، لايمكن إصلاح أى منها بمعزل عن الآخر ..وهذا مايسمى بتلاحق الأفكار الذي يؤدى إلي إثراء الفكر ونضجه .

• **كذلك اليقظة في الحاضر لمتغيرات العصر**، ضرورة حيوية فى تصحيح المسار والتنبؤ بماينتظرنا فى المستقبل ، مما يساعدنا على توخى الحذر وإعداد العدة لأحداث المستقبل ..وعلي قدر دقة التنبؤ ، يكون نجاح التخطيط فى أى مجال .

وهكذا عرضنا مؤشرات بسيطة لأساسيات الإصلاح ، من فكر أستاذنا الفقيه د. حسن عباس زكى .. فإن شعر القارئ بالارتياح لما استفاده من خبرات ، فهذا لأننا وردنا منهلا عذبا ، واستقينا منه شراباً عذباً . وإذا شعر بغير ذلك فهذا من تقصيرى في اختيار مايجب اختياره، من فكر ذلك العالم الموسوعة .

وختاما : أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما يحبه ويرضاه ، ويسدد خطانا على طريق الخير والرشاد ، بما يحقق النفع للأمة الإسلامية بأسرها .. والصلاة والسلام علي نبى الرحمة ، المبعوث للبشرية جمعاء ، ليحررها من شرور أنفسها وسيئات أعمالها ، ويخرجها من ظلمات الجهالة العمياء ، إلى أنوار الحق العلياء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين